د. أحميدوش مدني

أستاذ التعليم العالي

كلية الحقوق- فاس

الوجيز في منهجية البحث القانوني

الطبعة الثالثة

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

سورة البقرة الآية 32

مقدمة

إن المجتمعات التي ظهر فيها العلم الحديث هي المجتمعات التي اعتمدت على العلم كمنهج فكري وأسلوب للبحث والتحقق في ظواهر الكون للسعي وراء الحقيقة[1].

ولا يمكن إجراء البحوث والدراسات الإجتماعية الميدانية منها والنظرية دون معرفة مناهج البحث الإجتماعي والإطلاع على طبيعته وأنواعه وفنونه والاستفادة منه في جمع وتصنيف وتدوين المعلومات والحقائق التي يهتم بها الباحث أثناء دراسته وبحثه في موضوع معين.

ولا يجادل أحد في أهمية البحث العلمي في الميدان القانوني شأنه في ذلك شأن العلوم النظرية والتطبيقية جميعا، فالبحث هو الوسيلة التي لا يمكن الإستغناء عنها في أي فرع من فروع العلم والمعرفة، وعلم القانون لم يتقدم إلا بفضل البحث

[1]-ليلى عبد الوهاب: مناهج وطرق البحث الإجتماعي، أصول ومقدمات، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة الإسكندرية، طبعة 2000، ص،1.

الذي قام به رجال القانون في مختلف الشرائع وعبر مختلف الحقب[1].

وتعتبر دراسة منهجية القانون من أهم الدراسات التي تلقن للطلبة الباحثين في مجال العلوم القانونية على اعتبار أن المنهجية هي عمدة البحث العلمي وعموده الفقري لأن " رسم معالم الطريق حيال الطلبة المقبلين بشغفهم على العلم أمر ضروري لمن ارتاد فضاءات المغامرات الفكرية بحثا ودرسا وتنقيبا"[2].

ترتبط المنهجية عموما بعلم القانون بمختلف فروعه وأشكاله. فوظيفتها أن ينشأ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع شتى الميادين التي يطرحها علم القانون. ذلك أن المشكل الحقيقي الذي عنى ويعاني منه الطالب في الدراسة القانونية ، سواء في إطار النظام الجامعي القديم ، أو في إطار الإصلاح الحالي، يتمثل أساسا بالدرجة الأولى في عدم إلمامه

[1]-إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ، دجنبر، 1982، ص،5.
[2]-زين بدر فراج: أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية بالقاهرة، 1993، ص، 3.

بأدوات التحليل والتعليق، والمناقشة والبحث، بطريقة علمية سليمة، وبالتالي نكون أمام طالب الشهادة في الحقوق لا الطالب القانوني بالمعنى الحقيقي للكلمة، في وقت يتطلب أن تكون له شخصية قانونية جديرة بالحصول على الشهادة في الحقوق.

وبناء على ذلك، فالأمر الهام في الدراسة القانونية ليس هو استعراض كل المعلومات، ولكن كيفية صياغتها وفق منهجية وأسلوب قانوني سليم.

ولا شك أن اتباع قواعد المنهجية ستمكن الطالب من اكتساب الأسلوب والطريقة العلمية في التعامل مع مختلف المواضيع القانونية، وهي حقائق لا تتجسد في المحاضرات التي يلقيها الأستاذ المحاضر فقط.

القاعدة القانونية ليست كباقي القواعد الأخرى، إذ يظهر هذا بجلاء بسبر أغوار المواضيع والعروض المختلفة المضامين، ذلك أن كل موضوع أو عرض له خصائصه التي تميزه وعناصره التي ينفرد بها مما يفيد أن الأمر يرتبط بتحليل خاص لكل القواعد الإنسانية التي يتجسد في قواعد قانونية، إما غامضة أو

مركبة، ومع هذا فهي تشترك في تقنيات وطرق أساسية يتعين إتباعها وإلا سيصبح طرح المعلومات ومناقشتها اعتباطيا لا جدوى منها.

بعبارة أخرى فالطالب في دراسته لا يحتاج فقط إلى قدرة كافية لاستيعاب المحاضرات، وإنما تستوجب منه رصيدا منهجيا يساعده على استثمار إمكانياته. لأنه قد يكون أمام مواضيع تأملية غير مباشرة، أو عروض تناقش قواعد قانونية مقابلة، أو تناول مشكلة أو ظاهرة معينة. كما يقال عن حق بأن "التنظيم نصف العمل". ومفاده أن الإستيعاب لا يعطي أكله بأساليب عشوائية، بل باعتماد أدوات وطرق ناجحة، تمكن الطالب من توظيف معلوماته بشكل حسن وصحيح، وهنا يقتضي الوضع اعتماد قواعد البحث، تمكن الطالب من صقل شخصيته وإبراز مواهبه، عبر المساهمة بإنجاز وإلقاء عروض في مناسبات محددة، أيضا فالكتابة القانونية تتميز بداهة بتقنياتها الخاصة التي تفرضها طبيعة القانون كعلم يتطلب التعامل معه، وصياغته بدقة وحذر شديدين، والأمر ينطبق هنا على إنجاز بحث لنيل

شهادة الماستر وقبل ذلك بحث نهاية أشغال الدراسة المتعلق بشهادة الإجازة ثم الدكتوراه.

ولا شك أن معرفة القواعد المنهجية الخاصة بالبحث والعرض تبقى لها الأهمية البالغة في نجاح الطالب الجامعي، إلا أن ما يؤسف على حد تعبير رأي في الفقه "بروز جيل من الباحثين يجهل أبسط قواعد المنهجية ، ويستخفون بهذه القواعد، ولا يلتزمون بها ويعتمدون لجهلهم بها على اجتهاداتهم الخاطئة، ولذلك أصبحت الكثير من الأبحاث الجامعية تعتمد النقل الحرفي، أو تخلو من الجودة والدقة، ولا تعتمد تقنيات البحث وشروطه الضرورية[1].

إن الطلبة الباحثين في العلوم القانونية في حاجة ماسة إلى مناهج البحث العلمي دعما لبحوثهم العلمية وتعميقا للعقلية العلمية وإبقاء للفكر الخلاق في ميدان هذا الفرع من فروع العلوم الإجتماعية حتى يكون هؤلاء الطلبة ملمين بالخطوات التأسيسية في البحث العلمي وبشروط التوثيق الجيد وبمقومات التركيب

[1]-عبد الواحد الناصر: مفاتيح المنهجية، مطبعة إليت بالرباط ، 1995، ص،1.

وكيفية وضع التصميم وما إلى ذلك من الأساليب والإجراءات والتوجيهات العلمية والفنية التي يتعين أن يلتزم بها الباحث القانوني حتى يتوصل إلى نتائج وحلول وحقائق علمية صائبة بطرق علمية وموضوعية منظمة ودقيقة ومضبوطة[1].

وتأسيا على هذه المعطيات نقسم هذه الدراسة إلى قسمين:

أولا : الإطار المفاهيمي للمناهج وتصنيفاتها (الجانب النظري)

ثانيا : تطبيقاتها وكيفية تحضير وإعداد البحوث (الجانب الإجرائي العملي)

[1]-محمد عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 1987، ص، 2.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمناهج وتصنيفاتها

إن مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات الرئيسية المستعملة في الموضوع هي خطوة إجرائية مهمة تساعد القارئ منذ البداية على أن يعرف ماذا يقصد بهذا المفهوم أو ذاك، ومن هذا المنطلق نحاول تحديد المفاهيم الأولية لمصطلح ات المنهج، علم المناهج والبحث العلمي والتي تشكل المصطلحات الأساسية لموضوع الدراسة.

وهكذا فإن الجانب النظري والإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة يجد أصوله في عدة مستويات كالمفاهيم الخاصة بمصطلح المنهج، والتعريفات المقدمة بشأنه والصور والأنواع لهذا المفهوم؛ هذه المستويات تشكل عناصر أساسية لهذه النظرية تناولها في نقاط مختلفة متتالية، فما هي المفاهيم الأولية المؤسسة لمصطلح ات المنهج، علم المناهج و البحث العلمي (المبحث الأول). وما هي أنواع مناهج البحث العلمي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية مناهج البحث العملي

يستحسن إن لم نقل يتوجب من الناحية المنهجية في البحوث العلمية تخصيص جانب منها لمفاهيم المصطلحات الأساسية التي تكون موضوع البحث أو الإشكالية كمدخل له. والأمر هنا ينطبق على موضوع مناهج البحث العلمي ، حيث يتعين تحديد مفهوم المنهج من الناحية اللغوية والعلمية (المطلب الأول). ثم بعد ذلك نبحث في فحوى أو مضمون البحث العلمي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف مصطلح مناهج وعلم المناهج

نتطرق في هذا المطلب لتعريف مصطلح منهج أو مناهج (الفرع الأول)، ثم نتناول مفهوم مصطلح علم المناهج (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف مصطلح مناهج

تشتق كلمة منهج " METHODE" من فعل نهج، وأصلها من اللاتينية يونانية وتعني البحث والنظر والمعرفة (عند

أفلاطون)، والكلمة بالعربية ترجمة لكلمة Method الأنجليزية التي تعني طريقة أو نظام، [1] كما تعني كيفية أو فعل أو تعليم شيء وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة [2].

ويقصد بها أيضا الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات[3]. والمنهج هو الطريق البين إلى الحق في أيسر سبله[4]، وذكرها القرآن الكريم بصيغة "منهاج" في قوله عز وجل ((لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)) [5]. والمنهاج يقصد به هنا الطريق المحدد الواضح لمعرفة دين الله وفهم القواعد التي قامت عليه أحكامه، لكي يعبد الناس ربهم ويطيعوا أوامره ويتجنبوا نواهيه عن معرفة وبينة بالحكم من هذه الأوامر وتلك النواهي.

---

[1]-إبراهيم أبراش: البحث الإجتماعي، قضاياه، مناهجه، إجراءاته، منشورات كلية الحقوق مراكش ، سلسلة الكتب العدد 10 – 1994 ص، 44.

[2]-عمار عوابدي، مرجع سابق ص 139.

[3]-طلعت همام : سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، دار عمار ، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1984 ، ص، 5.

[4]-حسن الساعتي: تصميم البحوث الإجتماعية، نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص 27.

[5]-سورة المائدة ، الآية 48.

كما عرف المنهج بالمعنى الإصطلاحي بأنه" فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين".

وعموما يستشف من خلال ما سبق أن المنهج هو الخطة التي يتبعها الباحث أو الكاتب لكي يتخذ منها سبيلا وطريق للوصول إلى هدف معين أو محدد.

الفرع الثاني : تعريف علم المناهج METHODOLOGIE

علم المناهج هو العلم الذي يبحث في وسائل وصول العقل إلى الحقيقة أو صور "العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة والتي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة "[1]، ويعود الفضل للفيلسوف والمفكر "كانت" في تأسيس واستعمال كلمة علم

[1]- عمار عوابدي ، مرجع سابق، ص، 147.

المناهج لأول مرة بمناسبة تقسيمه للمنطق إلى نوعين وهما: مذهب المبادئ وهو الذي يبحث في الشروط الصحيحة للحصول على المعرفة ، وعلم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل بها كل علم من العلوم[1].

ورغم اختلاف مناهج العلوم تبعا لاختلاف ميادينها فإن هذه المناهج كلها تشكل وحدة للعقل الإنساني، ويثير الباحثون والمتخصصون إشكالية الفصل أو عدم الفصل بين المناهج العلمية في مجال البحوث العلمية. إلا أننا نشاطر الرأي الذي ذهب إلى القول بأن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، ولكننا نقوم بهذا التقسيم من أجل دراستها فحسب وعلينا إذا أن نراعي تلك الوحدة، وأن لا نعد هذا التقسيم تقسيما مطلقا فهي كلها في الواقع خطوات مختلفة في منهج واحد عام قد نسير بها كلها بالنسبة إلى مسألة واحدة في علم واحد"[2].

[1]-عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص، 7.
[2]-طلعت همام، مرجع سابق، ص، 11.

المطلب الثاني: ماهية البحث العلمي

نناقش في إطار هذا العنصر تعريف مصطلح البحث (الفرع الأول)، على أن نخصص الفرع الثاني لتبيان معنى مصطلح العلم، ونستعرض في فرع ثالث لأنواع المعارف وخصائصها، ثم نتطرق لأنواع البحث العلمي (الفرع الرابع)، ونختمه بتناول حدود وصعوبات تطبيق المنهج العلمي على الظاهرة الإجتماعية (الفرع الخامس).

الفرع الأول: تعريف مصطلح البحث

أعطيت عدة تعريفات لكلمة البحث وغالبيتها تدور حول اعتبارها وسيلة للإستعلام والإستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة، أو تطوير وتصحيح المعلومات الموجودة فعلا، بالاستعانة بخطوات المنهج العلمي[1].

[1]-ابراهيم أبراش ، مرجع سابق، ص ، 153.

ويقصد بمصطلح البحث في اللغة الطلب والتفتيش، البحث جمع أبحاث وبحوث بمعنى التمحيص والتفتيش في موضوع ما، وفي المسائل المتعلقة به ومنه البحث العلمي[1].

وفي الاصطلاح يقصد بالبحث الجهد الذي يبذله الباحث، تفتيشا وتنقيبا وتحليلا [2]، ومقارنة في موضوع ما، أو تأييد رأي ما، حتى يساهم في نتائجه وخواتمه في نمو المعرفة، وتطويرها وزيادة الإقتراب من الحقيقة، إذن فمعنى البحث ليس هو اكتشاف الحقائق المجهولة لإضافتها للعلم والمعرفة [3]، وإنما أيضا كشف الباحث لجوانب المشكلات القائمة، والتنبوء بها، ووضع الحلول الملائمة لها، والعمل على مواجهتها [4]، بأن صمم لبحثه تصميما منهجيا دقيقا ومتكاملا، بكل تفاصيله وكافة خطواته، مع استخدام المناهج الموافقة له، مما يفيد أن لكل بحث

---

[1]-عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني ، الطبعة الأولى، 1999، ص، 8.

[2]-المنجد ففي اللغة والإعلام طبعة 37، منشورات دار المشرق، بيروت، لبنان 1998 ، ص، 27.

-Voir aussi -Adrienne Odoul-Boulat,Driss Qasmi, comment préparer un mémoire, Les éditions Toubkal, imprimerie ,Fedala, 1988, p, 9.

[3]-مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت 1993 ص 12 وما بعدها

[4]-محمد شفيق، البحث العلمي، مع تطبيقات في الدراسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 8

موضوع معين ومحدد، أو له عدة مسائل وقضايا ، لكنها ذات محور واحد، أو متعلق بفكرة معينة ومحددة[1]، وهذا ما يجعل من البحث القانوني بحثا علميا، لأنه يهدف إلى الوصول إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة[2].

عموما تعني كلمة بحث ذلك العمل أو الدراسة التي يجب أن تتم وفق منهجية علمية لاستخلاص النتائج ومناقشتها، بهدف تعميق وتدقيق موضوع ما ، مع إبراز فكرته الجوهرية عبر محاور بحثه المختار.

[1]-عبد الرحيم صدقي، مبادئ منهج البحث الأولية في العلوم الإنسانية ، الطبعة الثالثة، دار الثقافة العربية، 1988 ص ، 9.

[2]-أحمد بدري: أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة الخامسة ، وكالة المطبوعات بالكويت، 1979 ص، 19.

الفرع الثاني: تعريف مصطلح العلم

العلم، جمع علوم: أدرك الشيء بحقيقته، العلم: اليقين والمعرفة[1]، ويقصد بكلمة علم Science في اللغة ، إدراك الشيء بحقيقته وهو اليقين والمعرفة.

أما في الاصطلاح فيقصد بالعلم "ذلك الفرع من فروع الدراسة الذي يربط بالمعرفة المنظمة تنظيما دقيقا بما يسمح باكتشاف العديد من الحقائق والمبادئ والقواعد ثم الربط بينها ربطا محكما، وذلك بالأسلوب والمنهج العلمي توصلا للعديد من القوانين التي تحكمها"[2].

أعطيت عدة تعريفات للعلم منها "العلم هو المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والتجريب والدراسة والتي تقوم بفرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تتم دراسته... والعلم فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب

[1]-يراجع المنجد في اللغة والإعلام، ط، 37، 1998، منشورات دار المشرق بيروت، ص 527.

[2]-زين بدر فراج: أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية بالقاهرة 1993 ص 14.

والفروض"[1]. كما عرف قاموس ويبستر Webster الجديد العلم بأنه " المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة وأسس وأصول ما تم دراسته"

هذه التعريفات المشار إليها أعلاه تتعلق بالعلم بمفهومه العام الذي يتضمن العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على حد سواء.

والهدف الأساسي للعلم هو الوصول إلى الحقيقة وإقامة الدليل عليها، فالحقيقة هي الهاجس الأساسي للعالم ، وعليه فإن العلم وسيلة وليس هدفا، إنه أداة في التفكير وأسلوب في الممارسة ابتكره الإنسان لزيادة قدرته في اكتشاف النظام السائد في الكون.

[1]-أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات بالكويت ط 5، 1979 ، ص 17.

ويمكن القول أن المعرفة Connaissance هي المدخل الطبيعي للعلم، إذ لا يمكن الحديث عن علم بدون معرفة، ويمكن التميز بين العلم والمعرفة فيما يلي:

المعرفة هي عبارة عن مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به[1].

والمعرفة أشمل وأوسع من العلم ، ذلك أن المعرفة تشمل كل الرصيد الواسع من المعارف والعلوم والمعلومات التي استطاع الإنسان باعتباره كائن ومخلوق يفكر ويتمتع بالعقل أن يجمعه خلال وعبر التاريخ الإنساني الطويل بحواسه وفكره وعقله. كقيام الإنسان بالنظر والتأمل في بعض عناصر بيئته كالنجوم والكواكب ثم محاولة الإحاطة التامة بها وفهم أسرارها[2].

[1]- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الإجتماعي،القاهرة ، مكتبة وهبة، 1977 ، ص 20، أنظر أيضا -ليلى عبد الوهاب: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، أصول ومقدمات ، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة الإسكندرية، ط 2000 ، ص، 5.

[2]-زين بدر فراج، مرجع سابق، ص، 14.

وللتمييز بين العلم والمعرفة يذهب البعض إلى القول بأنه" من الخطأ إطلاق تعبير العلم على كل لون من ألوان المعارف المصنفة"، وعليه نقول مع البعض الآخر أن مفهوم المعرفة ليس مرادفا لمفهوم العلم فالمعرفة أوسع حدودا ومدلولا وأكثر شمولا وامتدادا من العلم ، والمعرفة في شمولها تتضمن معارف علمية ومعارف غير علمية[1].

الفرع الثالث: أنواع المعارف وخصائصها

يقتضي منا هذا العنوان تقسيمه إلى نقطتين ، نناقش في الأولى أنواع المعارف (الفقرة الأولى)، ونتطرق في الثانية لخصائص المعرفة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أنواع المعارف

يمكن التمييز في إطار عرض أنواع المعارف بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية، والمعرفة الحسية والمعرفة غير الحسية.

[1] إدريس الفاخوري، مرجع سابق، ص، 13.

أولا–المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية

إن معيار التمييز بين الصنفين هو اتباع المنهج العلمي من عدم اتباعه، فإذا تقيد الباحث بقواعد المنهج العلمي في التعرف على الأشياء والكشف عن الظواهر تمهيدا لتنظيمها وتصنيفها ووضع قواعد عامة تحكمها فإن المعرفة تكتسي الصبغة العلمية[1].

أما إذا انتفى منهج البحث العلمي وسبله في المعرفة وغابت القواعد العامة والقوانين المتصلة بهذه المعرفة تكون غير علمية.

إن المعرفة العلمية هي النظام الأساس للشرح والوصف والتفسير، إلا أنه ليس بالضرورة أن كل شيء يمكن أن يفسر من خلال العلم، إذ هناك أسئلة يمكن الإجابة عنها من خلال

[1]-زين بدر فراج ، مرجع ، سابق، ص، 9.

المعرفة العلمية مثل : كيف يؤثر القمر على الأرض ؟ أو ما هي التغييرات التي تحدث للفرد في النظام الاجتماعي ؟[1].

وهناك من يرى بأن معظم الناس يحتاجون إلى المعرفة العلمية للأغراض التالية[2]:

-أنها طريقة لتنظيم وترتيب الأشياء وفقا لأنماطها

-التنبؤ بأحداث المستقبل

-تفسير الأحداث الماضية

-إعطاء رؤية فاحصة عن سبب وقوع الأحداث

-إمكانية السيطرة على الأحداث

ثانيا-المعرفة الحسية والمعرفة غير الحسية

- المعرفة الحسية

[1]-أحمد مصطفى خاطر وعدلي علي طاحون: بناء النظرية الإجتماعية، مدخل نظري وواقعي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995، ص، 37.

[2]- أحمد مصطفى خاطر وعدلي علي طاحون، مرجع سابق، ص، 38، وأيضا إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ص 17-21.

تعد أقدم أنواع المعرفة الإنسانية نظرا لطبيعتها التي تقوم على مجرد تكوين المعرفة والتصورات بناء على ما تلمسه حواس الإنسان من ظواهر طبيعية أو غيرها، فالمعرفة في هذا الطور تقتصر على مجرد الملاحظة البسيطة للظواهر، دون أن يحاول الإنسان أن يتعمق إلى ما وراء الظاهرة من أسباب وعلاقات، وتسمى بالمعرفة الحسية لأنها تعتمد على الحواس..، على ما تلمسه اليد ، أو تراه العين، أو تسمعه الأذن، مثلا ملاحظة الشخص العادي لتعاقب الليل والنهار أو حالة المد والجزر، فالإنسان العادي في هذا الطور من المعرفة يلاحظ هذه الظواهر، ولكنه لا يحاول أن يخضعها للحجج والبراهين ليعرف لماذا تحدث هذه الظواهر وكيف تحدث.

لقد ظل الإنسان ردحا من الزمن يستعيض عن العلم والمنهج العلمي بخيالاته، وانفعالاته وبالأساطير والخرافات التي يعتقد أنها التفسير الصحيح لما يرى، وما يشهد[1].

[1]-إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت، 1982، ص، 7.

-المعرفة غير الحسية

بعد المعرفة الحسية بدأ الإنسان يبحث فيما وراء الطبيعة عن الوجود والموجود ودخل مرحلة جديدة من التفكير لاكتساب معرفة جديدة غير حسية عبر مرحلتين وهي التفكير الفلسفي والمعرفة التجريبية أو العلمية.

+المعرفة التأملية الفلسفية

تمثل هذه المعرفة مجموع المعارف والمعلومات التي يتحصل عليها الإنسان بواسطة استعمال فكره وعقله، حيث يتم استخدام أساليب التفكير والتأمل الفلسفي لمعرفة الأسباب، والبحث الفلسفي لا يهتم بالجزئيات وإنما بالمبادئ الكلية، كما يحاول تفسير الأشياء بالرجوع إلى عللها ومبادئها الأولى ، مثل التأمل في أسباب الحياة والموت وخلق الوجود والكون[1].

+المعرفة التجريبية أو العلمية

[1]-أحمد بدر، مرجع سابق، ص، 15.

تقوم المعرفة التجريبية على الأسلوب الإستقرائي الذي يعتمد على الملاحظة المنظمة للظواهر وفرض الفروض وإجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها للتثبت من صحة الفروض أو عدم صحتها واستخراج واكتشاف النظريات العامة والقوانين العلمية الثابتة القادرة على تفسير الظواهر والأشياء علميا والتنبؤ بما يمكن حدوثه والتحكم في الظواهر[1].

الفقرة الثانية : سمات وخصائص المعرفة العلمية

تتسم المعرفة العلمية بخمس خصائص أساسية وهي، الدقة واليقين، والتجريد، والتعميم والشمولية، والإستقراء (الاستدلال)، والموضوعية.

-الدقة واليقين

الدقة في المعرفة العلمية يعني استعمال مصطلحات، ومفاهيم ومعلومات دقيقة، أو بصيغة أخرى استعمال لغة الرياضيات في البحث من أرقام وإحصائيات وجداول، أي أن

[1]-عمار عوابدي: مرجع سابق ص ، 8، - زين بدر فراج، المرجع السابق ، ص، 17.

البحث العلمي بحث منظم ودقيق ويقيني على اعتبار أن البحث يتحقق في أبحاثه من مختلف الأشياء التي يراها ويلاحظها أهي مطابقة للواقع أم لا وتتميز الملاحظة العلمية بالتحديد والدقة، كما أن الباحث يستبعد في عمله وبحثه كل الأفكار المسبقة والمعلومات غير الصحيحة أو غير المبرهن عليها التي قد تقود الباحث إلى متاهات وأخطاء علمية.

-التجريد

التجريد صفة ملازمة للعلم، ويقصد به تحويل خصائص الظواهر والأشياء إلى أفكار ومفاهيم ذهنية تدرك بالعقل لا بالحواس (تعلم الرياضيات بالخشيبات بالنسبة للأطفال) إذ يتم تجريد معادلة ما (مثلا 3+3=6) من الأشياء الملموسة التي لصقت بها مع مرور الزمن فتترسخ المعادلة ذهنيا.

-التعميم والشمولية

يرى ماكس فيبر أن المعرفة العلمية لا تكون علمية ما لم تسع إلى أن تكون مقبولة من الجميع وليس عندما تتملق ميل

البعض، فالشمولية سمة أساسية للمعرفة العلمية تعني أن الباحث يعمم النتائج التي يصل إليها أو القوانين التي يصوغها كخلاصة للبحث العلمي لبعض الظواهر أو النماذج، لتصبح قوانين تخضع لها الحالات المشابهة، وهذه التعميمات تفيد في الإنتقال من المعلوم إلى المجهول، وفي التنبؤ بما يمكن أن يحدث للظواهر تحت ظروف معينة.

-إستقرائي (الاستدلال)

يعرف الإستقراء أو الإستدلال هو" أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكما عاما". والمنهج الإستقرائي يقوم على جمع الأدلة والبراهين العلمية والمادية التي تساعد على تكوين تعميمات تمتاز بالصدق والثبات، فالباحث يدرس أجزاءها ليصل إلى النتائج النهائية المتعلقة بموضوع البحث. وينقسم الإستقراء إلى قسمين، تام أو كامل وناقص.

+استقراء تام

ويقوم على حصر كل الحالات الجزئية التي تقع في إطار القضية المبحوثة ليصل إلى نتيجة عامة، غير أن هذا النوع تعتريه صعوبات التطبيق إذ يصعب على الباحث البحث في كل جزئيات موضوع محدد، وخصوصا إن كانت الظاهرة المبحوثة ظاهرة اجتماعية.

+استقراء ناقص

وفيه يتوصل الباحث إلى نتائجه من خلال دراسة بعض جزئيات الظاهرة ، ويعمم النتيجة على كل الحالات المشابهة التي يلاحظها، وفي البحوث العلمية وخصوصا في المجال الإجتماعي يستخدم الإستقراء الناقص أكثر من الاستقراء الكامل.

-الموضوعية

ويقصد بها معالجة الظواهر كأشياء لها وجود خارجي ومستقل عن وجود الإنسان والشيء الموضوعي هو ما تتساوى علاقته بمختلف الأفراد أو المشاهدين مهما اختلفت الزاوية التي يشاهدون منها، ويعني التزام الموضوعية بالبحث العلمي أنه لو

قام باحثان أو أكثر بإجراء نفس الخطوات البحث العلمي على ظاهرة ما، ستكون النتيجة المتوصل إليها واحدة، ولكن من المعروف أن التزام الموضوعية خصوصا في البحث الاجتماعي أمر ليس يسيرا.

الفرع الرابع: انواع البحث العلمي

تعددت التقسيمات التي أعطيت للبحوث العلمية، فهناك من يقسمها [1]، إلى بحوث علمية عملية أو تطبيقية، وبحوث نظرية، الأولى تعتمد على وجود مشكلة عملية واقعية يراد إيجاد حل لها، أما الثانية فهي بحوث نظرية بحثة، يكون للباحث الحرية المطلقة في اختيار موضوع بحثه، كما تنقسم البحوث العلمية إلى:

-البحث العلمي الذي يهدف إلى التنقيب عن الحقائق، وهو البحث الذي يسعى للكشف عن حقائق معينة مسبقا، دون أن يحاول التعميم أو التجاوز لحل المشاكل.

[1]-إحسان محمد الحسن في كتابه، الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي، مرجع سابق ، ص، 8.

–البحث التفسيري النقدي، وهو البحث الذي يهدف من خلاله الباحث الوصول إلى نتيجة إيجابية متضمنة حلول لمشاكل معينة مسبقا، ويعتمد على التدليل المنطقي، ويصلح إذا تعلق الأمر بالأفكار أكثر من المسائل المتعلقة بالحقائق، ويستعمل كثيرا في العلوم الإجتماعية.

–البحث الكامل، وهو البحث الذي يسعى إلى جمع الحقائق ووضع التصميمات، وتحليل جميع الأدلة التي يتم الوصول إليها وتصنيفها من أجل حل المشاكل.

–البحث العلمي الاستطلاعي، يسعى من خلاله الباحث إلى التعرف على المشكلة موضوع البحث حينما يكون هذا الموضوع جديدا أي لم يسبق لأحد الخوض فيه وتكون البيانات والمعلومات المتوفرة نادرة وقليلة.

–البحث الوصفي التشخيصي ، وهو البحث الذي يقتصر على وصف ظاهرة معينة قائمة سواء باستخدام طرق كمية أو وسائل نوعية، وهي تقييم طبيعة الأحوال القائمة، وأهداف هذه البحوث جزئية ومحدودة، تقتصر أساسا على تشخيص سمات شيء ما

كما هو في الواقع (مثال ما هي انطباعات الطلبة حول الإصلاح الجامعي الجديد ؟ أو ما هي انطباعات الطلبة الشخصية حول نظام الدراسة).

-البحث التجريبي، وهو البحث الذي يعتمد فيه الباحث بالأساس على الملاحظة والتجربة الدقيقة لإثبات صحة الفروض Hypothèses المطروحة في البحث عن طريق استعمال قوانين علمية عامة لتفسير وضبط المشكلات والظواهر علميا.

أما بالنسبة للبحوث الجامعية فتنقسم في معظمها إلى:

1-بحث أو مذكرة الإجازة في النظام القديم وبحث نهاية الأشغال الدراسية في إطار الاصلاح الجديد، ويعتبر بحثا تمهيديا أو تجريبيا بالنسبة للطالب يطلع من خلال إنجازه على طرق ومناهج البحث والأسلوب العلمي في الكتابة ولا يتوخى من وراء هذا البحث أن يأتي الطالب بشيء جديد بل يقتصر دوره على البحث والتعمق في موضوع محدد، والتنقيب عن المراجع، وأسلوب الكتابة العلمية، كوضع التصميم ، وترتيب الأفكار وتسلسلها والإستعانة بالمراجع، والتعامل مع الإقتباسات...إلخ.

2- بحث للحصول على شهادة الماستر، وهي الخطوة الثانية في البحوث الجامعية في إطار الإصلاح الجديد (دبلوم الدراسات العليا في النظام القديم ، ثم بعد ذلك تم اعتماد دبلوم الدراسات المعمقة الذي تم تعويضه بشهادة الماستر الحالية) وهي أكبر درجة وحجما من المذكرة من بحث الإجازة وأكثر عمقا من حيث البحث، وتناقش أمام لجنة من الأساتذة وبصفة علنية.

3-الأطروحة تقدم للحصول على درجة الدكتوراه، وتهدف إلى ابتكار شيء جديد أو إعادة صياغة لموضوع سابق اعتمادا على أفكار جديدة في البحث ويفوق عدد صفحاتها 200 صفحة. والأطروحة تناقش أمام لجنة من الأساتذة المختصين في موضوع الباحث وبصفة علنية أي بحضور الجمهور.

الفرع الخامس: حدود المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية

راود كثير من العلماء في بداية الأمر نوع من الريب والشك في قدرة تطبيق المنهج العلمي في مجال العلوم

الإجتماعية من منطلق أن الظاهرة الإجتماعية لا تقبل الضبط والتحكم والتجريب، غير أن الإنجازات والتطور العلمي في دراسة وفهم هذه الظاهرة دحضت فكرة المعارضين والمشككين، وأكدت إمكانية تطبيق قواعد المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الإجتماعية مع اقتران نتائجها العلمية طبعا بمبدأ النسبية، في حين ثبت وتأكد عكس ذلك في العلوم الطبيعية حيث إمكانية تطبيق المنهج العلمي التي تقبل الضبط والتجريب.

ومع ذلك، تعرف تطبيق قواعد ومبادئ المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الإجتماعية بعض الإكراهات والمشاكل والحدود تتمحور أساسا حول نوعين من الإكراهات، الأولى ترتبط بطبيعة وخصوصية الظاهرة الاجتماعية والثانية لها علاقة بموضوعية الباحث اتجاه بحثه.

الفقرة الأولى: طبيعة وخصوصية الظاهرة الإجتماعية

تعتبر العلوم الإجتماعية من العلوم الحديثة النشأة وبالتالي تراكماتها العلمية متواضعة بالمقارنة مع العلوم الطبيعية التي تتوفر على تاريخ طويل ورصيد معرفي مهم، وعليه فإن طبيعة

الظاهرة الإجتماعية وخصوصيتها تحد من تطبيق المنهج العلمي بقواعده المعروفة، وتتجلى هذه الصعوبات فيما يلي:

-تحول وعدم استقرار الظاهرة الاجتماعية وتعقدها ، يلاحظ على أن الظواهر الإجتماعية مرتبطة بمكونات المجتمع أي الأفراد والجماعات هذين العنصرين تحكمهما معطيات وظروف متنوعة ومختلفة نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية وطبيعية مما يصعب التحكم في دراسة الظواهر الإجتماعية وتتعقد لوجود هذه المتغيرات المختلفة.

غير أن هذا التعقيد يمكن التغلب عليه بتراكم المعرفة مع طول الوقت وازدياد الإحتكاك بالمجتمع بوسائل علمية وبالتالي يزداد فهم المجتمع واستيعاب ظواهره.

-صعوبة تطبيق قاعدة الملاحظة على الظاهرة الإجتماعية، يصعب على الباحث في العلوم الإجتماعية تطبيق الملاحظة المباشرة لأن الكثير من الظواهر الإجتماعية تكون معنوية وقيمية، غير قابلة للمس ولا يمكن تكرارها بالتجربة.

وبما أن الوقائع والظواهر الإجتماعية تتعدد وتتنوع ففهمها واستيعابها سيختلف حتما من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، بل أكثر من ذلك قد يختلف فهمها حتى بالنسبة للفرد الواحد من زمان إلى آخر، وهذا لا يعني أن الظاهرة الإجتماعية ظاهرة غير منتظمة بل معناه أنها متنوعة وملاحظتها أكثر صعوبة[1].

-**صعوبة تطبيق قاعدة التجريب على الظاهرة الإجتماعية،** إن مسألة تطبيق قاعدة التجربة على الظواهر الإجتماعية أمر ضروري للتأكد من صحة الفروض، وهي من شروط تطبيق المنهج العلمي، وللتجربة شروط وهي قدرة الباحث على التحديد والضبط والتحكم في الظاهرة محل البحث، وضبط كل المتغيرات المؤثرة فيها، إلا أنه في العلوم الإجتماعية يصعب إخضاع الظاهرة الإجتماعية للتجربة، لأنها تتعلق بالإنسان ذات السلوك المتغير وهذه أمور يصعب ضبطها.

[1]-محمد وقيدي، العلوم الانسانية والإيديولوجيا، بيروت، 1983، ص، 90-98.

غير أن البعض يؤكد على أنه ليس شرط أن يكون للتجربة نفس مفهومها في العلوم الطبيعية بل يمكن أن نستخلص التجارب من التاريخ، وعن طريق المقارنة بين المجتمعات، كما أنه يمكن استعمال المنهج التجريبي في بعض الحالات ، دون أن تكون النتائج بنفس دقة النتائج المستخلصة من التجارب في العلوم الطبيعية.

-عدم دقة القوانين والنظريات الإجتماعية

المعرفة المتوصل إليها نتيجة البحث تصاغ في قوانين ونظريات، تساعد على التنبؤ، وتفسر بها ظاهرات اجتماعية مماثلة.

غير أن المنتقدين لتطبيق المنهج العلمي في دراسة المجتمع يرون صعوبة الوصول إلى قوانين تشبه في دقتها قوانين ونظريات العلوم الطبيعية، نتيجة عدم استقرار المجتمعات على حالها، وعدم خضوع الظواهر الإجتماعية لمبدأ الحتمية.

الفقرة الثانية: مدى موضوعية الباحث من موضوع بحثه

أما النوع الثاني من الصعوبات التي تصاحب عملية تطبيق المنهج العلمي في دراسة المجتمع لها علاقة بالعوامل التي تؤثر على الباحث نفسه، والتي قد تبعده عن الحكم الموضوعي وتجعله مجانبا للموضوعية والحيادية.

فكون الباحث جزءا من الظاهرة الإجتماعية الملاحظة يؤثر ويتأثر بها لارتباطه بالواقع الإجتماعي سواء على مستوى الإجتماعي أو الديني أو السياسي ، كل ذلك يحد من ضمان حياد الباحث.

ومشكلة الموضوعية في العلوم الإجتماعية أثارت نقاشا مستفيضا بين الباحثين الإجتماعيين حيث أكدوا على أن الموضوعية في الأبحاث الإجتماعية هي ذلك المستحب صعب المنال، لأن أي باحث مهما ادعى العلمية والموضوعية، ومهما التزم بالقواعد الصارمة للمنهج العلمي، فإنه بوعي أو بغير وعي يجد نفسه يعبر عن واقع ما، يؤيده أو يرفضه، حتى وإن اتخذ موقفا محايدا ومختلفا بشأنها، فإن حياده يعد موقفا في حد ذاته.

المبحث الثاني: أنواع مناهج البحث العلمي

انقسم الكتاب والباحثين المهتمين بعلم المناهج حول تصنيف وحصر عدد مناهج البحث العلمي لكنهم يتفقون في معظمهم على تعداد مناهج علمية رئيسية وهي نقطة التقاء بين مختلف مفكري مناهج البحث العلمي وهي : المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي أو الاستقرائي، والمنهج الاستدلالي أو الاستنباطي، والمنهج المقارن، والمنهج الوظيفي، والمنهج البنيوي.

المطلب الأول: المنهج الوصفي

نقف في البداية عند تعريف المنهج الوصفي (الفرع الأول)، ثم ننتقل إلى دراسة أنواع المنهج المتمثلة في المنهج المسحي ومنهج دراسة الحالة.

الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي

هو المنهج الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا[1].

وساعدت البحوث الوصفية في دفع عجلة البحث العلمي الإجتماعي إلى الأمام، ووظفت بشكل ناجح في كثير من الأحيان في كشف عيوب المجتمع ووضع خطط الإصلاح الإجتماعي، وفكرة البحث الوصفي هي أن الباحث يقوم بالحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الإجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره.

الفرع الثاني: أنواع المنهج الوصفي

ويشتمل المنهج الوصفي على منهجين تابعين له وهما، المسح الإجتماعي ، ودراسة الحالة.

[1]-ليلى عبد الوهاب، مرجع سابق ص 99.

–المنهج المسحي، هو أحد مناهج البحوث الوصفية التي تقوم على جمع وتحليل البيانات الإجتماعية عن طريق أدوات بحثية كالمقابلة والاستمارة من أجل الحصول على معلومات من عدد كبير من الناس المعنيين بالظاهرة موضوع البحث. ويعرفه ويتني Whitny " بأنه عملية تسجيل الوضع السائد لنظام أو مجموعة أو إقليم لغرض التحليل والإستنساخ، ويشترط له أن يكون القصد منه الحصول على معلومات كافية لغرض استنساخ قواعد تصلح للتطبيق في الأعمال المقبلة"[1].

– منهج دراسة الحالة، يميل جل الفقهاء إلى اعتبار منهج دراسة الحالة منهج قائم بذاته، فهو لا يقتصر على جمع المعلومات وتصنيفها، بل يتابع الحالة في مختلف مراحلها، ويحلل المعلومات المجمعة وينتهي بوضع تقرير هو عبارة عن النتيجة النهائية للبحث. كما أن دراسة الحالة تستعين بأدوات البحث المختلقة، من ملاحظة ومقابلة ووثائق شخصية إذا كان الأمر يتعلق بدراسة فرد من الأفراد. ويعرفه ويتني بأنه البحث الذي

[1]-عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الإجتماعي ، مرجع سابق، ص، 221.

يقوم على التحليل الكامل الدقيق لحالة شخص ما بدراسة جوانب معينة من شخصيته.

ويلاحظ أيضا أن هذا المنهج يطلق عليه مسميات أخرى حيث يسميه أرمان كوفيليه بمنهاج الإحصاء الفردي، أما الفرنسيون فيطلقون عليه اسم المنهج المونوغرافي " La méthode monographique " ويقصد بالمونوغرافيا وصف موضوع مفرد.

المطلب الثاني: المنهج التاريخي

نستعرض في إطار هذا المطلب لتعريف المنهج التاريخي (الفرع الأول)، ثم نتطرق لمصادر وخطوات هذا المنهج (الفرع الثاني).

الفرع الأول : تعريف المنهج التاريخي

التاريخ بصورة عامة هو بحث واستقصاء الماضي، أو هو سجل الخبرات الماضية والمنهج التاريخي هو الذي يوظف

التاريخ لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة [1]، ذلك أن حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها، بل هو امتداد له.

ويستخدم التاريخ الإجتماعي للإشارة إلى دراسة التغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الإجتماعية، وتطور النظم الإجتماعية، والتحول في المفاهيم والقيم الإجتماعية [2] ويرجع الفضل لبعض المفكرين في تسليط الضوء على البحث التاريخي وأهمهم ابن خلدون، وفيكو ورايت ميلز.

الفرع الثاني: مصادر وخطوات المنهج التاريخي

نناقش من خلال هذا العنصر مصادر المنهج التاريخي (الفقرة الأولى)، ثم يليه تحليل خطوات المنهج التاريخي (الفقرة الثانية).

[1]-Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions Dalloz, 2001,p,422.
[2]-Madeleine Grawitz, op,cité ,p,423.

الفقرة الأولى: مصادر المنهج التاريخي

تنقسم مصادر المنهج التاريخي إلى نوعين رئيسيين: مصادر أصلية أو أولية ومصادر ثانوية.

-**المصادر الأصلية**، وهي المصادر المعاصرة للحدث أو للظاهرة وتشمل الوثائق التاريخية الأصلية أو الأولية إلى جانبها الآثار التاريخية.

فالوثائق هي سجل الأحداث أو الوقائع الماضية وتشمل عدة أنواع كالسجلات الشرعية الصادرة عن المحاكم والقوانين والتشريعات، ومحاضر الإجتماعات والتقارير الإدارية وتقارير اللجان، والشهادات الشرعية الخاصة بالأفراد...وقد تكون الوثيقة مكتوبة أو مصورة أو شفوية.

أما الآثار فهي بقايا حضارات ماضية أو أحداث ماضية، فقد تكون في صورة مباني وطرق وجسور ونقود وأدوات

وبقايا إنسانية[1]، فالأهرامات مثلا تعتبر من المصادر الهامة في فهم الحضارة المصرية[2].

-**المصادر الثانوية**، وهي التي يتم اللجوء إليها عند تعذر توفر المصادر الأصلية أو الأولية ، وقد تكون المصادر الثانوية المشتقة أو المنقولة والمقتبسة من الأصل التاريخي من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثالثة... وذلك وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المصدر الرئيسي الأصلي وتبعا لتعدد المراجع الواسطة بينها وبين العدد أو الوثيقة الأصلية[3].

وبصورة عامة تنقسم مصادر البحث التاريخي إلى أنواع منها[4]:

-التقارير الصحفية

-تقارير شهود العيان عن الأحداث

---

[1]-ليلى الصباغ : دراسة في منهجية البحث التاريخي، مطبعة خالد بن الوليد ، دمشق، جامعة دمشق 1978-1979، ص ، 154 وما يليها.
[2]-ليلى عبد الوهاب: مرجع سابق، ص، 206.
[3]-عمار عوابدي، مرجع سابق ص، 268.
[4]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق ،ً 104 وما بعدها.

-المصادر الشخصية كالرسائل والمذكرات والتراجم

-الدراسات والكتابات التاريخية

-الدراسات الوصفية التي تمت في وقت سابق

-الكتابات الأدبية والفلسفية

-البقايا الأثرية والجيولوجية.

الفقرة الثانية: خطوات المنهج التاريخي

يستلزم بحث المنهج التاريخي اتباع مجموعة من الخطوات والمراحل تبتدأ باختيار مشكلة البحث التي هي خطوة تشكل نقطة التقاء مشتركة بين جميع مناهج البحث العلمي، ويلي ذلك جمع المعلومات اللازمة من مصادرها الأصلية إن أمكن، والثانوية إن تعذر جمعها من الأولى، وتخضع هذه المصادر لعملية نقد وهو على نوعين داخلي وخارجي وتسمى هذه العملية مجتمعة بعملية التحليل التاريخي، ثم تليها عملية التركيب وهي استخلاص الإستبصارات أو التعميمات، أو

القوانين، والتي تكون الركن الرئيسي والهدف الأساسي عند كتابة تقرير البحث.

المطلب الثالث: المنهج التجريبي أو الاستقرائي

نناقش المنهج التجريبي من خلال الوقوف عند تعريفه (الفرع الأول)، والتعرض لخطواته (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المنهج التجريبي

تعتبر البحوث التجريبية من أهم وأدق أنواع البحوث العلمية بالنظر لما يتسم به النشاط العلمي الدقيق حيث يعتمد أسلوب التجربة، والتجارب العلمية تعتمد على نطاق واسع في دراسة الظواهر الفيزيائية والكيميائية حيث يستطيع الباحث أن يتحكم بدرة كبيرة وبدقة في المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة[1].

إن المنهج العلمي يقوم على الملاحظة والتجربة والاستقراء والمقارنة، وهذه العناصر هي مكونات المنهج

[1]-طلعت همام: مرجع سابق ،ص، 203.

التجريبي ، فالمنهج التجريبي هو أقرب المناهج إلى المنهج العلمي.

غير أن تطبيق المنهج التجريبي في العلوم الإجتماعية يجب التعامل معه بحذر، نظرا لخصوصية الظاهرة وصعوبة التحكم في العوامل المؤثرة في الظاهرة موضوع التجربة[1].

يقوم المنهج التجريبي على قاعدة (أن الأمور المماثلة تحدث في الظروف المماثلة)، فهو محاولة من الباحث بالتحكم في جميع المتغيرات، والعوامل الأساسية المكونة أو المؤثرة في تكوين الظاهرة باستثناء متغير واحد يقوم الباحث بتطويعه وترويضه أو تغييره بهدف قياس وتحديد تأثيره في العملية، وهذا يعني أن التجريب ممكن فقط حين يكون بالإمكان ضبط المتغيرات[2].

ويختلف المنهج التجريبي عن المناهج الأخرى التي تقوم على الملاحظة العادية، فهي ملاحظة متحكم فيها من طرف

[1]-إبراهيم أبراش: مرجع سابق ،ص، 123.
[2]- إبراهيم أبراش: مرجع سابق ،ص، 123.

الباحث أي أنه يفكر في إجرائها في موضوع معين وزمان معين وفقا لأهداف معينة، ويستطيع الباحث إجراء مقارنة بين النتائج المحصل عليها حتى يتمكن بواسطة الملاحظة الاستدلالية المبنية على المشاهدة أي الملاحظة الحسية من استقراء النظريات والقوانين الإجتماعية[1].

فالباحث الذي يختار المنهج التجريبي في بحثه يبدأ تجربته بوضع عدة تساؤلات للوصول إلى الحلول والنتائج مثال ذلك:" هل تؤثر برامج التوعية التلفزيونية حول تعاطي المخدرات على الناس الذين يتعاطونها؟ هل يؤثر مستوى التعليم على ثبات العلاقة الزوجية؟ هل منح الجوائز للطلبة المتفوقين يذكي روح المنافسة وارتفاع نسب النجاح؟.

"فيبدأ الباحث بجمع الأدلة بتطبيق قواعد المنهج التجريبي على العينة المحددة سلفا، بحيث لا يقف الباحث عند مرحلة الوصف والتحليل بل يقوم بإجراء التجارب وذلك بمعالجة

[1]- إبراهيم أبراش: مرجع سابق ،ص، 124.

عوامل معينة في الظاهرة المدروسة أي التحكم في المتغيرات تحت شروط مضبوطة"[1].

الفرع الثاني: خطوات المنهج التجريبي

يعتمد المنهج التجريبي على مجموعة من الخطوات التي وضعها "جون ستيوارت ميل" وتتمثل فيما يلي:

الخطوة الأولى: هي **الإتفاق** ويقصد بها عند ميل أن وجود السبب يؤدي إلى وجود النتيجة، والإتفاق قد يكون وليد الصدفة أو يعود إلى كل من الظرف المشترك والظاهر المراد تفسيرها نتيجة لسبب واحد.

الخطوة الثانية، وهي **الإختلاف** وتعني أن النتيجة تربط بالسبب وجودا وعدما، أي إذا وجد السبب وجدت النتيجة، وإذا غاب السبب غابت النتيجة وهي عكس الخطوة الأولى.

الخطوة الثالثة ، وهي **التلازم في التغير أو التغير النسبي**، وملخص هذه الخطوة عند ميل هو" أنه إذا حدث في

[1]- إبراهيم أبراش: مرجع سابق ،ص، 124.

حالتين أو أكثر تغير في مقدار أو قيمة أحد العوامل وصحب ذلك تغير مقابل مقدار أو قيمة عامل آخر، ثم أن التغير الأخير لا يحدث إذا لم يحدث التغير الأول ، فإنه يمكن القول بأن أحد التغيرين سبب أو نتيجة للتغير الآخر"

المطلب الرابع: المنهج الاستنباطي أو الإستدلالي

نناقش المنهج الاستنباطي أو الاستدلالي من خلال تعريفه (الفرع الأول)، والوقوف عند أدوات هذا المنهج.

الفرع الأول: تعريف المنهج الاستنباطي أو الإستدلالي

يقصد بالاستدلال "بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ودون الإلتجاء إلى التجربة وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب"[1].

وتبعا لهذا المنهج يستهل الباحث بحثه من العام إلى الخاص أو العكس لكي يصل إلى معرفة الخاص أو الجزئي،

[1]-عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص، 128

والصورة التقليدية لهذا المنهج تتمثل فيما يسمى بالمنطق القياسي أو القياس الصوري، وصنف مفكري المنطق التقليديون مبادئ الاستدلال إلى ثلاثة أنواع، البديهيات والمصادرات والتعريفات.

فالبديهية قضية واضحة وبينة بنفسها ولا يمكن البرهنة عليها لأنها صادقة بدون برهان، و**المصادرات** هي قضايا تركيبية أقل يقينية من البديهيات، إذ ليست واضحة وغير عامة ومشتركة ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها كافة العقول، وتوجد المصادرات في العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية والإجتماعية كالمصادرة الأخلاقية القائلة بأن كل إنسان يطلب السعادة[1].

أما **التعريف** فهو ذلك التعبير عن ماهية المعرف وحده وعنه كله... ويتركب التعريف من شيئين هما : المعرف وهو الشيء المراد تعريفه، والمعرف وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المعرف"

[1]-عمار عوابدي، مرجع سابق ، ص، 181.

الفرع الثاني: أدوات المنهج الإستنباطي أو الإستدلالي

يعتمد المنهج الاستدلالي كمنهاج علمي على مجموعة من الأدوات أهمها القياس والتجريب العقلي والتركيب.

1-القياس، وهو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها أو من مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمونة صحتها.

2-التجريب العقلي، وهو يختلف عن المنهج التجريبي والتجريب العقلي وهو في معناه قيام الانسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج[1].

3-التركيب، وهي عملية عقلية عكسية تبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة إلى استخراج النتائج.

المطلب الخامس: المنهج المقارن

يصلح المنهج المقارن للتطبيق على كافة العلوم الإجتماعية، وعلى كافة علوم الإجتماع [1]، فالبحث السوسيولوجي

[1]- عمار عوابدي، مرجع سابق ، ص، 182.

بطبيعته يقبل المقارنات، بل تعتبر المقارنة من أهم الأسس التي اعتمد عليها علماء الإجتماع المؤسسون في بحوثهم الإجتماعية الأولى وفي وضع أسس علم الاجتماع، فقد رأى دوركايم وغيره من علماء الإجتماع أن المنهج المقارن هو الأداة الأفضل لبحوث الإجتماع[2].

الفرع الأول: تعريف المنهج المقارن

المقارنة إما أن تكون بين ظواهر أو مجموعات معاصرة ، وإما بين ظواهر أو مجموعات معاصرة وأخرى ماضية أو هي نفسها في وقت ماضي.

قد يبدو للوهلة الأولى أن المقارنة لا تستدعي أن تكون منهجا قائما بذاته، من منطلق أنها محايثة للبحث العلمي، فالباحث العلمي يلجأ للمقارنات مهما كان المنهج الذي يتبعه، بل إن هدف العلم هو دراسة التباين بين الظواهر، وتحديد الظروف التي يظهر فيها التباين بين الظواهر ولا يمكن أن يتم ذلك إلا

---

[1]-Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions Dalloz, 2001,p,419.
[2]-Ibidem

بالمقارنة بين هذه الظواهر، أيضا فا إن عملية المقارنة متضمنة في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض، فكيف يمكن التحقق من صحة الفروض إن لم نقم بمقارنتها بواقع الظاهرة أو الظواهر محل البحث؟

إلا أن كل ذلك لا ينفي أن تكون المقارنة منهجا قائما بذاته، بل يذهب روجون مارش R.March في كتابه علم الإجتماع المقارن الصادر سنة 1967 إلى أن علم الإجتماع المقارن يجب أن ينظر إليه بوصفه فرعا مستقلا وميدانا قائما بذاته.

إن المنهج المقارن يساعد الباحث على اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في ماضيها أو حاضرها أو مستقبلها وذلك عن طريق المظاهاة وإبراز الصفات المتشابهة ، والمختلفة بين ظاهرتين أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تقهقر الظاهرة عبر الزمن.

الفرع الثاني: أهم مجالات تطبيق المنهج[1]

-دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الأنماط الرئيسية للسلوك الإجتماعي مثل دراسة السلوك السياسي كالتصويت أو دراسة السلوك الإجرامي مثل المقارنة بين معدلات الجرائم وأنماطها في مجتمعات مختلفة، أو دراسة السلوك المنحرف في أوضاع اجتماعية متباينة.

-دراسة نمو وتطور مختلف أنماط الشخصية أو الأنماط الدافعة، والإتجاهات السيكولوجية ، والإجتماعية في مجتمعات مختلفة، وثقافات متعددة مثل دراسة الثقافة ، والشخصية ، والطابع القومي.

-دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات مثل نقابات العمال ، التنظيمات السياسية... إلخ

-دراسة النظم الإجتماعية في مجتمعات مختلفة كالأسرة والقرابة، والمعتقدات الدينية والعادات ... إلخ

[1]- إبراهيم أبراش، مرجع سابق ، ص، 134.

–دراسة مجتمعات كلية، حيث تتم المقارنة بين المجتمعات وفقا للنمط الرئيسي السائد فيها ، رأسمالية أو ديمقراطية أو دكتاتورية.

المطلب السادس: المنهج الوظيفي

نتناول في إطار هذا العنصر تعريف المنهج الوظيفي (الفرع الأول)، ثم ننتقل إلى مناقشة الموجبات العامة للمنهج الوظيفي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المنهج الوظيفي

يمكن إرجاع بداية ظهور الإتجاه الوظيفي في الدراسات الإجتماعية إلى أعمال الرواد الأوائل لعلم الإجتماع وخصوصا مؤلفات دوركايم[1] ، إلا أن هذا الإتجاه كمنهج له قواعده وأصوله لم يظهر إلا في ثلاثينيات القرن العشرين على يد الأنثولوجيين مثل مالينوفسكي (الأب الروحي للوظيفية) [2] وراد كليف براون ثم انتقل إلى بقية العلوم الإجتماعية.

[1]-Madeleine Grawitz, op cité, p,426.
[2]-Madeleine Grawitz, op, cité, p,424.

ويمكن إرجاع سبب استعمال مصطلح وظيفة إلى التأثير الذي مارسته البيولوجيا على علماء الإجتماع ، حيث أقام علماء الإجتماع مماثلة عضوية بين الجسم الحي والمجتمع وعلى رأس هؤلاء "سبنسر" الذي استعار من البيولوجيا التمييز بين البنية والوظيفة.

وفي إطار النظرية السوسيولوجية فإن الوظيفة تعني أن النسق الإجتماعي يمثل نسقا حقيقيا ، فيه تؤدي أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته، وأحيانا اتساع نطاقه وتقويته . ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متجانسة ومتكاملة على نحو ما.

ويعتمد الإتجاه الوظيفي على ستة أفكار رئيسية وهي[1]:

1-تتعامل مع الشيء -كائن حي أو اجتماعي، جماعة، تنظيم، مؤسسة، الخ، على أنه نسق أو نظام، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة.

2-لكل نسق احتياجات أساسية عليه تلبيتها.

[1]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق ، ص، 89.

3-النسق في حالة توازن، هذا التوازن يتحقق بتلبية أجزاءه لاحتياجاته.

4-أجزاء النسق قد تكون وظيفية أي تسهم بتوازن النسق أو تكون ضارة بالنسق أي تضعف من توازنه ، وقد تكون غير وظيفية أي عديمة القيمة بالنسبة للنسق.

5-تحقق حاجات النسق بواسطة تغيرات أو بدائل.

6-وحدة التحليل بالنسبة للوظيفة هي الأنشطة أو النماذج المتكررة.

وهذا يعني أن التحليل الوظيفيى يسعى إلى الكشف عن كيفية اسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل لاستمراريته أو الإضرار بهذه الاستمرارية.

الفرع الثاني: الموجبات العامة للمنهج الوظيفي

تقوم الوظيفة على الموجبات العامة التالية[1]:

[1]- إبراهيم أبراش، مرجع سابق ، ص، 93.

1-إن الحاجات الوظيفية العامة يمكن أن تشبع بطرق مختلفة، حسب تباين المجتمع وتنوعه الثقافي أيضا حسب ظروف كل مجتمع.

2-إن الاختيارات المتاحة لإشباع حاجات المجتمع تكون محددة لأنها تخضع لطبيعة الخصائص البيولوجية للإنسان.

3-إن مدى هذه الاختيارات في مجتمع معين تحدده أيضا العلاقة المتبادلة بين الاختيارات ذاتها، مثلا علاقة التطور الصناعي بالتطور السياسي أو بالترابط الأسري.

كما يعتمد التحليل الوظيفي على إجراءات وتدابير منها[1]:

1-التجربة العقلية، حيث نستطيع في بعض الأحيان أن نقدر عقليا ماذا سيحدث في مجتمع ما، إذا ما أدى بناء جزئي وظيفته أو اضطرب في تأديتها.

[1]- إبراهيم أبراش، مرجع سابق ، ص، 93-94.

2-يعد المنهج المقارن أحد إجراءات التحليل الوظيفي، والمقارنة إما أن تكون على المستوى الكيفي أي المقارنة بين موقفين اجتماعيين مختلفين بالنظر إلى وجود سمة معينة أو بناء جزئي، أو مقارنة على المستوى الكمي ، ونموذجه (تسوركين) الذي قام بقياس الفن الديني في الثقافتين العلمانية والدينية.

3-ملاحظة وتحليل النتائج المترتبة على حدوث ا لإضطرابات المختلفة في المجتمع وهذه الإضطرابات قد يكون منشأها أسباب داخلية أو أسباب خارجية أو كليهما معا، مثلا دراسة النتائج المترتبة عن حدوث اضطرابات أو حروب.

المطلب السابع: المنهج البنيوي

نناقش في إطار هذا العنصر تعريف المنهج البنيوي (الفرع الأول)، ثم ننتقل إلى الحديث عن خصائص المنهج البنيوي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المنهج البنيوي

الأصل الاشتقاقي للكلمة يأتي من كلمة structure بمعنى ركب وأنشأ وشيد، أما المعنى الاصطلاحي فيقصد بها أن البنيوية تتعامل مع الشيء باعتبار أن له "بنية" أي ليس عديم الشكل ويشكل منظومة أو نسقا له نظامه الخاص من حيث تركيبه ووحدة أجزائه وانسجامه الداخلي والقوانين التي تضبطه وتسمح باستمراريته.

ويرجع الفضل لعلماء اللغويات [1] في تسليط الضوء على أهمية التحليل البنيوي للظواهر، وفي تعريف البنية، نجد دي سوسير أحد أعمدة الدراسات اللسنية يختصر البنية بأنها" نظام لا يعرف غير نسقه الخاص، إلا أن البنيوية استهوت علماء من تيارات مختلفة وأصبحت تيارا يجمع حوله علماء من حقول مختلفة.

[1]-Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions Dalloz, 2001,p,428.

يعرف جان بياجي البنية "أنها نسق من التحولات له قوانينه الخاصة باعتباره نسقا علما بأن هذا النسق من شأنه أن يظل قائما ويزداد ثراءا بفضل الدور الذي تقوم به تلك التحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق، أو تهيب بأية عناصر أخرى تكون خارجة عنه"[1].

في نفس السياق يعرف ليفي شتراوس البنية "البنية تحمل –أولا وقبل كل شيء– طابع النسق أو النظام، فالبنية تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها أن يحدث تحولا في باقي العناصر الأخرى"[2] .

الفرع الثاني: خصائص المنهج البنيوي

ومن هذه التعريفات نستنتج أن لكل بنية خصائص ثلاث وهي: الكلية، والتحولات والتنظيم الذاتي.

–الكلية، حيث أن العناصر الجزئية لا تكتسب معنى في حد ذاتها وهي منفردة، ولكنها تكتسب معناها عند ارتباطها بسياق

[1] - Madeleine Grawitz, op cité, p,428.
[2] - Madeleine Grawitz, op cité, p,428.

كلي أو منظومة، فالبنيويون لا يولون اهتماما بالجزئيات المنفردة بل يقوم نهجهم في التعامل مع المجتمع على أساس أن المجتمع والإنسان والثقافة عبارة عن علاقات تجمع عناصر متعددة .

–التحولات، ثابتة وموضوعية لا يعيها الأفراد، ثابتة في إطار الكلية، بمعنى أنها تعرف تحولات داخل الأنساق الفرعية .

–التنظيم الذاتي، تعني أن هذه الأنساق الفرعية لا تؤثر على المنظومة–البنية– ولا تخل بالإنتظام الذاتي لها.

وخلاصة القول ، إن البنيوية وبالرغم ما تثيره من لبس وغموض فإنها ساهمت في إضفاء طابعا خاصا على مجالات البحث في العلوم الإجتماعية من خلال تركيزها على عنصر التواصل والإعتماد المتبادل بين أجزاء الظاهرة، ومع أن البنيوية في أبعادها العميقة تشكل نزعة معارضة للتاريخانية وتصنف في إطار التيارات المحافظة ، إلا أنها ساهمت في إدخال أسلوبا تحليليا للواقع يشكل حلا وسطا بين هيمنة الإيديولوجيا أو التنظير المحض من جانب والنزعة التجريبية من جهة أخرى، فالبنيوية لا تقنع بوصف التعبيرات الخارجية للظاهرة محل البحث

، بل تسعى إلى التغلغل إلى أعماق الظاهرة ومعرفة بنيتها الداخلية وعلاقة ظاهرها بباطنها[1].

[1]- إبراهيم أبراش، مرجع سابق ، ص، 87.

الفصل الثاني: كيفية إعداد وتحضير البحث العلمي

إن مسألة اعتماد قواعد ومبادئ المنهج العلمي مسألة ضرورية في الأبحاث العلمية ونذكر على أن المنهج هو الطريق الذي يتبعه الباحث للوصول إلى هدفه، وأن الإلتزام بالمنهج العلمي يحتم على الباحث منذ البداية تحديد الخطوات الكبرى التي سيتبعها للوصول إلى هذه الأهداف[1].

والباحث لا يمكن أن يكون منظما تنظيما منهجيا إذا غابت عنه الخطوات الرئيسية في البحث وبشروط التوثيق الجيد للبحث وبمقومات التركيب وكيفية وضع التصميم [2]، كما أن البحث العلمي لا يمكن أن يكون سليما وجيدا إلا إذا توافرت فيه الموضوعية والترتيب المنطقي والتناسب والوحدة والأمانة العلمية والشكل واللغة والقواعد[3].

---

[1]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص، 121.

[2]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق،ص، 1.

[3]-سيد الهواري، دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه، مطبعة مكتبة عين شمس بالقاهرة، 1980، ص، 7.

وعليه نناقش من خلال هذا الفصل كيفية اختيار موضوع البحث ومشكلته وصياغة التصميم (المبحث الأول)، ثم ننتقل إلى تناول أدوات ووسائل البحث العلمي (المبحث الثاني) ثم نتطرق لكيفية توثيق وتركيب المعلومات في البحوث (المبحث الثالث).

المبحث الأول: اختيار موضوع البحث ومشكلته وصياغة التصميم

يبدأ الباحث كأول خطوة في مسيرة عملية البحث العلمي باختيار موضوع بحثه عبر طرح إشكالية محورية التي ستكون صلب الموضوع (المطلب الأول) ، إذ يتعين على الباحث مناقشتها والإجابة عليها بالدراسة والتحليل عبر تجزيئها إلى إشكاليات فرعية وذلك بالاستعانة بقواعد المنهج العلمي المعروفة والمطبقة في الأبحاث العلمية، قبل أن ينتقل إلى الخطوة الثانية المرتبطة بصياغة التصميم المناسب والملائم لبحثه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث وتحديد المفاهيم

من الطبيعي جدا أن تكون نقطة البداية في كتابة الأبحاث العلمية بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة هي اختيار الموضوع محل البحث، وسواء تعلق الأمر بأبحاث الإجازة أو السلك الثالث أو الدكتوراه فإن التوفيق والنجاح في تحديد مشكلة البحث يتوقف على حسن اختيار الباحث لموضوع البحث[1].

أول خطوة تواجه الباحث هي تحديد موضوع البحث وهي خطوة سابقة لتحديد إشكالية البحث والمقصود بموضوع البحث المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء إشكالية محددة منه لتكون الموضوع الذي سيبحث فيه. ذلك أن العلوم الإجتماعية مجال واسع جدا وتخصصاتها متشعبة، فلو أن طالبا في كلية الحقوق يريد ن يكتب بحثا خلال دراسته الجامعية (مذكرة الإجازة في الحقوق أو رسالة ماستر أو أطروحة الدكتوراه)، فيفترض أن يحدد المجال الذي سيبحث فيه ، هل

[1]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 5.

سيختار موضوع في العلوم الإدارية، أم في العلاقات الدولية أم في علم السياسة،[1] أم في المالية العامة أم في القانون الدستوري؟

فليس كل شخص مؤهل بأن يكون باحثا علميا، وليس كل بحث بالضرورة بحثا علميا، فعملية البحث العلمي تتطلب بأن يتوفر الباحث على شروط ومواصفات، كما يجب أن تتوفر ظروف موضوعية حتى يمكن تحضير وإنجاز بحث علمي بالمعنى الصحيح[2].

وعليه سنقسم هذا العنصر إلى ثلاثة فروع نتناول في الأول الشروط الواجب توفرها في اختيار موضوع البحث، ونتطرق في الثاني للشروط المرتبطة بالباحث ثم نناقش في الثالث مسألة تحديد المفاهيم.

الفرع الأول: الشروط الواجب توفرها في اختيار موضوع البحث

-يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية ويتسم بالجدية والحداثة.

[1]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ، 163.
[2]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ، 164.

–يجب أن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية.

–يجب أن يكون موضوع البحث مما يمكن تغطيته بالمراجع والوثائق العلمية.

أولا: يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية ويتسم بالجدية والحداثة ، يتعين على الباحث أن يختار موضوعا ذا قيمة علمية نظرية وتطبيقية وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية انطلاقا من طبيعة التخصص ومن مجموع المزايا والفوائد التي تحققها نتائج بحثه والكشف عن الحقائق العلمية المرتبطة به[1].

ولذلك يتعين أن يكون موضوع البحث متسما بالحداثة والجدية، والحداثة تقتضي بأن يكون الموضوع جديدا ولم يتعرض له باحث آخر من قبل، ولكن لا يشترط بأن تكون المشاكل المثارة جديدة بل يكتفي أن تكون الحلول المقدمة هي الجديدة[2].

[1]-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ، 48.
[2]-علي ضوي، منهجية البحث القانوني، منشورات كلية القانون ، جامعة ناصر الطبعة الثانية 1993 ص، 17

وعلى الباحث مهمة التأكد من أن موضوع بحثه لم يسبق أن كان موضوع رسالة جامعية أو مؤلف آخر، وهذا يفرض على الباحث أن يلم منذ البداية بمحتويات المكتبة، غير أن المهمة قد تصطدم بصعوبة الإهتداء إلى كل المواضيع التي كانت محل دراسات سابقة أمام غياب سجلات مركزية للرسائل والأطروحات التي نوقشت في المؤسسات الجامعية وتلك التي لا زالت في طور الإنجاز، ولذلك من الصعوبة بمكان في المغرب التأكد من عدم تكرار مواضيع الرسائل والأطروحات الجامعية وهذا الأمر عالجته التجربة الفرنسية بإنشاء مركز سجلات خاص بالرسائل والأطروحات الجامعية التي نوقشت أو التي هي في طور الإنجاز.

ومع ذلك هناك بعض المعايير في نظر البعض [1] التي ينشأ عن مراعاتها انخفاض نسبة احتمال التكرار وهي:

[1]- ضوي، منهجية البحث القانوني، منشورات كلية القانون ، جامعة ناصر الطبعة الثانية 1993 ص، 18.

-أن يتعلق البحث بمشكلة حديثة، كأن يكون منصبا على مؤسسة جديدة أو اتجاه تشريعي حديث.

-الابتعاد عن النظريات العامة لفروع القانون إلا إذا كانت منطلقا لدراسة جديدة.

-الإطلاع على فهارس الرسائل الجامعية والبيبليوغرافيات، وكذلك تبادل الآراء مع الزملاء والأساتذة والقانونيين العاملين للتأكد من عدم وجود دراسات في نفس الموضوع.

ثانيا: يجب أن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية

يقول أحد الباحثين "بأن معظم الطلبة يميلون إلى اختيار موضوعات عامة كبيرة، والموضوع العام الشامل تصعب السيطرة عليه، وغالبا ما يؤدي بالباحث إلى التوقف في مراحل لاحقة...إن الموضوع العام وإن كان يصلح لكتابة كتاب أو موسوعة إلا أنه لا يصلح لبحث علمي ، فالبحث العلمي عبارة عن دراسة مكثفة في موضوع محدود ، إنه بمثابة اختيار نقطة

من محيط المعرفة والوصول بها إلى القاع... وهذا هو التعمق المطلوب في البحوث..."[1].

في حين ذهب البعض الآخر إلى القول "إن دور المشرف هو مساعدة الباحث على تحديد الموضوع حتى لا ينجز عملا جد مختصر أو عملا جد مبالغ فيه ويتعين على الباحث أن يقوم بعمل متقن ومترابط وموثق ومعلل ويجيب على الإشكالية المطروحة ، وفي المقابل ينبغي على الباحث تجنب المواضيع التالية:

-الموضوع الواسع جدا Sujet trop vaste

-الموضوع الضيق جدا Sujet trop étrique

-الموضوع المستهلك Sujet Fongible

والمقصود بتحديد موضوع البحث هو حصره في جزئية معينة تدخل أصلا ضمن موضوع أكثر شمولا، وهذا الموضوع

[1]-سيد هواري: دليل الباحثين، مرجع سابق، ص ، 26.

يدخل بدوره في موضوع أعم وأشمل ثم تعميق البحث تماما حول الجزئية التي تم تحديدها"[1].

ويرى الأستاذ عبد الواحد الناصر أن التمييز بين الموضوع العام والموضوع الجزئي يعني في الحقيقة التمييز بين أسلوبين أو طريقتين في البحث، طريقة البحث الأفقي وطريقة البحث العمودي ، فحين يكون الموضوع عاما فالبحث يكون أفقيا أي يستدعي الخوض في مجموعة من الإشكاليات المتميزة التي يحاول الباحث صهرها في إطار وحدة موضوعية، وهي طريقة معيبة في نظر الأستاذ عبد الواحد الناصر، نظرا لتشعب واتساع موضوع البحث ولأن الباحث يتيه في مواضيع متنوعة نتيجة إشكاليات الموضوع حيث يغلب الطابع التعميمي لاتساع وتشعب الموضوع[2].

أما البحث في الموضوع الجزئي فإنه يكون بحثا عموديا بحيث يكون الباحث ملزما بالتعمق داخل الإشكالية الواحدة،

[1]-زين بدر فراج: مرجع سابق، ص،44.
[2]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق،ص،6.

والبحث هنا يتناول مجموعة من المواضيع ذات الربط الموضوعي الواحد[1].

ثالثا: يجب أن يكون موضوع البحث مما يمكن تغطيته بالمراجع والوثائق العلمية

إن مسألة توفر المراجع والوثائق والمصادر العلمية المرتبطة بموضوع البحث مهمة وأساسية ، وعليه فإن الموضوع الذي تنعدم المراجع أو تقل فيه يعتبر في نظر البعض موضوعا لا يصلح للبحث العلمي لأن إمكانية استكماله ضعيفة جدا وقد تكون مستحيلة، وبالتالي يتعين على الباحث أن يقوم برصد أولي للمصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، وأن يتأكد من توفر المراجع الكافية. ومن ثم فإن الخطوة الأولى في الإطلاع وتجميع المعلومات والمصادر والمراجع والوثائق تتم عن طريق اكتشافها من طرف الباحث، ثم يضع لائحة مخصصة لها من أجل استعمالها في البحث[2].

[1]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق،ص،6.
[2]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق،ص،16.

ونعتقد في الأخير أن البحوث العلمية التي تنعدم فيها المراجع والمصادر العلمية تفقدها قيمتها العلمية ، بحيث تعتبر هذه المصادر والمراجع العمود الفقري في إنجاز هذه البحوث العلمية.

الفرع الثاني: الشروط المرتبطة بالباحث

يرى الأستاذ أبراش" إن المنهج العلمي ليس هو الخطوات الإجرائية "المنهاجية" فقط بل هو الباحث أولا، والمنهج يبدأ من عقل الباحث ثم ينتقل إلى خارجه، والباحث إن لم يكن متوفرا على عقلية علمية متفتحة وموضوعية وإن لم يكن مهيئا نفسيا واجتماعيا لتقبل الحقيقة فلن يصبح باحثا علميا ولن ينتج علميا"[1].

إن الباحث العلمي يجب أن تكون لديه القدرة على إنجاز البحث، قدرة ذاتية تمكنه من إعداد البحث العلمي إعدادا ممتازا وفقا لقواعد وإجراءات وشروط المنهجية العلمية المطلوبة في

[1]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق ص 160.

إنجاز البحوث العلمية[1]. ويستلزم توفر مجموعة من الشروط في كل باحث مقبل على إنجاز بحث علمي وهي:

-**الذكاء العقلي والتحلي بالأخلاق** ، يجب أن يكون الباحث على قدر من الإستطاعة على التعمق في الفهم والتحليل والمناقشة والإستيعاب والربط والمقارنة في تناول ومعالجة الموضوع محل البحث العلمي، بحيث يكتسب الباحث الإمكانيات العقلية من خلال قراءة مجموعة من المواضيع المرتبطة ببحثه وبالتالي يكتسب القدرة على التفكير والنظر في مختلف المراجع والمصادر والوثائق المتعلقة بالموضوع[2].

أما التحلي بالأخلاق فتوفرها في الباحث مسألة ضرورية، منها الصبر والتحمل وعدم الإنفعال السلبي وقوة الملاحظة والموضوعية والقدرة على التضحية وغيرها من الصفات الحسنة التي تحقق عناصر الملائمة بين قدرات الباحث وطبيعة الموضوع المختار للبحث، كما يجب على الباحث أن

[1]-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 40.
[2]-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 41.

يتسم بالثبات في المواقف والتجرد من العاطفة حتى لا يكون أسير عواطفه الشخصية في التحكم في بحثه وتوجيهه، لكون البحث يقتضي النقد والمحاكمة وإعلان النتائج وهذه أمور تفرضها الأمانة العلمية ، وهي أمور قد تتعارض أحيانا مع عقيدة الباحث أو مع عواطفه[1].

-اقتناع واهتمام الباحث بموضوع البحث

يفترض أن يكون موضوع البحث من اختيار الباحث بإرادة حرة ونزيهة دون ضغط أو توجيه، لأن الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث تعتبر عاملا أساسيا وجوهريا للتكيف مع الموضوع مستقبلا، وبالتالي التعامل معه بحب وشغف ورغبة، ويكون الباحث أكثر كفاءة لمعالجة الموضوع وبالتالي تزيد وترجح احتمالات نجاحه في معالجة الإشكاليات التي يطرحها بحثه.

ورغم أن البعض يذهب إلى ترك اختيار الموضوع-ولا سيما عند عجز الباحث عن اختياره- للأستاذ المشرف أو أحد

[1]-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 42

الأساتذة الآخرين الأكثر تخصصا في موضوع البحث على اعتبار أن المشرف أكثر خبرة ودراية بالموضوع، إلا أن رأيا آخر يرى بأنه من الأفضل ترك اختيار موضوع البحث للباحث نفسه للإعتبارات السابقة الإشارة إليها[1].

أما في إطار النظام الجديد لتسجيل الأطروحة فيمكن القول على أن القانون منح الحرية للطالب الباحث لاختيار موضوع البحث من خلال تحضير تقرير حول مشروع بحثه الذي ينوي البحث فيه، وربما بتنسيق مع المؤطر أو الأستاذ المشرف الذي وقع عليه الاختيار مسبقا.

-توفر الباحث على إمكانيات مادية واقتصادية

لقد أصبح البحث العلمي عملية جد مكلفة، فالبحث قد يتطلب تكاليف ومصاريف مرتفعة بالنسبة للأبحاث العلمية ذات المستوى العالي كالرسائل والأطروحات، إذ يتطلب إنجاز وإعداد بعض الأبحاث التنقل داخل البلد وخارجه، خاصة وأن المغرب يرتبط ارتباطا عضويا بالمنظومة القانونية الفرنسية تشريعا وفقها

[1]-زين بدر فراج: مرجع سابق ص 50.

وقضاء، الأمر الذي يتطلب من الباحث التنقل والسفر إلى الخارج (فرنسا مثلا) بحثا عن المراجع والمصادر المرتبطة بموضوع البحث، ناهيك عن التنقل الداخلي بين المؤسسات الجامعية الوطنية خاصة تلك التي تتوفر على مكتبات مهمة، كما أن عملية اقتناء المراجع والمصادر والوثائق أو نسخها تتطلب تكاليف مالية مهمة، وعليه فإن البعض ذهب إلى القول على أن معيار القدرة الاقتصادية في اختيار الموضوع ومراعاة هذا المعيار يدخل في حسابات الباحث، في حين يرى البعض الآخر على أن هذا المعيار لا يمكن أخذه على إطلاقه والتسليم به لأن أخذه بعين الاعتبار سيؤدي إلى اقتصار البحث العلمي على الأغنياء وذوي النفوذ الاقتصادي فقط وهو أمر مرفوض لأن البحث العلمي أساسه هو القدرات الفكرية قبل الاعتبارات المادية.

-**توفر الباحث على قدرات لغوية**، إن البحث العلمي يقتضي من الباحث الإلمام بقواعد وأحكام اللغة العربية بالدرجة الأولى إن كان البحث محررا بلغة الضاد كما يتطلب أيضا الإلمام ببعض

اللغات الأجنبية كالفرنسية والأنجليزية ولما لا الألمانية والإسبانية والإيطالية، ويلاحظ على جل البحوث القانونية في المغرب اعتمادها على مراجع باللغة الفرنسية نظرا لارتباط النظام القانوني المغربي بنظيره الفرنسي.

وفي الأخير يمكن القول مع أحد الباحثين على أن البحث العلمي في نظر مختلف الكتاب والباحثين يتطلب عشرة شروط أساسية وهي[1]:

-ألا يعتقد الباحث أنه يعلم ما لا يعلمه الآخرون، وبالتالي يكتفي بإيراد أرائه الشخصية دون أن يدعمها بآراء لها قيمتها من مصادر مختلفة، وهذا الشرط ضروري للباحثين الطلبة.

-يجب على الباحث أن لا يعتبر أي رأي حقيقة مسلم بها لا تقبل النقاش حتى وإن كان صاحبها عالم أو كاتب مشهور، وخصوصا في مجال العلوم الإجتماعية التي تتعدد فيها الآراء حول القضية الواحدة ، فعلى الباحث أن يذكر مختلف الآراء المطروحة حول الموضوع.

[1]- إبراهيم أبراش، مرجع سابق ص ص ، 158- 159.

-يجب على الباحث ألا يعتبر رأيا من الآراء حقيقة نهائية حتى وإن كان صادرا عن الأكثرية أو عن لجنة أو جماعة.

-ألا يعتبر الباحث القياس حقيقة لا تقبل المناقشة.

-كما يجب ألا يعتبر السكوت عن بعض النتائج أو المعلومات أمرا نهائيا، أو حقيقة ، فقد يكون السكوت موفقا متحيزا مقصودا.

-أن يلتزم الباحث بالموضوعية، فلا يحذف أي دليل أو حجة أو نظرية لمجرد أنها لا تتفق مع رأيه أو مذهبه.

-أن يتحرى الباحث الدقة عند اعتماده على المراجع، فيتأكد من أية معلومة مشكوك في مصدرها، كغياب اسم الكاتب أو التاريخ ...الخ.

-أن يتحرى الباحث الدقة في استعمال المفاهيم والمصطلحات ويحدد مدلولها بدقة في بداية بحثه.

-أن يكون الباحث أمينا فيما ينقل من آراء واقتباسات فيسند كل رأي إلى صاحبه، وكل اقتباس إلى مصدره.

-أن يعتمد الباحث على نفسه في تحديد موضوع بحثه وفي الحصول على المعلومات.

الفرع الثالث: تحديد المفاهيم

إذا كانت الرموز والمصطلحات في مجال العلوم الطبيعية تتسم بالثبات والحصر والوضوح، فإن الأمر في العلوم الإجتماعية على خلاف ذلك، فالعلوم الإجتماعية تعج بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تتباين، وتتعدد التعريفات والتصورات التي تعطى لها باختلاف المواقع والإيديولوجيات والمذاهب السياسية والمدارس الفكرية.

-تعريف المصطلح (المفهوم)

يقصد بكلمة مفهوم في نظر قاموس ويسبتر Webster بأنه لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله، كما عرف المصطلح بأنه الوسيلة الرمزية التي يستعين

بها الإنسان للتعبير عن المعاني ، والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس.

إن المفهوم إذن تعبير عن أشياء متجانسة، دون أن يعني شيئا واحدا، فهو عبارة عن وصف تجريدي لوقائع ملحوظة، ولكنه لا يتحدث عن واقعة بنفسها، مثلا عندما نقول نظام سياسي، فنحن نقصد أي نظام سياسي دون تحديد، هل هو نظام رئاسي أو نيابي، ملكي أو جمهوري، ديمقراطي أم دكتاتوري عادل أم ظالم، فمفهوم نظام سياسي مع أنه متفق على معناه العام، إلا أن كل شخص يملك تصورا ذهنيا خاصا عن شكل هذا النظام السياسي وعليه فإن لم يحدد الباحث الذي يستعمل هذا المفهوم منذ البداية أي من الأنظمة السياسية يعني فإنه يخلق إرباكا لدى القارئ يؤثر على عملية البحث بمجملها.

وعند تحديد وتفسير المفاهيم التي يستعملها الباحث في بحثه عليه توخي الإيجاز دون إخلال بالمعنى، وأن يكون المعنى أو التفسير معبرا بوضوح ودقة عن المفهوم ، كما يجب على الباحث أن يبين المعاني المختلفة للمفهوم الواحد إن وجد أكثر

من معنى، وأن يتغير المعنى بتقدم الزمن، وهذه سمة من سمات المفاهيم الإجتماعية تعكس سلوك وظواهر اجتماعية تتبدل من وقت لآخر، لأن السلوك الإنساني بطبيعته سريع التبدل والتطور، كما يجب أن يرتبط المفهوم المستعمل بالتعريفات السابقة التي أعطيت له من قبل باحثين آخرين، وقد وضعت بعض التوجيهات التي تساعد الباحث على الوصول إلى تحديد دقيق للمفاهيم التي يستعملها في بحثه أهمها[1]:

-الرجوع إلى التعريفات السابقة، والحالية للمفهوم.

-عزل العناصر المشتركة والمتفق عليها في أغلب التعريفات.

-صياغة تعريف مبدئي يتضمن المعنى الذي تجمع عليه أغلب التعريفات السابقة.

-إخضاع التعريف المصاغ للنقد الصارم للتأكد من صلاحيته ودقته.

[1]- إبراهيم أبراش، مرجع سابق ص ص 176- 177.

–إدخال تعديلات نهائية على التعريف الجديد بناء على الانتقادات الموجهة له.

المطلب الثاني: صياغة التصميم

نتطرق من خلال هذا المطلب لقيمة التصميم في البحث (الفرع الأول)، ولخصائص التصميم (الفرع الثاني)، ثم أخيرا نناقش هيكلة التصميم وأنواعه (الفرع الثالث).

الفرع الأول: قيمة التصميم في البحث

تهدف عملية تصميم البحث إلى التحديد الدقيق لموضوع البحث مما يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث والعمل على معالجتها قصد استكمال جوانب البحث المختلفة والوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع التساؤلات المثارة فيه[1].

وفي نفس السياق يرى أحد الباحثين على أن عملية التصميم عملية فكرية ضرورية، والناس في التصميم للأمور

[1]-زين بدر فراج مرجع سابق، ص، 61.

درجات، فمنهم بعيد النظر يقيم الأوضاع على حقيقتها حتى يتخذ في كل منها موقفا سليما قائما على الفهم وبذلك يتجنب الزلل وضياع الوقت والمال، ومنهم من يسير في الحياة على غير بينة من علم ولا هدى من فكر تقلب الأمور فتكبده الفوضى خسائر كبيرة أو تضيع عليه فرصا ثمينة...وتزداد ضرورة التصميم إلحاحا بزيادة تعقد الحياة الإجتماعية والبحث الإجتماعي العلمي بدوره لا يتيسر إلا إذا قام على التصميم الذي تتوافر له الشروط العلمية والمسحة الفنية بشكل لا يقبل الجدل[1].

إن التصميم جزء أساسي من عملية البحث العلمي، وهو خطوة إجرائية وذهنية لابد منها حتى يمكن للبحث أن يتواجد ويكتمل.

وتصميم البحوث "يعني تلك العملية العقلية التي يبدؤها الباحث والتي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود"[2].

[1]-حسن الساعاتي مرجع سابق ، ص، 20.
[2]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق،ص، 160.

وتعتبر عملية وضع التصميم عملية جوهرية وحيوية للباحث لإعداد بحثه، فكما يقدم المهندس المعماري على وضع تصميم البناء حيث يحدد كل المتطلبات اللازمة والشروط الضرورية لإقامة البناء من أساسات ومداخل وأسقف وجدران و.. مع تحديد مواد البناء اللازمة فكذلك الباحث الإجتماعي الذي يقوم بوضع تصميم بحثه من خلال عملية التقسيم والتبويب التركيب ووضع العناصر الأساسية العامة والخاصة ، الفرعية والجزئية على أسس عملية ومعايير منطقية ومنهجية واضحة...

ويكتسي التصميم القانوني أهمية كبيرة نظرا لما يتطلبه علم القانون من صرامة منهجية تقتضي الدقة والوضوح[1].

ونشير إلى أنه يصعب التقيد بتصميم نهائي من طرف الباحث منذ البداية ، بحيث يمكن للباحث إجراء تغييرات كلما لزم الأمر ذلك كما يمكن إضافة أو حذف عناصر معينة لموضوع البحث، " إذ لا يمكن في نظر البعض البدء في تأليف كتاب إلا بعد إعداد تصميم جيد، إلا أن التصميم الجيد لا يتحقق

[1]-علي ضوي، مرجع سابق، ص، 37.

إلا عند الإنتهاء من فصول الكتاب" [1]، ولا يمكن اعتماد تصميم نهائي إلا بعد الإنتهاء من البحث كله. كما أن وضع التصميم يستدعي الإلمام بمنهجية المقدمة، وبطريقة تجزئة صلب الموضوع ، وبكيفية التخريج في الخاتمة[2].

الفرع الثاني: خصائص التصميم

أشار أحد الباحثين إلى أن البحث الجيد يتصف بمجموعة من السمات أو الخصائص منها[3]:

-يجب أن يكون التصميم واضح المعالم ودون أن يكون بسيطا لأن المنتظر من المباحث خلق بناء متماسك في شكل أقسام وأبواب وفصول...

-يجب أن يتناسب التصميم مع طبيعة الموضوع بحيث يكون جامعا مانعا.

---

[1] -Dreyfus Simone : La thèse et le mémoire de doctorat en droit , Paris ,Ciyas , 1983, 2EME édition, p, 107.

[2]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 63.

[3] -F. Daniel….op cite p 5.

–أن يكون هناك تناسب بين المقدمة والخاتمة، بعبارة أخرى ألا تكون هناك قطيعة بين الإشكالية والجواب عنها أو على الأقل مقارنتها إذا تعذر اقتراح الحل.

وعموما فإن البحث العلمي يقتضي وضع تصميم جيد وسليم من خلال:

–التعمق والتأمل والقراءة المتأنية لكافة جوانب وأجزاء وفروع الموضوع بصورة جيدة[1].

–شمولية التصميم بالتعرض لجميع القضايا والإشكاليات التي يطرحها الموضوع.

–مراعاة الترتيب المنطقي باحترام الإرتباط الموضوعي ، وإبراز الأفكار العامة الرئيسية والجزئية، واحترام التسلسل التاريخي واحترام التسلسل المنطقي للأفكار كتجنب عرض الإستثناء قبل المبدأ أو الآثار قبل الشروط[2].

[1]-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 74.
[2]-علي ضوي: مرجع سابق، ص، 43.

–تفادي التكرار والتداخل والإختلاط بين المضامين ومحتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية.

–تحقيق التوازن والتقابل بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية[1]، بحيث يجب أن تتساوى عددا وحجما[2].

–يجب أن يعبر التصميم عن شخصية الباحث وعن مدى فهمه ورغبته بل وجديته في المعالجة الدقيقة للموضوع، وأن يعبر التصميم عن رؤية خاصة للباحث تجاه الموضوع، لأن التصميم يعكس موقفا فكريا يجعل الباحث يعالج الموضوع من زاوية معينة رغم استعانته بتصاميم غيره[3].

الفرع الثالث : هيكلة التصميم وأنواعه

تشكل هيكلة أو بنية التصميم عملية مهمة بالنسبة للبحث (الفقرة الأولى) شكلا ومضمونا، الذي قد يتخذ أشكالا متنوعة (الفقرة الثانية).

[1]- علي ضوي: مرجع سابق، ص، 43.
[2]-زين بدر فراج: مرجع سابق ، ص، 68.
[3]-إدريس الفاخوري: مرجع سابق ص، 76

الفقرة الأولى: أهمية هيكلة التصميم

إن عملية التصميم نفسها أو ذاتها تحتاج بدورها إلى ترتيب منطقي وموضوعي لعناوينه بغية تيسير عملية البحث من حيث جمع المعلومات وتركيبها في هذا القالب الهندسي المقترح من طرف الباحث ، ويستلزم الأمر تقسيم التصميم أو الموضوع على أسس واضحة وفاصلة للأجزاء والعناصر الأساسية [1]، وبشكل يحقق التجانس والتسلسل والترابط بين مختلف عناصر هذا التصميم، والذي يكتسي أهمية بالغة لكونه يسمح للباحث بالتحكم في بحثه، وبالتالي تقديم أفكاره بكل وضوح وانسجام كما أن التصميم يساعد القارئ في معرفة محاور البحث [2]، بل هو المرآة التي تعكس صورة البحث في أقسامه وأجزائه. ويضم التصميم كما هو معروف ثلاثة عناوين أساسية وهي المقدمة والعرض والخاتمة[3].

[1]-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 76.
[2]-الحسان بوقنطار وعبد الوهاب معلمي: مرجع سابق، ص، 68.
[3]- إدريس الفاخوري: مرجع سابق ص، 76

الفقرة الثانية: أنواع التصاميم

إن اختيار أحد أنواع التصاميم يخضع لطبيعة الموضوع المطروح للبحث والمناقشة ، ويصعب تحديد أنواع التصاميم من الناحية النظرية ، ومع ذلك يمكن القول على أن كل التصاميم يجب أن تثمن وتخدم موضوع البحث وتعبر عنه، ويمكن التمييز عموما بين نوعين من التصاميم، التصميم الأنجلوسكسوني والتصميم اللاتيني، وهناك من يضيف تصميما ثالثا وهو التصميم التاريخي، إلا أنه في اعتقادنا يمكن للنوعين الأولين أن يتضمنا النوع الثالث بشكل مباشر أو غير مباشر.

أولا: التصميم الأنجلوسكسوني، يتسم التصميم أو التقسيم الأنجلوسكسوني بكونه لا يراعي التوازن كما هو الشأن في التقسيم اللاتيني ، إذ يكون تقسيمه متتابعا ومتتاليا إلى عناصر كبيرة دون أن يتم تفريع وتجزيء هذه العناصر الكبيرة إلى فروع أو أجزاء، وفي هذا الإطار فإن الباحثون الذين يستعينون ويعتمدون على هذا النوع من التصميم يقسمون أبحاثهم إلى

أبواب أو فصول متتابعة ومتتالية دون حصرها في عدد معين.(خمسة أبواب أو فصول أو سبعة... إلخ).

ويتميز هذا التقسيم في نظر البعض بكونه يتسم بالدقة والوضوح بحيث يسهل على الباحث ضبط أفكاره في حدود الفكرة التي يعالجها في كل فصل[1]، ولا يتطلب ذلك تقسيم هذه الفصول إلى فروع.

غير أنه يعاب على هذا النوع من التصميم عدم التعمق في البحث وبذلك يفتقر البحث العلمي إلى أبرز خاصية من خاصياته الرئيسية، بالإضافة إلى أن هذا التقسيم لا يسمح للباحث بالاعتماد على المقارنة بين الأفكار والاتجاهات[2].

ثانيا: التصميم اللاتيني (الفرنسي)، ويسميه البعض **بالتقسيم المنطقي**[3]، إن التصميم اللاتيني يقتضي تقسيما منطقيا وهو يستند على أسس ومعايير علمية وموضوعية ومنطقية بإعطاء عنوان لكل فكرة أو موضوع أساسي أو ثانوني ، أصلي أو

[1]-زين بدر فرج، مرجع سابق،ص، 72.
[2]-إدريس الفاخوري، مرجع سابق، ص، 78.
[3]-علي ضوي، مرجع سابق، ص، 40.

فرعي، عام أو خاص، كلي أو جزئي، بحيث يوحي العنوان بمحتواه، وذلك بوضعه في قالب أو إطار من أطر وقوالب التقسيم والتبويب[1]، مع إيجاد الرابطة المنطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها وصولا إلى إيجاد رابطة منطقية بين كافة أفكار البحث.

ويتسم التقسيم اللاتيني للتصميم بالبساطة والوضوح والدقة والتعمق في مناقشة وتحليل أفكار البحث، وغالبا ما يعتمد الباحث القانوني التقسيم الثنائي بحيث يصلح لدراسة أغلب المؤسسات القانونية والتي تتراوح فكرتها الإجتماعية في محاولة التوفيق بين قطبين متقابلين، كأن يقسم موضوع البحث إلى شقين أو محورين يخصص الأول مثلا للشروط الموضوعية، ويخصص الثاني للشروط الشكلية، غير أنه استثناء يمكن للباحث في تصميمه أن يقسم موضوع البحث إلى ثلاثة أو أربعة أجزاء أو أقسام[2].

[1]- إدريس الفاخوري، مرجع سابق، ص، 78 .
[2]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 40.

فكل موضوع يمكن أن يكون له أكثر من تصميم ومن ثم يمكن للباحث أن يقسم بحثه إلى قسمين أو أكثر كأن يكون التقسيم ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا، ونرى مع أحد الباحثين [1] بأنه "رغم حرية الباحث في الأخذ بالتقسيم الذي يرتئيه فإن أفضلية التقسيم الثنائي على غيره من التقسيمات تؤكدها الملاحظات التالية:

أولا، إن التقسيم الثنائي يدل على مهارة الباحث في مجال التركيب بحيث أنه يكون ملزما بتصنيف مسائل البحث (الرئيسية والفرعية) بصورة عامة إلى مجموعتين متميزتين ومتوازنتين.

والثانية، إن التقسيم الثنائي هو دليل قاطع على سيطرة وتحكم الباحث في توزيع مادة البحث بحسب نوعها بحيث تظهر قوة التصميم أو ضعفه بسهولة ويسر.

والثالثة، إن التقسيم الثنائي هو الأصعب والأكثر جمالا ودقة."

[1]- عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 73.

وتأسيسا على هذه المعطيات فإن الباحث يلتزم الشكل الهندسي التالي للبحث إذ بعد أن يحدد عنوان البحث أو الموضوع ينتقل إلى المقدمة ثم تليها التقسيمات الرئيسية والفرعية على نحو متسلسل ويخلص إلى خاتمة البحث (الأقسام والأبواب، والفصول، والمباحث، والمطالب، والفروع، والفقرات، والبنود ، ثم أولا ، ثانيا ، وثالثا، ثم الأرقام 1-2-3...والحروف أ- ب - ج...إلخ).

المبحث الثاني: أدوات ووسائل البحث العلمي

إن الباحث بعد أن يكون قد وقع اختياره على موضوع البحث وأطر هذا الموضوع بتصميم واضح ، فإنه ينتقل إلى عملية بالغة الأهمية وهي الإستعانة بوسائل وأدوات البحث لجمع المعلومات والأفكار المرتبطة بموضوع بحثه مراعيا في ذلك قواعد وأحكام المنهج العلمي، إذ ليس المطلوب هو معرفة مصادر المعلومات حول موضوع البحث وإنما الإطلاع على هذه المصادر بهدف فرز المعلومات وتهيئتها للإستعمال [1] ، وتتمثل

[1]- عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص ، 40.

هذه الوسائل والأدوات في المصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث. وعليه نتناول كيفية الإستفادة من المراجع العلمية (الفرع الأول)، ثم نناقش في النقطة الموالية أنواع المراجع أو المصادر المعتمدة في البحث (المطلب الثاني).

المطلب الأول: كيفية الاستفادة من المراجع العلمية

ينطلق الباحث في المرحلة الأولى نحو وضع إطار عام خاص بالمعلومات حول موضوع البحث من أجل تكوين فكرة عامة حوله بواسطة القراءة الممنهجة (الفرع الأول)، واكتشاف المصادر والمراجع العامة والخاصة المرتبطة بالموضوع، ثم ينتقل بعد ذلك إلى عملية تدوين هذه الأفكار(الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية القراءة

يجب على كل باحث أن يقوم بقراءة كل مرجع قبل الشروع في عملية التدوين، أو بالأحرى تدوين الجزء الذي ينصب عليه بحثه[1].

[1]- زين بدر فراج ، مرجع سابق، ص، 122.

وعملية القراءة والتأمل والفهم والإستيعاب هي عملية بالغة الأهمية في البحوث العلمية والقانونية على الخصوص وهي تساعد الباحث إلى الوصول إلى حقائق علمية دقيقة وواضحة[1] ، غير أن القراءة المطلوبة هي تلك القراءة المنهجية الرامية إلى تدوين محكم ومنظم للمعلومات [2] التي يشترط فيها اتباع ما يلي[3]:

-القراءة المنهجية ليست قراءة حرة ، بل محصورة في مبتداها بخطة القراءة وفي منتهاها بضرورة أن تؤدي إلى تدوين المعلومات.

-هناك ما يسمى بالقراءة الأفقية أي قراءة موضوعات متقاربة في مرجع واحد، للإحاطة أكثر بالموضوع وتبين حدوده، ورغم أنه يفترض أن القراءة الأولية كانت قراءة أفقية ، إلا أنه لا يمكن تجنب القراءة الأفقية في هذه المرحلة أيضا.

[1]-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 62.
[2]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 46.
[3]- نفس المصدر، نفس المؤلف ، نفس الصفحة أعلاه.

-يجب الإهتمام أكثر بالقراءة العمودية أي قراءة الموضوع الواحد في كل المصادر والمراجع ، وهي الطريقة التي تستجيب لشروط المنهجية الصحيحة وعلى الباحث أن يحاول قدر المستطاع أو الإمكان أن تكون قراءته في الموضوع الواحد مرتبة كالتالي:

1-القراءة في دوائر المعارف العامة ثم المتخصصة بما فيها القانونية.

2-الإطلاع على الموضوع في المصادر التشريعية (النصوص القانونية والتنظيمية).

3-الإطلاع على الموضوع في المصادر القضائية.

4-القراءة في كتب الفقه العامة (مثالها كتب الدراسة).

5-القراءة في المراجع الفقهية المتخصصة (الرسائل الجامعية، كتب الفقه المتخصصة ، المقالات) [1].

[1]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 40.

6-البدء بالمؤلفات الجديدة والحديثة، واعتماد الطبعة الجديدة للكتاب الواحد.

الفرع الثاني: كيفية جمع المعلومات وتدوينها

إن وضع لائحة المراجع تعني تحديد المؤلفات والمصادر ومختلف المراجع والنصوص والقرارات والأحكام والوثائق التي سيعتمد عليها الباحث بهدف فرز المعلومات وتهيئتها للإستعمال.

وعليه فإن عملية تدوين المعلومات تكتسي أهمية قصوى في التعامل مع مختلف المراجع المكونة للمادة الأولية لكل بحث علمي، ويمكن النظر إلى هذه العملية من خلال الأساليب والطرق المتبعة من قبل الباحثين، والتي يمكن إرجاعها إلى أسلوبين: **الأسلوب التقليدي**، والذي يعتمد على طريقتين لجمع المعلومات وهما، طريقة البطاقات ، وطريقة الملفات المقسمة. **والأسلوب الحديث** والذي أتى به الكشوفات الجديدة والمرتبطة بتقنية المعلوميات.

أولا، الطرق التقليدية

هناك طريقتان تقليديتان لجمع المعلومات وتخزينها وتدوينها وهما: طريقة البطاقات، وطريقة الملفات المقسمة، وهي طرق تهدف إلى جمع مادة أولية لموضوع البحث يعود إليها الباحث مباشرة دون الرجوع إلى المصدر أو المرجع الأصلي[1].

-**طريقة البطاقات**، هي عبارة عن بطاقات خاصة صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم من الورق المقوى ذات مقياس موحد يتم في إطارها تخزين مقتضب للمعلومات (10 x 14 سم)، وقد تكون هذه البطاقات معدة بكيفية مسبقة وتكون من ورق جيد ، ويقوم الباحث بتنظيمها عن طريق تصنيفها وترتيبها طبقا لأجزاء وأقسام وعناوين التقسيم المتبع في التصميم)[2].

ويفضل بعض الباحثين استعمال الألوان بحيث يجعل لكل قسم أو باب أو فصل أو مبحث لونا معينا، وتكون الكتابة

---

[1]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 46.

[2]- أنظر، عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 83، أنظر أيضا :-علي ضوي، مرجع سابق ص، 47، زين بدر فرج، مرجع سابق، ص، 125، عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 41.

في هذه البطاقات على وجه واحد فقط، وتوضع في علبة مناسبة لحجمها. ويدون الباحث في هذه البطاقات ،أسم المؤلف وعنوان المرجع أو المصدر ويدون المعلومات التي أخذت من الكتاب ورقم الصفحة وجزء الكتاب ودار النشر ورقم الطبعة وتاريخها أي سنة الإصدار.

وإذا لم تتسع صفحة واحدة للمعلومات المأخوذة من مرجع واحد خصصت بطاقة جديدة يسجل فيها نفس البيانات المشار إليها مع مراعاة عبارة تابع (1) ثم تابع (2)...إلخ، إلا أنه لابد من بطاقة مستقلة لكل مرجع ولكل موضوع من موضوعات البحث، فالباحث قد يستعمل بطاقتين أو أكثر لنفس المرجع عندما يتعلق الأمر بمعلومات ترتبط بموضوعين أوردهما نفس المرجع، كما يستعمل الباحث بطاقتين إذا أورد مرجعان لنفس الجزئية وهكذا...[1] .

[1]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 47.

ويؤكد أحد الباحثين على أهمية اعتماد الباحث على طريقة أو وسيلة البطاقات فيما يلي [1]: (...يستحسن في هذه الحالة أن يكون فرز المعلومات نهائيا بحيث يستغني الباحث لاحقا عن الرجوع مرة أخرى إلى ذلك المصدر، وهذا يعني أن الباحث يتعين عليه عند الرجوع إلى أي مصدر:

((-تسجيل الفقرات ذات الصلة بموضوع البحث.

-تسجيل البايانات المرجعية المتعلقة بمصدر هذه الفقرات.

-ضبط هذه الفقرات وبياناتها المرجعية بهذه الطريقة ، يعني تخصيص ورقة واحدة (أو بطاقة واحدة) أو عدة بطاقات عند الإقتضاء لكل مرجع، وبالتالي فإن البطاقة الواحدة ينبغي ألا تتضمن اقتباسات من مصادر أو مراجع مختلفة، أو أن تتضمن اقتباسات تتعلق بمسائل متميزة عن بعضها ، فالبطاقة الواحدة تخصص لمرجع واحد من ناحية ولمسألة واحدة من ناحية أخرى....))

[1]- عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 42 و 43.

ومن مزايا طريقة البطاقات سهولة معرفة مصدر كل فكرة مدونة في البطاقة ، وسهولة تصنيف الأفكار المتشابهة.

ولكن يعاب على نظام البطاقات التعقيد والصعوبة في الإستعمال بالقياس مع أسلوب الملفات ، كما قد يتزايد عدد البطاقات فيصعب الربط بينها بالإضافة إلى احتمال ضياعها من الباحث ومن ضياع جهد كبير للباحث[1].

-**طريقة الملفات** ، هو عبارة عن ملف من الورق المقوى أو البلاستيك يثبت الأوراق المثقوبة بحلقات معدنية وهما عادة حلقتان من الحديد يمكن فتحهما وغلقهما، بحيث يوضع بهما أوراق مثقوبة توضع في الداخل، ويجب تنظيم الورقات داخل الملف، ويقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات وفقا لأجزاء وأقسام التقسيم الوارد في التصميم حسب المنهجية المتبعة في هذا التقسيم ، كأن يكون الباحث قسم بحثه إلى أقسام وأبواب وفصول ومباحث وفروع ومطالب... إلخ

[1]-أنظر زين بدر فراج، مرجع سابق، ص، 125، أيضا-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 84.

ويمكن تمييز الأوراق المخصصة لكل قسم بلون معين، كما يوضع لكل قسم عنوانا ويقوم الباحث بتسجيل المعلومات المتصلة بموضوع بحثه في القسم أو الجزء المخصص له، وينطبق على هذه الطريقة ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة للبطاقات من حيث البيانات والتي يجب أن تحملها كل ورقة ، واستقلال كل ورقة بموضوع ومرجع واحد والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها [1]. وإذا احتاجت الفكرة الواحدة لأكثر من صفحة كان للباحث أن يفعل ذلك [2]، مع ترك الفراغات لاحتمال إضافة معلومات أخرى مستجدة أو احتمالات التغيير والتعديل[3].

ويتميز أسلوب ملفات البحث بعدة مزايا بالنسبة للباحث، منها:

-تمكين الباحث عند التحرير من الرجوع بسرعة إلى الإستشهادات والملاحظات والأفكار المدونة حول كل مسألة على

[1]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 48.
[2]- زين بدر فراج، مرجع سابق، ص، 126.
[3]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 84.

حدة، فملفات البحث تسمح بتوزيع مادة البحث مباشرة وحفظها في ملفات بحسب موضوعها ونوعها[1].

-ضمان حفظ المعلومات المدونة في الملف وعدم تعرضها للضياع والفقد.

-ميزة المرونة بحيث يسهل على الباحث تعديل أو تغيير أو إضافة في المعلومات المدونة [2]، والتعليق عليها بسهولة بدل إضاعة الوقت في فرز البطاقة المعنية من أجل الإضافة أو التعديل أو التغيير أو التعليق.

-كما أن استعمال الباحث لملفات البحث يتيح له فرصة تعديل التصميم وإعادة النظر في التقسيم التمهيدي لموضوع بحثه بحذف بعض العناوين أو بإضافة عناوين أخرى...الخ.

-الطرق الحديثة:

[1]- عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 43.
[2]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 84.

تتمحور الطرق الحديثة أساسا المعتمدة من طرف الباحثين حديثا حول وسيلتين رئيسيتين وهما نسخ أو تصوير المراجع والمصادر بآلات النسخ الحديثة والتنقيب عن هذه المراجع باللجوء إلى تقنية المعلوميات بواسطة الأنترنيت.

-طريقة النسخ: وهي الوسيلة الأولى الشائعة المنتشرة بين الباحثين حيث يلجئون إلى نسخ المراجع والمصادر المرتبطة بموضوع البحث بواسطة آلة النسخ السريعة لكون هذه الوسيلة لا تكلف كثيرا من الناحية المادية وثمنه مناسب، كما أن الباحث لا يعمد إلى نسخ المرجع أو المصدر كله بل يقتصر الأمر على الجانب (فقرة أو جزء) الذي يهم بحثه، لكن يلزم على الباحث نسخ صفحة الغلاف والأولى من المرجع لتثبيت كل البيانات المرتبطة بالمرجع من تاريخ الطبعة ودار النشر.

أما أهمية هذه الوسيلة فتكمن أنها توفر على الطالب الوقت لتفادي كتابة الأجزاء التي تهمه باليد، كما أنها تمكنه من الإطلاع على مختلف المراجع والمصادر والوثائق والأحكام القضائية وغيرها من المعلومات المرتبطة بموضوع البحث.

–طريقة المعلوميات: هذه الوسيلة تشخص مدى تقدم وتطور العلوم خاصة الجانب المتعلق بالتكنولوجيا الحديثة مما سهل ويسر الكثير من الخدمات على الأفراد ويعتبر الحاسوب خير مثال على ذلك.

يرى أحد الباحثين بأن دمج العلم في الثقافة القانونية هو مفتاح القرن الواحد والعشرين، كما خلق عالم المعلوميات محورين هامين اصطلح على تسميتها بالمعلوميات القانونية والمعلوميات القضائية، ويقصد بالمعلوميات القانونية معالجة المعلومات بواسطة الحاسوب الآلي أو الكومبيوتر، أو هي المعالجة المنطقية والآلية للمعلوميات القانونية من تشريع واجتهاد وفقه، ويمكن القيام بهذه المهمة على المستوى الوطني بمعالجة النتاج القانوني والقضائي والفقهي بشكل مركز للمعلوميات القانونية، ولما لا إنشاء بنك أو مركز وطني للمعلومات القانونية على الصعيد الوطني بشراكة مع مراكز دولية وعلى هذا الأساس ستمكن هذه العملية من معالجة المعلوميات القانونية في إطارها الدولي.

وعليه يتم مد الحاسوب بمختلف المؤلفات والمصادر والوثائق والأحكام القضائية والنصوص التشريعية وغيرها من المعلومات ، الأمر الذي يسهل عملية الحصول على هذه المعلومات بالنسبة للباحث القانوني عبر الإتصال بشبكات المكتبة رغم بعدها من حيث المسافة، ويتم تقريبها بواسطة تقنية أو وسيلة الأنترنيت ويتواصل مع مختلف المكتبات والخزانات على المستوى الوطني والدولي.

وفي الأخير، يمكن القول أن هذه الوسيلة أعطت بعدا جديدا للبحث العلمي وقيمة مضافة له، لكن يتعين على الباحث استعمال هذه التقنية استعمالا ايجابيا وفي خدمة البحث العلمي لا لأغراض تمس بعملية وقيمة هذا البحث.

المطلب الثاني: أنواع المراجع أو المصادر المعتمدة في البحث

ويسمي أحد الباحثين الجزء المتعلق بالمراجع المكتوبة بالمكتبة القانونية [1]، والمكتبة القانونية لا تعني فقط الكتب

[1]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 125.

والمراجع والمصادر بل تتسع لتشمل أنواع أخرى وهذه الوسائل تعتمد على الكلمة المكتوبة أو المقروءة إضافة إلى وسائل أخرى تعتمد على آراء الآخرين كما هو الشأن بالنسبة للمقابلة والإستمارة الإستبيانية.

الفرع الأول: المصادر أو المراجع العامة

يعتمد البحث في تحضير بحثه سواء كان بحثا أكاديميا أو مؤلفا عاما أو خاصا أو رسالة أو أطروحة جامعية أو مقابلة علمية أو مذكرة قضائية أو غيرها من أنواع البحوث الرجوع إلى مصادر المعارف العامة والمؤلفات التي تتناول وتعالج مختلف الموضوعات المتعلقة بفرع معين من فروع القانون مثلا كالقانون الدستوري أو الإداري أو المالي....

وقد تتعلق هذه المراجع بالمعارف غير القانونية والتي لها علاقة بكيفية مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث، والمراجع العامة لا تعالج الموضوعات التي تحتويها بشكل معمق ولكنها تفيد في إلقاء الضوء على الموضوع محل البحث، والمراجع العامة تفيد الباحث والبحث العلمي نظرا للعلاقات والروابط

القائمة بين العلوم القانونية والعلوم الأخرى، كعلم الإجتماع والإقتصاد والسياسة والدين والتاريخ وعلم النفس وما إليها[1].

الفرع الثاني: المراجع الخاصة

إن المؤلفات الخاصة تفيد في تعميق البحث بشكل فعال وهي تلك المؤلفات التي تعالج موضوعا معينا بقدر كبير من التعمق[2].

إن المراجع المتخصصة تتضمن عادة معلومات أوسع وأشمل وتفريعات دقيقة تفيد الباحث بشكل كبير في إنجاز موضوع بحثه بإغنائه بالمعلومات والأفكار التي لها علاقة بالبحث[3].

فالمراجع الخاصة تمكن الباحث من استخلاص العناصر الأساسية وإغنائه بالمعلومات والأفكار التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث.

---

[1]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 130.
[2]- زين بدر فراج، مرجع سابق، ص، 101.
[3]- عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 38.

الفرع الثالث : الأبحاث الجامعية

تكتسي الأبحاث الجامعية والرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة أهمية بالغة في عملية البحث العلمي ويتم إنجازها وتحضيرها أساسا لنيل درجات وألقاب علمية على مستويات مختلفة من الدراسات الجامعية.

إن البحث الجامعي بمختلف مستوياته ودرجاته ابتداء بالتقرير ومرورا بالرسالة وانتهاء بالأطروحة يخضع لشروط وإجراءات قانونية قبل نيل أي شهادة من الشهادات الموازية لكل بحث، بحيث يمر بعدة مراحل منها التأطير والإشراف من قبل الأستاذ المشرف المختص ثم المناقشة العلنية أو العامة أمام لجنة من الأساتذة الأكفاء المتخصصون في نفس المجال.

فالأطروحة مثلا، من الناحية العلمية يجب أن تكون بحثا جيدا تتوفر فيه الموضوعية والترتيب المنطقي والتناسب والوحدة والأمانة العلمية والشكل والأسلوب واللغة والقواعد، ويكون الهدف الأساسي من الأطروحة هو ابتكار شيء جديد أو

على الأقل إعادة صياغة لموضوع سابق اعتمادا على أفكار جديدة في البحث.

ومن الأبحاث الجامعية المهمة نجد رسائل الدبلوم الدراسات العليا في إطار النظام الجامعي القديم (بحث لنيل شهادة الماستر في إطار النظام الجامعي الجديد) والتي تأتي في المرتبة الثانية بعد الدكتوراه، حيث كان الطالب الباحث ينجز بحثه تحت إشراف الأستاذ المتخصص في نفس المجال وعند الإنتهاء من عملية البحث، يناقش بحثه هذا بصفة علنية أمام لجنة علمية من الأساتذة المتخصصين لنيل الرتبة العلمية الموازية لدرجة البحث.

الفرع الرابع: المقالات

تكتسب المقالة الطبيعة العلمية إذا كانت منشورة في إحدى الدوريات أو المجلات العلمية المتخصصة كتلك التي تصدرها الجامعات والكليات ومعاهد ومراكز البحث العلمي،

والجمعيات المهنية ذات التخصص العلمي أو تلك الصادرة عن شخص أو مجموعة من الأشخاص من ذوي الإختصاص[1].

وتتسم المقالات بطابع تخصصي وهي تخضع عادة للتحكيم من قبل لجنة علمية متخصصة ، ولذلك تكون المقالة على مستوى علمي جيد ما دامت تخضع للمقاييس والمعايير العلمية المحددة سلفا في الدورية التي تتولى النشر[2].

والدورية هي كل مطبوع يصدر في حلقات متعاقبة (يوميا، أو أسبوعيا، أو شهريا ، أو فصليا، أو سنويا...) أو غير منتظمة[3].

والدوريات قد تكون عامة كالجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية وقد تكون متخصصة والتي يمكن تقسيمها بدورها حسب نوع تخصصها كالدوريات التاريخية واللغوية والأدبية

[1]- عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 34.
[2]- زين بدر فراج، مرجع سابق، ص، 104.
[3]-أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات بالكويت طبعة 1973، ص ، 173.

والطبية والقانونية... ويمكن تصنيف الدوريات التي تهم الباحث القانوني إلى:

–دوريات قانونية عامة والتي تهتم بجميع فروع الدراسات القانونية.

–دوريات قانونية خاصة والتي تهتم بفرع من فروع العلوم القانونية كالمجلة المصرية للقانون الدولي[1].

–دوريات شبه قانونية، كالمجلات الاقتصادية ومجلات العلوم السياسية ، ومجلات العلوم الإجتماعية ... والأسرية، وهذه الدوريات تفيد البحث القانوني بالإعتماد على المقالات المنشورة فيها لتكملة بحثه.

ويوجد في المغرب دوريات قانونية تهتم بنشر المقالات القانونية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية وهي المجلات التي تصدر عادة عن كليات الحقوق، أو عن مجموعة من الأساتذة

[1]-علي ضوي، مرجع سابق، ص، 192.

الباحثين بهذه الكليات أو تصدر عن المحاكم المغربية أو المحامون، أو المؤسسات أو الجمعيات أو الهيئات.

ومن بين المجلات والدوريات في المجال القانوني نذكر:

-مجلة القانون والإقتصاد، تصدر عن كلية الحقوق بفاس،

-مجلة المعيار، تصدرها جمعية هيأة المحامين بفاس،

-مجلة القانون المغربي يصدرها مجموعة من الأساتذة الباحثين بكلية الحقوق بالرباط.

وللدوريات القانونية وظيفة أساسية في متابعة الجديد في مجال تخصصها لأن الحياة القانونية متجددة ومتطورة [1]، والواقع يقول أحد الباحثين" أن المقالات العلمية المتخصصة لها ثلاثة فوائد هامة: " فهي من ناحية تسمح للباحث بالتعرف على آخر ما وصلت إليه البحوث في أي "مجال من المجالات القانونية"، وهي من ناحية أخرى تتيح له التعرف على البحوث السابقة بحيث ترشد الباحث إلى ما سبق نشره من دراسات وأبحاث في

[1]-علي ضوي، مرجع سابق، ص، 192.

مجال بحثه، وهي من ناحية ثالثة تتضمن أحيانا جزءا خاصا للتعريف بالكتب الجديدة أو تتضمن تقارير نقدية حولها"[1].

كما أن الدوريات القانونية تخصص حيزا هاما لنشر الأحكام القضائية الهامة والتعليق عليها أحيانا، كما تتضمن بعض المجلات القانونية نشر القوانين الجديدة والمعاهدات الدولية، وتقديم الرسائل والأطروحات، وتقديم الكتب الجديدة وإعداد التقارير حول قضايا معينة، ونشر الأنشطة الثقافية والعلمية لمؤسسة جامعية، وأنشطة مهنية...إلخ.

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض المجلات والدوريات الأخرى والتي تقوم بنشر مقالات تعتبر من قبيل المقالات العلمية وفق التحديد السابق ، كتلك التي تنشر أخبار المشاهير من أهل الفن والرياضة.

[1]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 34.

الفرع الخامس: المصادر القانونية

تعتبر من أهم المصادر التي يستعين بها الباحث القانوني في بحثه، فكما يلجأ الباحث إلى جمع المراجع التي أشرنا إليها آنفا بمختلف أنواعها يكون ملزما بجمع النصوص القانونية المؤطرة لموضوع بحثه كيف ما كان مصدر القاعدة القانونية تشريعا أو عرفا، ومصطلح التشريعي هنا بمعناه الواسع حيث يشمل النص التأسيسي والتشريع العادي واللائحي.

والتشريع بمفهومه الواسع وسواء تعلق الأمر بالتشريع الصادر عن البرلمان[1]، أو تعلق الأمر باللوائح التي تصدر عن السلطة التنفيذية والإدارية وهي لوائح متنوعة وتكتسي أهمية متباينة، حيث يوجد في الدرجة الأولى الظهير الشريف، وفي مستوى أدنى نجد مراسيم الوزير الأول وتسمى بالمراسيم

[1]-إدريس الفاخوري: المدخل لدراسة القانون ، نظرية القانون والحق، مطبعة دار النشر الجسور بوجدة 2002، ص 197 وما بعدها.

الحكومية، وفي مستوى أدنى درجة نجد القرارات والمناشير الوزارية وهي لوائح تنظيمية صادرة عن أعضاء الحكومة[1].

ويتعين على الباحث القانوني أن يبحث عن النصوص القانونية في مصادرها الرسمية ذات الحجية المطلقة من حيث الجهة التي تصدر عنها، وهي الجهة المخولة قانونا ورسميا بنشر التشريعات وهي الجريدة الرسمية ، والتي تم إنشاؤها في بداية الحماية الفرنسية، إذ أنشئت بقرار صادر في 2 شتنبر 1912، وأصبحت ابتداء من 29 نونبر 1957 تسمى بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية، وبعد صدور مرسوم 16 أكتوبر 1980 أصبحت الجريدة الرسمية تشمل على ثلاث نشرات:

-نشرة تتضمن القوانين واللوائح والنص العربي للمعاهدات الدولية.

-نشرة تتضمن المناقشات البرلمانية.

-نشرة خاصة بالإعلانات القانونية والقضائية والإدارية.

[1]-جلال السعيد : مدخل لدراسة القانون ، دار الأمان بالرباط ، طبعة 1993، ص، 130 وما بعدها.

بالإضافة إلى نشرة تتضمن الترجمة الرسمية للقوانين واللوائح وكذلك الصيغة الأجنبية للمعاهدات الدولية.

وهناك دوريات غير رسمية تقوم بنشر القوانين ، كما يعمد بعض المهتمين بالدراسات القانونية إلى إصدار التشريعات الجديدة وكذا بعض الصحف الوطنية أو المحلية أو بعض الجهات الأخرى إلى إصدار هذه التشريعات ، منها منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية "سلسلة نصوص ووثائق".

إلا أنه يتعين على الباحث الرجوع إلى الجريدة الرسمية ، باعتبارها المصدر الأصلي والرسمي للقوانين ، خاصة وأن التشريعات تتعرض بشكل دائم للتغيير عن طريق التعديل أو الإلغاء الكلي أو الجزئي.

الفرع السادس : الفقه والقضاء

أولا–الفقه

يعتبر الفقه من المصادر المهمة التي يعتمد عليها الباحث كيفما كانت طبيعة البحث ، ويتجسد هذا المصدر في مختلف الآراء والتوجهات والنظريات التي يعبر عنها الفقه بمختلف مشاربه، غير أن الفقيه أيا كانت مكانته لا يعتبر مشرعا، بل أن مهمته تقتصر على شرح وتفسير النصوص القانونية، والتعليق على الأحكام القضائية، ومع ذلك فإن دور الفقه في مجال القانون خطير ومهم، بحيث يمكن للفقهاء أن يردوا على التشريعات الجزئية التي يبينها المشرع والأحكام الفردية التي يصدرها القضاء إلى أصول عامة ، وبصفة عامة فإن الفقه يساهم بشكل عملي وفعال في تقديم نوع من التوجيه والإرشاد لكل من المشرع والقضاء[1].

ثانيا–القضاء

يلاحظ على الباحث القانوني اعتماده على الأحكام القضائية والإستئناس بها في إطار بحثه فمن خلال طرحه

[1]-أحميدوش مدني : الوجيز في القانون الجبائي على ضوء آخر التعديلات (2008) دار القلم، الرباط، 2008 ص،24.

لإشكاليات موضوعه سواء القانونية أو الفقهية يعزز أفكاره برأي القضاء سواء بالمساندة أو الإعتراض أو الإنتقاد أو التعليق مهما تعددت درجات الحكم.

فالأحكام القضائية تضفي على الأبحاث القانونية طابع الواقعية ، وينتقل الباحث من عرض الأفكار النظرية إلى تطبيق النصوص القانونية من طرف المحاكم ، لأن المهم هو معرفة كيفية تطبيق القانون وهو الأمر الذي تبينه أسباب الحكم وليس منطوقه.

والأحكام القضائية على نوعين إما أن تكون منشورة أو غير منشورة، فالأحكام المنشورة غالبا ما يستفيد منها الباحث القانوني بالرجوع إلى إحدى الدوريات التي قامت بنشر الحكم ويلاحظ أن جل المجلات القانونية المغربية تخصص حيزا مهما من صفحاتها لنشر الأحكام القضائية التي تصدرها مختلف المحاكم المغربية.

أما الأحكام القضائية غير المنشورة فتكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبحث العلمي نظرا لصعوبة الإهتداء إليها ، لأن الباحث

يتعين عليه أن يتوجه إلى مقرات المحاكم للحصول على نسخة من الحكم.

ويعتبر الحكم القضائي تطبيق واقعي للقاعدة القانونية ، وتكمن أهمية الأحكام القضائية في كونها تطبيق رسمي للقانون على المنازعات المطروحة أمام المحاكم [1]. ذلك أن النصوص القانونية إذا لم يتم تفعيلها فإنها تظل جامدة [2]، والقضاء لا يكتفي في غالب الأحيان بتطبيق القاعدة القانونية تطبيقا آليا أو حرفيا، وإنما يستخلص القاعدة أو القواعد التي تؤطر الموضوع والتي هي عبارة عن الفهم القضائي أو التسيير القضائي للقاعدة القانونية التي وضعها المشرع[3].

والباحث كما أشرنا إلى ذلك قد يعمد إلى الإستشهاد بالإجتهادات القضائية تأكيدا أو نفيا للمسألة موضوع البحث، وقد يعمد إلى التعليق على الحكم القضائي.

---

[1]-سيد أحمد محمود: منهج البحث في الأحكام والتعليق عليها، 1990، ص، 3.

[2]-عبد الواحد شعير: منهجية القراءة القانونية، مطبعة النجاح الجديدة ، البيضاء، 1993، ص،99.

[3]-عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص ، 102.

الفرع السابع: المعاجم والموسوعات

يحتاج كل باحث قانوني إلى الإستعانة والإعتماد على موسوعات ومعاجم قانونية لتحضير وإنجاز بحثه –طبعا– إلى جانب المراجع والمصادر التي ذكرناها سابقا.

–**الموسوعات:** وهي دوائر المعارف الشاملة ، ويندرج ضمنها تنوع كبير في المراجع والمعلومات والوثائق والأحكام والنصوص ، ويمكن تقسيم الموسوعات إلى ثلاثة أنواع:

1–**الموسوعات العامة** : وهي دوائر المعارف الشاملة التي لا تتخصص في علم أو موضوع محدد، فهذه تختلف في أهميتها وحجمها، وتبدأ بالموسوعات الصغيرة الحجم ذات المجلدات القليلة لتنتهي بالمجلدات الضخمة الكبيرة[1].

وتشتمل هذه الموسوعات على مقالات موجزة تعطي معلومات جد مركزة عن الموضوع وتكون هذه المقالات منجزة

[1]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 131.

من طرف متخصصين في موضوع البحث، كما يورد أغلبها قائمة بالمراجع المتعلقة بالموضوع، وتختلف في حجمها منها:

-موسوعة العالم بين يديك، وتشمل عشرة أجزاء حول: اكتشاف الأرض والكون والإكتشافات العلمية والتاريخ والتقدم العلمي والإختراعات والمهن والأرض والطبيعة والحياة والسياحة.

-موسوعة المعارف الحديثة عن منشورات عكاظ وهي الترجمة العربية لموسوعة: " Encyclopédie des connaissances actuelles". والتي سبق نشرها باللغة الفرنسية من طرف منشورات فيليب أوزو وتم طبعها بالمغرب في أكتوبر 1999 وأشرف على إخراج الطبعة العربية د. وساط عبد القادر.

2-الموسوعات المتخصصة: وهي دوائر المعارف الخاصة بعلم أو موضوع معين ، وتختلف هذه الموسوعات في درجة تخصصها وفي عدد أجزائها إذ قد تكون مكونة من مجلد واحد أو اثنين أو أكثر...[1].

[1]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 132.

3-الموسوعات القانونية ، هي صنف من الموسوعات المتخصصة في القانون وهي مجلدات مرتبة هجائيا تقدم معلومات غالبا ما تكون وجيزة ولكنها وافية حول المادة موضوع البحث، والموسوعات القانونية قد تكون صغيرة الحجم وقد تكون كبيرة الحجم، ومن أهم هذه الموسوعات نجد الموسوعة الفرنسية المعروفة بأنسوكلوبيديا دالوز " Encyclopédie DALLOZ" وهي أقرب ما تكون إلى مجموعة من الموسوعات المتخصصة ، حيث توجد مجلدات منفصلة للقانون المدني والتجاري والعقاري والإداري والدولي والجنائي والتأمين ...إلخ، وتقدم هذه الموسوعات دراسات قانونية غاية في الجودة العلمية.

وفي المغرب نجد الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء الصادرة عن الدار العربية للموسوعات للأستاذ حسن الفكاهي ، وموسوعة القوانين المغربية للأستاذ عبود رشيد عبود... إلخ.

2-**المعاجم**

يستعين الباحث القانوني في بحثه بالمعاجم ، إما للوقوف على المعنى اللغوي أو الإصطلاحي لمختلف الكلمات والمصطلحات القانونية المكونة لموضوع البحث أو الترجمة من لغة إلى أخرى، وهي تنقسم بدورها إلى نوعين ، المعاجم ذات اللغة الواحدة ، والمعاجم ذات اللغتين.

-المعاجم ذات اللغة الواحدة: وهي أساسية في عملية البحث العلمي من أجل معرفة المعنى الصحيح للكلمات واستعمالاتها ودلالاتها اللغوية والإصطلاحية، ويجب أن يكون الباحث ملما بطريقة استعمال هذه المعاجم.

-المعاجم ذات اللغتين: وهي المعاجم التي تقوم بالترجمة من لغة لأخرى وتأتي بمرادف الكلمة، وقد يجمع معجم واحد ترجمة الكلمات وعكسها، مثال ذلك: قاموس عربي فرنسي ، فرنسي عربي.

وبالإضافة إلى المعاجم المتخصصة في الترجمة اللغوية العامة، قد يعتمد الباحث على أنواع أخرى من المعاجم والقواميس وهي المعاجم المتخصصة في ميدان معين من ميادين

العلوم الطبية أو الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية أو الفنية أو الإعلامية أو الزراعية أو القانونية منها:

-معجم مجموعة المصطلحات القانونية، فرنسي عربي من تأليف د.عبد القادر مرزوق عن دار الفكر العربي.

-قاموس المصطلحات الحقوقية والتجارية -فرنسي-عربي، من تأليف الأستاذ ممدوح حقي عن مكتبة لبنان.

-المنجد في اللغة الإعلام، عن دار المشرق بيروت، الطبعة السابعة والثلاثون 1988.

-المورد، قاموس إنجليزي عربي، عربي إنجليزي، عن دار العلم للملايين، بيروت ، الطبعة 34 سنة 2000.

-المنهل، قاموس فرنسي عربي من تأليف، د.جبور عبد النور ود.سهيل إدريس، عن دار الملايين.

-معجم الإدارة العامة والمرافق المختصة، فرنسي-عربي، من تأليف عبد العزيز بنعبد الله، سلسلة معاجم المنظمة العربية

للتربية والعلوم الثقافية ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط 1978.

-معجم المصطلحات الإقتصادية والتجارية، فرنسي-إنجليزي، عربي، من تأليف مصطفى همن ، بيروت، مكتبة لبنان 1982.

الفرع الثامن : المصادر الميدانية والإنترنت

تتمحور هذه المصادر الميدانية حول وسيلتين أساسيتين هما، المقابلة (الفقرة الأولى) ، والاستمارة الاستبيانية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المصادر الميدانية

تستوجب بعض الأبحاث لجوء الباحث إلى بعض الوسائل الميدانية، ويسميها البعض بالتقنيات الحية [1]، للحصول على المعلومات الضرورية لإنجاز بحثه، وهذه الأدوات أو الأساليب متعددة ومتنوعة نذكر منها: المقابلة، والملاحظة،

[1]-Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions Dalloz, 2001,p,641.

والإستمارة ، ويمكن اعتبار هذه الأدوات مكملة ومساعدة بالنسبة للمصادر التي استعرضناها سابقا.

البند الأول: المقابلة

أولا–تعريف المقابلة، المقابلة من أهم الوسائل البحثية لجمع المعلومات والبيانات في الميدان الإجتماعي[1].

"والمقابلة هي عملية اجتماعية صرفة تحدث بين شخصين: الباحث أو المقابل الذي يتسلم المعلومات ويجمعها ويصنفها، والمبحوث أو المستجوب الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل القابل"[2].

وتستعمل المقابلة في الأبحاث الميدانية والتي ترمي إلى جمع البيانات الأصلية... هذه البيانات لا يمكن الحصول عليها بواسطة الدراسة النظرية أو المكتبية، ومن ثم تعتبر المقابلة في

[1]-إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى 1982، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، ص، 93.

[2]- إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى 1982، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، ص، 93.

Voir aussi, Madeleine Grawitz,op, cité,p,644

الدراسات الميدانية حجر الزاوية في الوصول إلى الحقائق التي لا يمكن للباحث معرفتها دون النزول إلى واقع المبحوث "المستجوب" والإطلاع على ظروفه المختلفة والعوامل المؤثرة فيه...[1].

وأسلوب المقابلة مهم في جمع المعلومات إذا أحسن القابل (الباحث) التصرف مع المبحوثين "المستجوبين" ، حيث يميل كثير من الناس إلى تقديم المعلومات بطريقة شفوية أكثر من تقديمها بطريقة كتابية... [2]. ، فالناس عادة يميلون إلى الحديث أكثر من الكتابة، إذ أن بعض المستجوبين يجدون في المقابلة ذاتهم أو تأكيدا لأهميتهم وشخصيتهم، كما أن المقابلة الشفوية تعطي المستجوب فرصة تجنب الإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة ذات الحساسية الخاصة أو المحرجة[3].

[1]-نفس المؤلف ، نفس المرجع ، نفس الصفحة.
[2]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص، 199.
[3]-زين بدر فراج : مرجع سابق ، ص ،134.

ثانيا–أهداف المقابلة، يجب أن يكون للمقابلة أهداف محددة ، وألا تكون مجرد لقاء لإبداء ملاحظات غير منظمة وغير مرتبطة لا بداية لها ولا نهاية لها[1]، ومن أهم هذه الأهداف نذكر:

+**جمع البيانات**، قد تهدف المقابلة إلى جمع معلومات وبيانات لم يتمكن الباحث من الحصول عليها عن طريق المراجع، لأنه قد يصعب البحث فيها نظرا لخصوصية وحساسية الموضوع.

+**تعميق المعرفة في قضايا فكرية أو اقتصادية أو اجتماعية** للبحث عن سبل العلاج أو الوقاية أو طرح البدائل والتأثير على المشرع من خلال الدراسة التي أجريت على المستجوبين بتبني الأفكار أو الإقتراحات المتوصل إليها من خلال المقابلة.

+**التثبت من صحة البيانات** ، فقد يكون الهدف من المقابلة هو التثبت من صحة المعلومات والبيانات التي توصل إليها الباحث من مراجع ومصادر أخرى[2].

ثالثا–خطوات إجراء المقابلة

[1]-طلعت همام: مرجع سابق ، ص، 120.
[2]- زين بدر فراج: مرجع سابق ، ص ،136.

لبلوغ الأهداف السابقة الذكر من المقابلة والحصول على نتائج جيدة يتعين على الباحث سلوك خطوات أساسية أثناء إجراء المقابلة منها:

+**تحديد أفراد المقابلة**، أي تحديد الأشخاص الذين ستجري معهم المقابلة، وبما أن الباحث يهدف الحصول على حقائق ومعلومات حقيقية فإنه ينبغي عليه اختيار الأفراد اللذين يقابلهم بحرص شديد[1].

+**التحضير والإستعداد للمقابلة** ، يتعين على الباحث الإستعداد للمقابلة وتحديد الهدف منها بشكل مسبق مع تحديد إطار عام للأسئلة التي سيوجهها، والتفكير في العبارات الأكثر قبولا لدى المستجوب والتي تكون على شكل أسئلة للجواب عليها[2].

ويتعين على الباحث أو المقابل الذهاب إلى مكان المستجوب كالذهاب إلى مسكنه أو عمله أو مكان دراسته أو

[1]- طلعت همام: مرجع سابق ، ص، 123.
[2]- زين بدر فراج: مرجع سابق ، ص ،139.

استجمامه لغرض مقابلته ومشاهدة ومعايشة ظروفه الموضوعية والشخصية[1].

وكما يجب تحديد موعد المقابلة قبل القيام بها ويراعي عند اختيار الموعد ما إذا كان مناسبا للمستجوب وأن لا يفرض عليه فرضا[2].

وإذا رأى الباحث بأن الظروف المحيطة بالمقابلة تؤثر سلبا على سيرها الطبيعي فعلى الباحث أن يقترح على المستجوب الإنتقال إلى مكان أنسب وأفضل لتحقيق الهدف المنشود من المقابلة، كما يتعين على الباحث اختيار الوقت المناسب للمستجوب لإجراء المقابلة.

+**ضبط العلاقة بين الباحث والمستجوب،** للحصول على مقابلة إيجابية ومثمرة يستلزم ذلك بناء علاقة تعاونية وتفاعل إيجابي بين طرفي المقابلة أي بين الباحث والمستجوب ، فيجب على الباحث احترام المستجوب من خلال الإصغاء إليه وإلى

[1]- إحسان محمد الحسن، مرجع سابق ، ص، 94.
[2]- إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص، 201.

شروحاته وتعاليقه، وأن يجعله مطمئنا على المعلومات والأسرار التي أطلعه عليها، كما يجب على الباحث عدم إلزامه بالإجابة على بعض الأسئلة التي لا يريد الخوض فيها لأسباب شخصية أو موضوعية[1].

كما يجب على الباحث أن يحسن اختيار لباسه وأسلوب تصرفه مع المستجوب بما يتوافق مع نفسية وميول المستجوب وأن لا يتكلف الباحث في حديثه ، وأن يستخدم أسلوبا عاديا ، ولكن بلغة سليمة وصحيحة يفهمها المستجوب والإبتعاد عن الألغاز والمجاز والتكلف والتصنع.

وحتى تكون جلسة الطرفين ودية تسودها الثقة المتبادلة يتعين على الباحث أن يشعر المستوجب بحرية الإجابة عن الأسئلة المطروحة أو عدم الإجابة عنها [2]، كما يجب على الباحث عدم الدخول مع المستجوب في مناقشات حادة وخلافات

[1]-إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق،ص، 94.
[2]-إبراهيم أبراش: مرجع سابق ، ص، 201.

حول موضوع الإستجواب وأن لا يشكك في معلوماته بحضوره وأن يبتعد عن توجيه النصح والإرشاد إلى المستجوب...[1].

وبالمقابل يجب على المستجوب إظهار حسن النية في التعامل والتعاون مع الباحث والإهتمام بموضوع البحث من خلال الإجابة على الأسئلة بصدق ونزاهة ووضوح وتجنب التهرب من الإجابة على الأسئلة حتى لا يفشل الباحث في مقابلته[2].

رابعا–أنواع المقابلة، يمكن التمييز في إطار أنواع المقابلة بصفة عامة بين المقابلة الفردية والمقابلة الجماعية وبين المقابلة الرسمية والمقابلة غير الرسمية.

+المقابلة الفردية والمقابلة الجماعية،

***المقابلة الفردية**، هي التي تجري بين الباحث وشخص واحد وهو المستجوب المعني بالأمر، حيث يسمح للمستجوب بالحرية

[1]-نفس المؤلف، نفس المرجع، نفس الصفحة أعلاه

[2]-إحسان محمد الحسن: مرجع سابق ، ص، 94.

في إبداء الرأي والتعبير بصدق عما يريد أن يقول دون أن يشعر بالحرج لوجود أشخاص آخرين.

*أما **المقابلة الجماعية،** فهي التي تحدث بين الباحث وبين مجموعة من الأفراد في وقت ومكان واحد [1]، ومن مميزات هذا النوع من المقابلة أنها تغني الحوار وتساعد المستجوبين على التذكر وتوضيح كل مسألة من مسائل موضوع البحث، ولكن من عيوب المقابلة الجماعية أن الأفراد قد يمتنعون عن البوح ببعض الأسرار أمام حضور الآخرين[2].

-المقابلة الرسمية والمقابلة غير الرسمية

+**المقابلة الرسمية أو المقننة** ، وهي التي تعد فيها مسبقا الموضوعات والأسئلة التي ستناقش ونفس الأسئلة توجه بنفس الطريقة ولنفس المستجوبين، ويتعين على الباحث في المقابلات الرسمية طرح الأسئلة بكيفية واحدة وأسلوب منسق لأن هذا يمكن

[1]- زين بدر فراج: مرجع سابق ، ص ،137.
[2]- إبراهيم أبراش: مرجع سابق ، ص، 202.

الباحث من الحصول على المعلومات الجيدة التي تخدم بحثه وتزيد من درجته العلمية.

+**المقابلة غير الرسمية أو غير المقننة** ، وهي المقابلة التي تكون مفتوحة ويتجنب في إطارها الباحث طرح أسئلة محددة ومسبقة، بل يدور فيها نقاش وحديث ودي بين الطرفين ويتولى الباحث طرح أسئلة على المستجوب بل قد يعمد إلى تعديلها بما يتناسب مع الموقف ومع الشخص المستجوب، ويتم اعتماد هذا النوع من المقابلة حين يعجز أو يفشل الباحث عن الحصول عن المعلومات الصحيحة والدقيقة والواضحة المرتبطة بموضوع البحث في إطار المقابلة الرسمية والمقننة.

البند الثاني: الإستمارة الإستبيانية

يعتبر الإستبيان أداة من أدوات جمع المعلومات والبيانات من المستجوبين المعنيين بالظاهرة أو المشكلة محل البحث ، وتعد الإستمارة رابطة علاقة بين الباحث والمستجوب [1] وهذه الوسيلة لها ارتباط مباشر بالميدان أي بالحقائق الواقعية،

[1] - Madeleine Grawitz,op cité,p,676.

هذه الإستمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة "بعضها مفتوحة وبعضها مغلقة وبعضها يتعلق بالحقائق وبعضها الآخر يتعلق بالآراء والمواقف، وبعضها عام وبعضها متخصص"[1].

أولا– تعريف الإستبيان

تعددت التعريفات التي أعطيت للإستبيان، منها التي تقول على أنها " مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها" [2]. وعرفها البعض الآخر على أنها "أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل المستجوب"[3].

يجب التأكيد على أن الإستمارة الإستبيانية هي الأداة التي يحتاج إليها الباحث من أجل جمع المعلومات والبيانات من

---

[1]- إحسان محمد الحسن: مرجع سابق ، ص، 65.

[2]- إبراهيم أبراش: مرجع سابق ، ص، 204.

[3]-فوزية غرابية وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، عمان،الجامعة الأردنية، 1977، ص، 53، نقلا عن إبراهيم أبراش ، مرجع سابق ص، 204.

المستجوب أثناء إجراء المقابلة، وفي غياب هذه الأداة يستعصي على الباحث جمع المادة العلمية وبالتالي لا يستطيع التقيد بالمواضيع الأساسية لبحثه[1].

ثانيا–شروط الإستبيان، يجب على الباحث مراعاة مجموعة من الشروط عند استعماله لوسيلة الإستمارة الإستبيانية منها[2]:

–أن يكون السؤال واضحا ومحددا ومباشرا، فالباحث نظرا لاهتمامه بالمشكلة تكون مفرداتها وقضاياها واضحة في ذهنه، ولكنها ليست كذلك عند المستجوب، ولذا على الباحث أن لا يعتبر المستجوب على نفس مستواه من تفهم المشكلة ، وعليه بالتالي صياغة أسئلته بشكل واضح ومحدد ولا لبس فيها، الأمر الذي يستوجب تجنب المصطلحات الفضفاضة والمعقدة.

–يستحسن أن تكون الأسئلة قصيرة ومختصرة، فالأسئلة الطويلة تكون مملة أو معقدة أحيانا، كما أن المستجوب قد يتهرب من

[1]-طلعت همام مرجع سابق ، ص، 106.
[2]-إبراهيم أبراش: مرجع سابق ، ص، 207.

الإجابة عليها، وكلما كانت الأسئلة قصيرة كلما كانت أكثر تشجيعا على الإجابة.

-الإبتعاد عن الأسئلة المزدوجة أو المركبة، أي السؤال الذي يسأل سؤالين أو أكثر ، حيث يستحسن فصل الأسئلة عن بعضها البعض.

-تجنب الأسئلة الإيحائية، والتي تتضمن كلمات أو مصطلحات متحيزة، مثلا هل تتفق مع الرأي السائد القائل... فكلمة السائد هنا بها إيحاء لأنها تظهر للمستجوب بأن الأغلبية تتفق مع هذا الرأي.

-تذكر أهداف البحث، فعلى الباحث أن يتذكر دائما عند صياغة السؤال إشكالية البحث، فلا يضع أسئلة لا علاقة لها بموضوع البحث.

-تحفيز المستوجب بسؤال يثير اهتمامه، ويكون سهلا ويشجعه على الإهتمام بالأسئلة.

-يتعين على الباحث طرح عدد معقول من الأسئلة في الإستمارة حتى لا يرهق المستجوب ، ويستحسن أن لا يزيد عن الأربعين سؤال[1].

-يستحسن أن تكون الأسئلة متصلة الواحدة بالأخرى اتصالا نظاميا وعقلانيا يعكس وحدة الموضوع.

-يجب أن يبتعد الباحث عن تضمين الإستمارة أسئلة محرجة للمستجوب، مثل الأسئلة التي تمس حياته الشخصية التي لا يريد كشفها، أو الأسئلة التي تتعلق بمعتقداته الدينية.. إلخ.

البند الثالث: الإنترنت

يتميز العالم المعاصر بقدرته الفائقة على إنتاج، واستخدام ، وتخزين المعلومات ومد خيوط التواصل والتفاعل المعرفي بين البشر محليا وعالميا،مما جعل المعرفة ومن ورائها العقل البشري أحد أهم القطاعات الحساسة التي تستأثر باهتمام

[1]- Madeleine Grawitz,op cité,p,687.

الدول في ا لإستثمار، باعتبارها عوامل قوة وتفوق في العصر الراهن وعُدة الحضور الفاعل في المستقبل.

وقد جاءت الإنترنت لتُشكل أحد أهم اختراعات القرن العشرين التي حولت العالم إلى مكتبة بلا جدران وقرية بلا أسوار وأمدت سكان هذه القرية بثقافة دون حواجز! وينمو ا لإستخدام العالمي للشبكة العنكبوتية بشكل لافت ، ويزحف النشر الإلكتروني ليستولي يوما بعد يوم على مساحات جديدة كان بالأمس القريب يسيطر عليها عالم المكتوب إلى الحد الذي جعل الورق يتقادم بشكل متسارع ويدفع الكثير من الباحثين إلى التنبؤ بأن أطفالنا سيشهدون عالما خال من الورق.

ومع كل هذه القفزات الحاصلة في التحول من عصر إلى آخر، ما يزال ا لإستغلال العربي لهذه الطفرة وا لإستفادة من خدماتها المعلوماتية الهائلة بطيئا وربما مقتصرا على بعض الجوانب الترفيهية ، دون استغلال هذا الفضاء المعلوماتي في تنمية الرصيد المعرفي والثقافي للمتعاملين مع الشبكة العنكبوتية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجال البحث العلمي الذي يعد عصب

التطور وأس الرقي في كل المجتمعات ، لاسيما في عصر المعلومات.

وتواجه مسألة الولوج في المعلوماتية من المنظور العربي ، مجموعة من التحديات أمام النظم المعلوماتية العربية التي تمثل نطاقا إقليميا فرعيا يتفاعل مع الأنظمة المعلوماتية الإقليمية ويتعرض لتأثيرات عديدة من خلال ثورة المعلوماتية ، بدءا من التكنولوجيا المستخدمة مرورا بالمضمون ، وانتهاء بالأهداف التي تسعى البلدان العربية إلى تحقيقها من خلال المعلوماتية.

ومادام العلم والبحث العلمي هما الرهان الذي تُرابط مختلف الدول قصد الإمساك به والتحكم فيه ، لأنه مصدر القوة والتفوق في معترك الحياة الراهنة ، فالإنترنت ومنذ ظهورها بدأ الحديث عن صيغة جديدة للتعليم تتجاوز مقاعد الدراسة ، وتجعل الباحث والطالب على اتصال دائم ومستمر بالباحثين وبنوك المعطيات ومصادر المعلومات ، مما يجعله أكثر قدرة من ذي قبل على التوسع في عمليات البحث والإنجاز والتواصل العلمي على الصعيد الكوني.

المبحث الثالث: توثيق وتركيب المعلومات في البحوث العلمية

نناقش من خلال هذا المبحث تحديد المنهج المعتمد من طرف الباحث (المطلب الأول) ثم نقف عند تحديد الأركان الرئيسية للبحث (العنوان ، المقدمة ، العرض والخاتمة)، مع بيان الشروط الفنية في كتابة الأبحاث العلمية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تحديد المنهج المعتمد من طرف الباحث

يعتبر المنهج العمود الفقري في تصميم البحوث، لأنه الخطة التي تحتوي على خطوات تحديد المفاهيم، وشرح المعاني وتحديد لإطار الدراسة [1]، وعليه يعد اعتماد منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي عملية ضرورية من طرف الباحث لإنجاز بحث علمي جيد مما سيوصله لا محال إلى نتائج علمية ناجحة وموفقة.

[1]-عبد الرحمان بدوي: مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية ، القاهرة 1963، ص 5،.

فطبيعة الموضوع تستلزم من الباحث اختيار المنهج المناسب أو المناهج المناسبة لبحثه ، كالمنهج الوظيفي ، أو المنهج البنيوي، أو المنهج المقارن ، أو المنهج التاريخي أو غيره...فاعتماد منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في الدراسة يساعد الباحث على ضبط مختلف جوانب الموضوع واستجلاء مختلف الحقائق العلمية المرتبطة بدقة ونظام.

المطلب الثاني : تحديد الأركان الرئيسية للبحث

(العنوان، المقدمة، العرض والخاتمة)

يشتمل البحث العلمي على مكونات وعناصر أساسية تشكل في مجموعها الشكل الهندسي لموضوع البحث، وهذه العناصر تتمحور عادة حول عنوان البحث والمقدمة، والعرض أي جوهر الموضوع، وأخيرا خاتمة البحث.

الفقرة الأولى: عنوان البحث

تكتسي مشكلة العناوين وخاصة العنوان الرئيسي لموضوع البحث أهمية خاصة وبالغة باعتباره يعكس صورة البحث في شموليته، كما أنه سيكون إسما له.

ويتعين على الباحث عند اختيار العناوين بصفة عامة أن تكون دالة على محتوى ومضمون البحث ودالة على عناصره ومكوناته الفرعية والجزئية من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع... إلخ، ويشترط في هذه العناوين الوضوح ، والبساطة والإختصار والدلالة على المحتوى...[1].

كما يتعين على الباحث التقيد والإلتزام بمجموعة من الشروط عند كتابة وصياغة العناوين منها[2]:

-يجب أن يكون العنوان دالا على محتواه، فلا يجوز أن يكون دعائيا أو صحفيا هدفه إثارة القارئ دون إعطاء فكرة عن الموضوع.

[1]-علي ضوى:، مرجع سابق ، ص، 61.
[2]- علي ضوى:، مرجع سابق ، ص، 62.

–يجب أن يكون العنوان واضحا ومختصرا وشاملا وجامعا لكافة أجزاء البحث العلمي.

–يجب على الباحث قدر الإمكان تجنب العناوين المركبة لما تؤدي إليه من التباس وغموض، ومع ذلك فقد يكون العنوان مركبا باستعمال واو العطف عادة، والتركيب إما أن يكون دالا على المقارنة أو على العلاقة، ومن أمثلة العناوين المركبة الدالة على علاقة:"الدول العربية والمؤتمر الدولي لقانون البحار" "الطاقة النووية وقانون البحار"... إللخ.

ومن أمثلة العناوين الدالة على المقارنة "الخطا المدني والخطأ الجنائي" أو "المنشأة الإنتاجية ومنشأة الخدمات..."... إلخ.

ويخلص أحد الباحثين إلى الإقرار بأهمية الموضوع ودقة العنوان فيما يلي[1]:

"–من الضروري أن يواكب موضوع البحث تطورات الحياة فهي متجددة.

[1]-عبد القدر الشيخلي، مرجع سابق، ص، 23.

–من الضروري أن يتصدى الباحث لظاهرة أو مسألة كبرى أو غير مطروقة.

–من الضروري أن يحصل تطابق بين طموحات عنوان البحث وبين محتوى الرسالة العلمية، فموضوع البحث يختزل في عنوانه ويتعين أن يترجم العنوان جميع جوانب الموضوع وعناصره... ".

الفقرة الثانية: المقدمة

تعتبر مقدمة البحث جزء أساسي منه ، بحيث تمهد للموضوع وتلخصه بإعطاء فكرة مركزة عن كل جوانب وحيثيات البحث ، كما أن المقدمة تعكس الصورة العامة لمختلف أفكار البحث. ورغم أن المقدمة تعد أول ما يصادفه القارئ بعد العنوان، إلا أنها غالبا ما تكون آخر ما ينجزه أو يكتبه الباحث[1].

[1]-محمد العروصي: المختصر في المنهجية القانونية،منشورات مختبر الأبحاث والدراسات حول قانون الأعمال والمقاولات بكلية الحقوق السويسي، الرباط، الطبعة الثانية 2011 ، ص، 183.

وبصفة عامة تشتمل المقدمة على مجموعة من العناصر منها[1]:

-يتعين على الباحث تحديد الموضوع وعرض مشكلة البحث.

-تمييز الموضوع عن المسائل المشابهة وتحديد مفاهيمه ومصطلحاته مع تحديد موقعه في المادة.

-بيان أهمية الموضوع العلمية والنظرية (الفقهية أو العلمية)، وتوضيح الأفكار العامة الموجهة.

-الوقوف عند الصعوبات والمشاكل التي واجهت الباحث النظرية من قلة المراجع مثلا أو كثرتها والتطبيقية المرتبطة بصعوبة اختيار أدوات البحث.

-الإشارة إلى البعد التاريخي لموضوع البحث، إذا لم يكن هذا الموضوع نفسه عرضا تاريخيا.

[1]- علي ضوى:، مرجع سابق ، ص ص، 56-57.

–بيان الأعمال السابقة المشابهة لموضوع البحث، إذ يتعين على الباحث في كل الأحوال تبرير اختياره لموضوع سبق لغيره دراسته وإثبات أن عمله يضيف جديدا بالرغم من أن الموضوع قد سبق بحثه.

– يتعين على الباحث أن يعلن في المقدمة عن المنهج أو المناهج المعتمدة في مناقشة وتحليل موضوع البحث.

– يجب أن تكون المقدمة قصيرة ، فإذا طالت أو تضمنت ما يدخل في صلب البحث فيستحسن اعتبارها أحد فصوله بل قد يمكن فصل ما يعد منها داخلا في الموضوع واعتباره فصلا تمهيديا. بحيث قد يلجأ الباحث إلى اعتماد فصل تمهيدي ، عندما يجد نفسه أمام عناصر وأفكار تتجاوز ما يجب أن تشتمل عليه المقدمة، وفي نفس الوقت ليست جزأ من صلب الموضوع، كعرض القاعدة العامة للفرع القانوني الذي يكون البحث دراسته تفصيلية لإحدى جزئياتها.

–أخيرا، يجب على الباحث أن يعلن في آخر المقدمة عن التصميم الذي اعتمده لبحثه من عناصر أساسية كالتقسيمات

والفصول والمباحث، وهذه العملية لا تعد تكرارا للفهرس هذا الأخير الذي يخصص له مكان في آخر البحث.

الفقرة الثالثة: العرض أو صلب الموضوع

يشتمل صلب الموضوع على المادة العلمية الأساسية للبحث العلمي، ويشكل العمود الفقري للبحث ونسبة مئوية مهمة له، بحيث يحتوي على كل العناصر الرئيسية للبحث من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع ... إلخ، التي تحلل وتناقش مختلف النظريات والتوجهات والتيارات والأفكار المرتبطة بموضوع البحث.

وعرض موضوع البحث أو صلب الموضوع هو نتاج وثمرة عمل مضني قام به الباحث طيلة فترة إعداد وتحضير وإنجاز هذا البحث قصد إخراجه في شكل بحث علمي جيد ومتكامل من حيث الشكل والمضمون.

الفقرة الرابعة : الخاتمة

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة بالنسبة لمكونات البحث العلمي، وتعتبر الخاتمة آخر نقطة في مسار عملية البحث، وهي عبارة عن عرض للإستنتاج الذي توصل إليه الباحث ولثمرة جهده وخلاصة للبحث من حيث النتائج والحقائق العلمية وليست تلخيصا له.

وفي هذا السياق، يرى أحد الباحثين [1] أنه على الباحث أن يلخص في الخاتمة ما هو أساسي في بحثه ويثبته، وليس المقصود هنا التلخيص الشكلي أي جمع خلاصات أبواب أو فصول البحث وإنما التلخيص الموضوعي الذي يعني استخلاص المستنتجات....

في حين يفند البعض الآخر [2] هذا القول ويؤكد على أن الخاتمة ليست ولا ينبغي أن تكون مجرد تلخيص للبحث ويجب:" تحاشي ذلك الخطأ الشائع في كثير من الكتابات والذي يعتبر

[1]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 82.
[2]-الحسان بوقنطار وعبد الوهاب معلمي، مرجع سابق،ص، 70.

الخاتمة كتلخيص لأهم الأفكار التي حفل بها صلب الموضوع، إن هذه الخاتمة الملخص ليست إلا تكرارا لما كتب ومن ثم يستحب عدم إدراجها". وفي نفس الإتجاه يضيف البعض [1]: أما أسوأ أنواع الخواتم فتلك التي تلخص البحث برمته تلخيصا عاما، إذ أن البحث يحوي معلومات وحقائق منقولة من كتب الفقهاء وحينئذ يكون جهد الباحث جهدا نقليا وتبويبيا في الأغلب الأعم وهو جهد عادي لا إبداع فيه، أما الجهد العلمي الكبير للباحث فيتوزع على المقدمة والخاتمة إذ أن هاتين الكتابتين تعبران أفضل تعبير عن الشخصية العلمية للباحث..."

غير أن الخاتمة في نظر البعض يجب أن تعبر عن رؤية خاصة للباحث بالنسبة لموضوع البحث، وينبغي أن تكون قصيرة لا تتجاوز بضع صفحات وإذا كان يسمح بإطالة المقدمة فليس الأمر كذلك بالنسبة للخاتمة[2].

[1]-عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص،86.
[2]-علي ضوي، مرجع سابق ، ص، 89.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على الباحث أن يوجه عنايته للمقدمة والخاتمة ، لأن البعض يفضل أخذ فكرة عامة عن بحث أو كتاب بقراءة مقدمته وخاتمته، والإرتباط بينهما ينشأ من كون المقدمة طرح للمشكلة والخاتمة عرض لحلها[1].

ويلاحظ في بعض الأبحاث العلمية تعدد الخواتم ، وذلك بتخصيص خاتمة لكل قسم أو باب أو فصل من البحث ، على أن تتم صياغة خاتمة عامة له في نهاية البحث العلمي، وعليه فلا بأس من اعتماد مسألة تعدد الخواتم لكن يشترط في ذلك عدم تكرار مضامينها.

المطلب الثالث: الشروط الفنية في كتابة الأبحاث العلمية

بعد الإنتهاء من مجموعة من خطوات البحث العلمي، كاختيار الموضوع وإعداد التصميم وإعداد بطاقات أو ملفات التجميع، تأتي مرحلة الكتابة والتحرير وفقا لشروط وضوابط معروفة في كتابة الأبحاث العلمية، بحيث يتعين على الباحث

[1]- علي ضوي، مرجع سابق ، ص، 89.

التقيد بقواعد وأصول الكتابات القانونية العلمية وهي قواعد متفق عليها عند الكتابة[1] ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي[2]:

-يستحسن أن يتبع الباحث خطوات البحث أي من حيث ترتيب العناوين كأن يكتب القسم الأول قبل الثاني والفصل الثاني قبل الثالث وهكذا...مع تأجيل المقدمة.

-يستحسن الكتابة على وجه واحد من الوقة والكتابة في صفحة جديدة عند كل تقسيم جديد (باب، فصل، مبحث)، والعودة إلى السطر في كل فكرة جديدة.

-يتعين على الباحث احترام قواعد الكتابة من حيث علامات الترقيم (الفواصل والنقط والشرطة، والأقواس الهلالية والأقواس المزدوجة...إلخ).

-يتعين على الباحث نهج أسلوب واضح ومعتدل في الكتابة مع اختيار كلمات وجمل بسيطة وسليمة وتجنب الكلمات الفضفاضة والمنمقة والمعقدة وأسلوب التهويل والمبالغة.

---

[1]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق،ص 210.
[2]- علي ضوي، مرجع سابق ، ص، 91-92.

-يجب أن تكتب العناوين الرئيسية في منتصف الصفحة والعناوين الجانبية على الجانب الأيمن من الصفحة، ويفضل أن يكون العنوان مستقلا لوحده على السطر، كما أن الترتيب والتقسيم المناسبين للعناوين يساعد على وضوح الأفكار وتسلسلها.

-يتعين على الباحث ترقيم الصفحات ترقيما واحدا ومستمرا ومتتاليا من بداية البحث إلى نهايته.

-يتعين على البحث كتابة الهوامش أولا بأول كاملة مع الحرص على صحة ووضع تسجيل البيانات التي لا يكتشف خطأها بالمراجعة البسيطة أي أسماء المؤلفين، وطريقة كتابتها، وأرقام الصفحات والأجزاء وسنوات النشر، مع الحرص على ترك فراغات كافية لكتابة الهوامش.

المطلب الرابع : الإقتباس

تعد عملية الإقتباس ظاهرة صحية في الأبحاث العلمية، فبواسطة هذه العملية يستطيع الباحث أن يدمج أفكار وآراء

الآخرين في بحثه مشيرا إلى أصحابها والأماكن التي اقتبس منها، فالأبحاث العلمية تعتمد على بعضها البعض والإستعانة بأفكار الآخرين وتجاربهم وكتاباتهم تغني عملية البحث.

الفرع الأول: تعريف الإقتباس

الإقتباس لغة: اقتبس الشعلة من النار ، فعل ماض بمعنى أخذ ، والاقتباس مصدر الفعل الخماسى: اقتبس كما فى ترتيب القاموس[1]، واصطلاحا له الآن معنيان، معنى فى العرف اللغوى العام حيث يطلق فيه على كل كلام ضمنه صاحبه كلاما آخر لغيره ، وفى البحوث العلمية الأكاديمية يسمى، الإستشهاد إما لتوكيد فكرة ، أو نقدها ، أو نقضها.

يعتبر الإقتباس جزء مهم من البحث العلمي، ذلك أن الباحث مهما على شأنه من الناحية العلمية فإنه لا يستغني عن خبرات وتجارب الآخرين[2]، فالباحث يقتبس آراء وأفكار الآخرين كما قد يقتبس نصوصا تشريعية أو قضائية، ويكون الهدف من

[1]-المنجد في اللغة والإعلام، مرجع سابق ص،605.
[2]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص، 215.

الإقتباس هو تدعيم وتأسيس الفرضيات والآراء العلمية أو بهدف نقدها أو تأصيلها وتحليلها وتقييمها أو بهدف توضيح آراء وأفكار ومعتقدات الآخرين بخصوص الموضوع محل الدراسة[1].

الفرع الثاني: أنواع الإقتباس

يصنف الإقتباس إلى نوعين ، الإقتباس الحرفي، والإقباس غير الحرفي، والإقتباس بنوعيه يتعين أن يكون مباشرا أي تنقل المعلومات من المرجع أو المصدر الأصلي مع استثناء في بعض الحالات فقد يلجأ الباحث إلى استعمال وسيط أي يستعمل عبارة نقلا عن فلان.

الفقرة الأولى: الإقتباس الحرفي

وفيه ينقل الباحث معلومات مباشرة كما هي مدونة في المصدر الأصلي، فيقتبس النص كاملا وحرفيا، دون إدخال تغيير أو تعديل أو تحوير أو حتى تصحيح لخطأ وجد في النص الأصلي[2]. ففي الإقتباس الحرفي يتعين على الباحث الإحتفاظ

[1]-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 97.
[2]- إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص، 217.

بكل متن ومعلومات النص كضرورة نقل علامات الترقيم كما هي في الأصل، وإيراد رقم الهامش الذي يبين أسفل الصفحة إسم المؤلف وعنوان الكتاب والطبعة ودار النشر وسنة الإصدار ورقم الصفحة أو الصفحات، كما يجب مراعاة الإختصار في الإقتباس (ألا تزيد على ستة أسطر)، وأن يوضع النص المقتبس بين قوسين مزدوجين (( ))، أما في حالة حذف كلمة أو كلمات أو جمل من النص المقتبس توضع محلها ثلاث نقاط متتابعة [1]... وفي جميع الحالات يتعين على الباحث أن يتوخى الأمانة العلمية عند الإقتباس.

الفقرة الثانية: الإقتباس غير الحرفي

في هذا النوع من الإقتباس يتعين على الباحث في تصرفه في لفظ كلام الكاتب التقيد بتطابق المعنى الذي يقصده المؤلف ولا ينسب إليه خلاف ذلك [2]، كما يتعين عليه الإشارة في

[1]-علي ضوي، مرجع سابق، ص، 68.
[2]-علي ضوي، مرجع سابق، ص، 70.

أسفل الصفحة من خلال الهامش إلى صاحب الرأي والفكرة وذلك تبعا لإجراءات وقواعد الإسناد والتوثيق.

ونشير إلى أن معظم الباحثين يلجأون إلى استعمال الإقتباس من لغات أجنبية عن طريق الترجمة، وفي هذا الإطار يستحسن على الباحث ألا يقطع استرسال القارئ بإيراد اقتباس بلغة أجنبية في وسط المتن بل يستحسن كتابته في الهامش في حالة الضرورة على أن لا يطيل في الإقتباس.

المطلب الخامس: شكليات كتابة أو تحرير البحث العلمي

نتطرق في إطار هذا العنصر لمسألة اختيار الأسلوب من طرف الباحث (الفرع الأول)، ثم نناقش إشكالية الهوامش في البحوث العلمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: اختيار الأسلوب

إن الباحث يكون حرا في اختيار الأسلوب الذي يعجبه أثناء عملية الكتابة أو التحرير بحيث يختلف أسلوب الباحثين من باحث إلى آخر حسب تكوين وثقافة كل باحث على حدة، غير

أنه يتعين على هذه الفئة الإلتزام بقواعد ومبادئ وأصول الكتابة المعروفة في هذا الإطار مما يجعل البحث سلس وواضح وسهل القراءة وقابل للفهم والإستيعاب.

ويتعين على الباحث الإلتزام بمجموعة من الضوابط في اختيار الاسلوب منها:

-وضوح الأسلوب

يتعين على الباحث كتابة بحثه واستعراض مختلف المعلومات بشكل واضح وسليم وانضباط وبساطة في عرضها وإتقان في ترتيب الفقرات، وعليه يجب تجنب التعقيد والغموض واللبس.

وفي هذا السياق يؤكد أحد الباحثين على "أن الكلمات الركيكة والدارجة تضعف من مكانة الأسلوب وجدية البحث، وكذلك الأمر مع الأسلوب المعقد فإنه يترك نتائج سلبية أيضا، إن الكلمات تستعمل لتوصيل فكرة محددة للقارئ وليس لإظهار القدرات البلاغية للباحث... ومن هنا يجب على الباحث أن

يختار كلمات وجمل بسيطة وسليمة وأن يتجنب الكلمات الفضفاضة والمنمقة ولغة السجع وأسلوب التهويل والمبالغة"[1].

-ضرورة استعمال اللغة المختصة في البحث (القانونية لبحوث القانون)

يتعين على الباحث القانوني الإلتزام بلغة التخصص (القانون)، كون لغة القانون تتسم بالتنظيم والتناسب والتنسيق والصرامة الشديدة[2]. وعليه يجب عليه الإنضباط في استعمال الكلمات القانونية، لأن لكل كلمة أو مصطلح معناه الإصطلاحي المحدد وغير ذلك يؤدي إلى إخلال في المعنى وبالتالي تحوير معنى الفكرة بكاملها[3].

-ضرورة التقيد بأحكام وقواعد كتابات البحوث (القانونية)

يتوجب على الباحث المختص في القانون الإلتزام بالقواعد التي تحكم الأبحاث القانونية كالتي تشير إلى أن

[1]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص، 214.
[2]-عبد الواحد شعير، مرجع سابق، ص، 58.
[3]-زين بدر فراج، مرجع سابق، ص، 151.

"الخاص يقيد العام"، و "المطلق يؤخذ على إطلاقه طالما لم يقيده قيد"، و "الإستثناء خروج عن الأصل فلا يتم القياس عليه ولا التوسع في تفسيره"....إلخ.

-التقيد بأحكام التفسير

من خصائص القاعدة القانونية أنها قاعدة عامة ومجردة، إذ يستعصي على الباحث في كثير من الأحيان الوقوف على المعنى الدقيق والواضح لكل قاعدة قانونية لعموميتها أو لكونها يكتنفها الغموض واللبس أو لوجود ثغرة قانونية أحيانا، الأمر الذي يتطلب تبيان وتوضيح وتفسير هذه القاعدة القانونية خاصة تلك التي تصدر عن السلطة التشريعية في شكل قانون. وقد يكون التفسير فقهيا أو قضائيا (الإجتهاد الفقهي والقضائي).

الفرع الثاني : الهوامش

نناقش إشكالية الهوامش في الأبحاث العلمية من خلال الوقوف عند تعريفها (الفقرة الأولى)، وتحديد أنواعها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعريف الهوامش

يقصد بالهامش "ما يورده الباحث خارج النص الأصلي إما لذكر مصدر المعلومات (الوقائع والأفكار) الواردة في المتن، أو الإحالة إلى جزء آخر من البحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في المتن بشرح أو تعليق"[1].

والأبحاث العلمية هي عبارة عن مجموعة من المعلومات والبيانات والدراسات والأبحاث العلمية المستقاة من مختلف المصادر والمراجع والوثائق وأيضا من التشريع والقضاء، لذلك كان لا بد من استعمال قواعد وأحكام الإسناد وتوثيق الهوامش.

وعليه فإن مسألة اعتماد الباحث على المصادر والمراجع مسألة ضرورية وهذه المصادر هي عبارة عن مجموعة من الكتب والمؤلفات العلمية السابقة لعملية البحث، فالباحث هنا يعترف بمختلف المجهودات والإضافات العلمية لباحثين سابقين من خلال الإشارة إليهم في الهوامش حفاظا على الأمانة العلمية الواجب توفرها في البحث العلمي.

[1]-علي ضوي، مرجع سابق، ص، 71.

الفقرة الثانية: أنواع الهوامش

يستشف من خلال التعريف السابق للهوامش أنه يمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة أنواع، هوامش المراجع ، والهوامش المفسرة للمتن، وهوامش الإحالة.

أولا–هوامش المراجع، ويستعمل هذا النوع من الهوامش للإحالة إلى مرجع تمت الإستعانة به في متن البحث، حيث يعطي الباحث رقما للنص أو الفكرة المقتبسة في المتن، وفي أسفل الصفحة أي الهامش يذكر الباحث نفس الرقم مع الإشارة إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه[1]، ليتمكن القارئ من العودة إلى هذا المرجع إما طلبا للمزيد من المعلومات أو للتأكد من صحتها أو من مدى اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث [2]، ويتحرر الباحث من مسئولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين وبالتالي يتحقق غرض الحفاظ على الأمانة العلمية.

[1]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص، 221.
[2]- علي ضوي، مرجع سابق، ص، 72.

ثانيا- الهوامش المفسرة للمتن

قد يلجأ الباحث إلى الإستعانة بهذا النوع من الهوامش في حالة ما إذا كانت أمور في النص أو المتن غامضة وتحتاج إلى تفسير، ولا يمكن وضع التفسير في النص خوفا من الإخلال بالسياق العام للنص، فيقوم الباحث بوضع التفسير في الهامش، وقد يكون التفسير مرتبط بواقعة معينة مهمة أو بشخصية تاريخية مهمة. ويشترط في هذا النوع من الهوامش الإيجاز والإختصار.

ثالثا-هوامش الإحالة، أحيانا قد يلجأ الباحث إلى ذكر وتناول فكرة محددة معينة مرتين في موضوعين مختلفين في نفس البحث، ومن ثم يضطر إلى الإكتفاء بمعالجة الموضوع بتفصيل في جهة واحدة ثم يحيل إلى هذه المعالجة تجنبا لعملية التكرار والإعادة ويستخدم الباحث الهامش للإحالة على الفكرة السابقة أو اللاحقة التي تتضمن التفاصيل والتوضيحات[1].

[1]-عبد الواحد الناصر، مرجع سابق، ص، 62.

الفقرة الثالثة: شكليات كتابة الهوامش

+**البيانات الواجب توفرها في الهوامش** ، يتعين على الباحث أن يدرج ضمن الهامش المعلومات الأساسية المتعلقة بالمرجع ، وتختلف شكليات كتابة الهامش حسب طبيعة ونوعية المرجع كالكتب والمقالات والمجلات والدوريات والرسائل والأطروحات الجامعية والنصوص التشريعية...إلخ.

–**بالنسبة للكتب**، يتعين على الباحث أن يقوم بتدوين المعلومات الأساسية المرتبطة بالمرجع محل الهامش منها:

+**إسم المؤلف أو الكاتب** ، يتم تدوينه كما ورد في عنوان الكتاب(ثنائي أو ثلاثي) ، وإذا كان للكتاب عدة مؤلفين فإنه يتم كتابتهم بنفس الطريقة والترتيب المبين على الكتاب، وإذا زادوا على ثلاثة مؤلفين فإنه يكتفي بذكر الاسم الأول مع كتابة عبارة (وآخرون) وبينهما فاصلة، أما البعض فيرى بأن المصدر أو المرجع إذا كان مؤلفا من طرف مؤلفين اثنين فإنه يتم تدوين ذلك المؤلفين معا، وكذلك إذا كان الكتاب مؤلفا من طرف خمسة

مؤلفين فإنه يتم تدوين كافة الأسماء أما الإشارة الثانية فيكتفي فيها بالإسم الأول مع إضافة كلمة "وآخرون"، أما في قائمة المصادر والمراجع فيتعين تدوين الأسماء كلها كحق من حقوق المؤلفين وليس من العدل حجب أي اسم منهم بحجة الإختصار[1].

+**عنوان الكتاب**، يتم تدوينه أو كتابته كما هو مبين في المرجع وكما هو موجود في الأصل ، ويأتي بعد اسم المؤلف مباشرة.

+**بيانات تتعلق بالنشر والطبع**، يتعين على الباحث الإشارة إلى معلومات وبيانات مرتبطة بالنشر ، كبلد النشر، وتاريخ النشر، والمؤسسة الناشرة، "كمطبعة دار النجاح" و"دار القلم و"منشورات عكاظ"...إلخ.

وفي حالة غياب بيانات أو معلومات تتعلق بالنشر والطبع نشير إليها بما يفيد عدم ذكرها أو وجودها بكتابة عبارة "دون تاريخ" أو "دون دولة النشر" أو "دون تاريخ النشر".

[1]-عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص، 84.

+**رقم الطبعة ورقم الكتاب أو الجزء** ، يتعين على الباحث أن يشير إلى رقم الطبعة في حالة تعدد الطبعات للكتاب (الطبعة الأولى ، الطبعة الثانية ...إلخ)، كما قد يكون الكتاب مكون من عدة أجزاء فيذكر رقم الجزء الذي استعان به أو استعمله الباحث في عملية البحث.

+**رقم الصفحة أو الصفحات** ، يتعين على الباحث ذكر وتدوين رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

مثال: مدني أحميدوش: المحاكم المالية في المغرب دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، الطبعة الأولى ، مطبعة فضالة المحمدية 2003.

وفي مجمل القول تعتبر البيانات والمعلومات المشارة إليها أعلاه أساسية وضرورية في عملية البحث بحيث لا يسمح للباحث ترك أو إغفال أي جزء منها حتى يكتسب بحثه القيمة العلمية الجيدة.

-**بالنسبة للمقالات**، إذا كان المرجع المعتمد في عملية البحث مقالا منشورا في مجلة معينة فترتب المعلومات على الشكل الآتي:

+إسم المؤلف أو المؤلفين.

+عنوان المقالة.

+إسم المجلة العلمية أو الدورية

+رقم أو عدد المجلة وسنة الإصدار أو النشر.

+رقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

-مدني أحميدوش: الإرهاصات الأولى لعملية الإصلاح الضريبي ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 75 يوليوز – غشت 2007 ،ص، 123-131.

-مدني أحميدوش: الإصلاحات الضريبية في قانون المالية 2010، المجلة المغربية للمالية العمومية، العدد 1، أبريل 2010 ص،89-99.

-**الرسائل والأطروحات الجامعية** ، في حالة ما إذا كان الهامش مرتبط ببحث علمي جامعي قصد نيل درجات وألقاب علمية كالتقارير التي ينجزها طلبة وحدات التكوين والبحث لنيل دبلوم الماستر أو لنيل الدكتوراه فيتعين على الباحث ترتيب البيانات على الشكل التالي:

+إسم الباحث، صاحب الأطروحة أو الرسالة أو التقرير.

+ عنوان البحث (الأطروحة أو الرسالة أو التقرير).

+ذكر طبيعة ونوعية البحث من حيث الدرجة أو اللقب.

+كتابة إسم الكلية ثم الجامعة مع ذكر إسم الوحدة التابع لها.

+ يتعين على الباحث كتابة السنة الجامعية التي نوقش فيها البحث.

+ضرورة ذكر رقم الصفحة أو الصفحات.

-**النصوص القانونية أو التشريعية والتنظيمية** ، يتعين على الباحث الذي اعتمد في بحثه على ظهير شريف أو مرسوم أو نص تشريعي أن يذكر البيانات والمعلومات المرتبطة بها في الهامش، كنوع النص التشريعي أو التنظيمي (دستور ، ظهير مرسوم ، منشور، قرار،....إلخ)، وموضوع النص، وتاريخ صدوره ، وعدد الجريدة الرسمية (تاريخها وسنتها والصفحة التي نشر فيها النص ...).

-**ترقيم الهوامش** ، يتعين على الباحث اعتماد عملية لترقيم هوامشه وذلك بوضع أرقام تقابل وتناسب وتوازي الأرقام التي يشير إليها في متن البحث ، بحيث إذا ذكر في المتن ثلاثة إشارات هامشية فيجب أن ترد بالهامش ثلاث إشارات أيضا [1]، ومن ثم يتعين أن يكون كل هامش مرتبط بالجزء ذي العلاقة به في المتن [2]، بحيث يوضع الرقم بين مزدوجتين بعد الكلمة أو

[1]-زين بدر فراج، مرجع سابق، ص، 165.
[2]-علي ضوي، مرجع سابق،ص،71.

الجملة أو الفقرة التي يرتبط بها الهامش ويظهر نفس الرقم في بداية الهامش.

ونشير في هذا السياق إلى أن هناك طريقتين أو وسيلتين لترقيم الهوامش **طريقة الترقيم المستقل** ، **وطريقة تجميع الهوامش** ، **ففي الأولى** يعمد الباحث فيها إلى وضع الهوامش في نهاية كل صفحة مستقلة وعليه يجب أن تتناسب وتتطابق أرقام الإشارة للهوامش الموجودة في المتن مع أرقام الهوامش ذاتها[1]، وفي هذه الحالة يوضع خط يفصل أسطر المتن عن الهوامش، وأحيانا تكتب الهوامش بحروف أصغر حجما من الحروف المستعملة في النص[2]، ويفضل أيضا أن يكون الهامش مختصرا وشاملا وأقل من المتن وإذا صادف أن كان الهامش طويلا ولم يتمكن الباحث من نقل جميع البيانات والمعلومات في نفس الصفحة فإنه يجوز استكمال الهامش في بداية هامش

[1]- زين بدر فراج، مرجع سابق، ص، 165.
[2]-إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ، 221.

الصفحة اللاحقة ويجب وضع علامة (=) لتفيد الربط بين الفكرة السابقة واللاحقة الواردتين في صفحتين متتاليتين[1].

ويلاحظ على أن طريقة الترقيم المستقل هي الطريقة الأكثر استعمالا خاصة في البحوث العلمية ذات الطبيعة الأكاديمية أو الجامعية وحتى في الكتب والمؤلفات العامة والخاصة لاتصافها بالسهولة واليسر والبساطة والوضوح وبعدها عن كل لبس وغموض وتعقيد.

أما في الطريقة الثانية وهي **طريقة تجميع الهوامش** ، أي أن الباحث يقوم بتجميع الهوامش في آخر صفحة في البحث ، أو جمع هوامش كل فصل ، أو مبحث ووضعها في نهاية الفصل أو المبحث، وفي هذه الحالة ترقم الهوامش بتسلسل من بداية الفصل إلى نهايته (1-2-3-4-5....7-8-9-10.....إلخ).

إن كتابة المرجع المتكرر في الهامش إذا تكرر ذكر نفس المرجع مرات عديدة فيتعين على الباحث اتباع الإجراءات التالية:

[1]- علي ضوي، مرجع سابق،ص،71.

– تدوين المعلومات في الهامش كاملة إذا لم يتكرر إلا مرة واحدة أو مرات قليلة في أماكن متباعدة، وذلك تسهيلا لمهمة القارئ.

–إذا تكرر ذكر المرجع مرات عديدة غير متتالية (أي يفصل بينها هامش أو هوامش لمراجع أخرى) فيذكر اسم المؤلف متبوعا بعبارة (المرجع السابق) أو (op.cit) في المراجع باللغة الأجنبية.

نشير في الأخير إلى أن اعتماد الباحثين في عملية البحث على مختصرات الهوامش التي يشترط فيها أن تكون أقل حجما من المضمون أو المتن، بحيث يجب أن لا يتعدى ثلث المتن كقاعدة عامة، واستثناء يجوز أن يكون حجم الهامش أكبر من حجم المتن، ومن الأدوات أو التقنيات القانونية المساعدة على ذلك لجوء الباحثين إلى استعمال المختصرات الهامشية ليكون الهامش أصغر حجا من المتن وذلك باستخدام بعض التعابير والألفاظ المألوفة في البحث ويشار إليها برموز معينة ومحددة نذكر منها ما يلي:

-باللغة العربية:

-ج.ر: جريدة رسمية

-ص : صفحة

-ع : عدد

-س : سنة

-ط : طبعة

ج : الجزء

م.س : مرجع سابق

-ق.ل.ع : قانون الالتزام والعقود

-ق.م.م : قانون المسطرة المدنية

-وباللغة الفرنسية: Abréviations

-Op.cit : Ouvrage précité

-Doct : Doctrine

-R .A.C.RA : Recueil des arrêts de la cour d'appel de Rabat

-J.C.P : Juris-classeur périodique

-R : Revue

Art. pré : Article precité

المطلب السادس: عمليات المراجعة والطبع والمناقشة

نناقش من خلال هذا المطلب آخر مراحل البحث ويتعلق الأمر بعملية مراجعة البحث (الفرع الأول)، وعملية الطبع (الفرع الثاني) ثم أخيرا المناقشة العلنية للبحث (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المراجعة

عند انتهاء الباحث من عملية التدوين والكتابة أو التحرير يتعين عليه القيام بمراجعة عامة للبحث الأمر الذي يتطلب قراءة متأنية وهذا ما يمكنه من إلقاء نظرة عامة على كل

تفاصيل وجزئيات البحث، مما سيمكنه من الوقوف عند مختلف الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية والإملائية والأسلوبية التي يتعين على الباحث تجاوزها وتداركها وتصحيحها أثناء عملية المراجعة، كما سيكتشف حالات التكرار في معالجة مشكلة واحدة أو عرض ذات الفكرة في موضعين وسيكتشف كذلك العيوب التي سببها عدم ترتيب الكتابة وفق تصميم البحث[1].

وبصفة عامة فإن عملية المراجعة تساعد الباحث على الوقوف على مجموعة من الأخطاء والعيوب ترتبط سواء بشكل البحث أو بمضمونه وهي فرصة مهمة يتدارك من خلالها الباحث هذه الأخطاء والعيوب.

الفرع الثاني: عملية الطبع

تخضع عملية طبع الأبحاث الأكاديمية الجامعية على الخصوص لإجراءات شكلية معينة يتعين على الباحث التقيد بها منها [2]:

[1]-علي ضوي ، مرجع سابق، ص، 107.
[2]- علي ضوي ، مرجع سابق، ص، 117.

-يفضل قيام الباحث بطبع بحثه بنفسه إذا كان يجيد الكتابة على جهاز الكومبيوتر، الذي عوض الآلة الكاتبة ، حتى يتفادى الباحث العديد من الأخطاء التي قد يرتكبها الكاتب على جهاز الكومبيوتر لعدم درايته بالموضوع.

وإذا لم يتمكن من ذلك لضيق الوقت أو لعدم درايته بالكتابة فإنه يتعين على الباحث أن يراقب الكاتب باستمرار أثناء عملية الطبع.

-يجب على الباحث أن يصور بحثه المكتوب بخط يده ، يحتفظ بنسخة مصورة قبل تسليم الأصل خوفا من ضياع الأصل.

-يتعين الكتابة على وجه واحد من الورق.

-يتعين اختيار حجم الخط بالنسبة للمتن والهامش حتى يتضح الفرق بينهما ويفضل أن يكون حجم الهامش أصغر من حجم المتن.

–تدوين العناوين بشكل واضح وبخط كبير وأن يكون هناك تمييز بين العناوين الكبيرة والعناوين الجزئية أو الفرعية من حيث الحجم.

–يتعين التقيد بالضوابط التي تحكم كتابة البحوث كترك مسافة قبل بداية السطر الأول من كل فقرة ، ويجب أن تكون هذه المسافة موحدة، وترك مسافة بين سطر وآخر حتى يتسنى قراءة ما كتب بوضوح ، كما يتعين على الباحث الإنتباه جيدا إلى وضع العلامات المختلفة كالنقطة (.) والنقطتان(:) والفاصلة(،) وعلامة الاستفهام (؟) وفتح القوسين (.....)....إلخ.

–يقدم الباحث بحثه كاملا بعد مراجعته إلى الأستاذ المشرف للحصول على إذن بطبع البحث.

الفرع الثالث: عملية المناقشة العلنية للبحث

تعتبر عملية المناقشة العلنية آخر مرحلة ينتهي إليه مسار الباحث في عملية البحث، وتختلف إجراءات المناقشة

حسب طبيعة ونوعية البحث الأكاديمي بين مناقشة الدكتوراه ومناقشة أبحاث أو تقارير الماستر وفق النظام الجامعي الجديد.

فالأولى تناقش وفق مرسوم 19 فبراير 1997 ، حيث تعرض أبحاث الدكتوراه قبل المناقشة على أنظار ثلاثة أساتذة التعليم العالي مؤهلين للإشراف على أبحاث الدكتوراه يختارهم رئيس المؤسسة الجامعية بعد أخذ رأي المسؤول عن وحدة التكوين والبحث، حيث يقوم هؤلاء بقراءة وتقييم البحث وينجز كل واحد منهم تقريرا خاصا مكتوبا ويجب أن يتضمن التقرير رأي المقرر بصلاحية الأطروحة للمناقشة أو عدم صلاحيتها مع إبداء ملاحظاته على البحث، سواء كانت إيجابية أو سلبية تتعلق بمضمون أو شكل البحث.

ووفقا لمقتضيات المادة 11 من مرسوم 19 فبراير 1997 يمكن اختيار المقررين من خارج وحدة التكوين والبحث أو المؤسسة الجامعية التي تم التسجيل بها. وتجوز الإستعانة بمقررين أجانب يتوفرون على كفاءة علمية معترف بها.

ويمنح رئيس المؤسسة الترخيص بالمناقشة إذا كانت التقارير من أجل المناقشة كلها إيجابية، وتبلغ التقارير إلى لجنة المناقشة، ويعلق الإعلان عن المناقشة قبل التاريخ المقرر لها بثمانية أيام على الأقل داخل المؤسسة الجامعية المعنية، ويمكن اطلاع الجمهور عليها بأية وسيلة أخرى كالصحافة والإذاعة والملصقات....إلخ.

أما بخصوص رسائل دبلوم الدراسات العليا المعمقة أو المتخصصة وبحوث الماستر فيتم الإعلان عن المناقشة بعد موافقة الأستاذ المشرف والمسئول عن وحدة التكوين والبحث ويتم بالتنسيق بينهما بعد إخبار رئيس المؤسسة بلجنة المناقشة المكونة من الأستاذ المشرف وعضوين معينين من طرف رئيس المؤسسة بناء على اقتراح المسئول عن وحدة التكوين والبحث وبعد إبداء رأي الأستاذ المشرف، وتكون المناقشة علنية بحضور الجمهور.

وتنظم المناقشة وفق الإجراءات التالية:

–المناقشة تكون علنية داخل المؤسسة التي ينتمي إليها الباحث ولا يسمح فيها بتدخل الجمهور.

–يجلس أعضاء لجنة المناقشة بالمنصة المخصصة لهم ويتوسطهم رئيس أعضاء اللجنة ، في حين يأخذ الباحث مكانا على يمين أو يسار اللجنة.

–يتناول الكلمة أولا رئيس اللجنة، فيعلن عن افتتاح المناقشة بتقديم الباحث وموضوع البحث والتعريف بالأساتذة أعضاء اللجنة وتقديمهم.

–بعد ذلك يعطي الكلمة الأولى للباحث لتقديم عرضه أمام لجنة المناقشة، ويتعين على الباحث أن يكون مختصرا في تدخله بما يفيد تقديم نظرة عامة حول موضوع البحث، وما يحمل من إشكاليات، وما خلص إليه من استنتاجات واقتراحات، ويتضمن العرض ما يلي:

+كلمة شكر للأستاذ المشرف وأعضاء اللجنة العلمية ولغيرهم.

+أسباب اختيار الموضوع

+حصر الإشكالية المحورية للموضوع

+الإعلان عن التصميم والمنهج المعتمد

+ذكر بعض الصعوبات

+عرض لملخص موضوع البحث

+الاستنتاجات والاقتراحات

– ويتعين على الباحث احترام الوقت الزمني الممنوح له من طرف رئيس اللجنة العلمية ، وهذا العرض الذي يلقيه الباحث أمام اللجنة يستحسن أن يكون شفويا مع كتابة العناصر الأساسية للعرض، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من كتابته وقراءته من ورقة أمامه، غير أن ذلك قد يعطي انطباعا سلبيا لدى لجنة المناقشة.

–يعطي بعد ذلك الرئيس الكلمة لأعضاء اللجنة بترتيب معين ويراه مناسبا وعادة ما يبدأ باليمين ويترك نفسه أخيرا أو حسب

أقدمية الأعضاء، أو بالطريقتين معا عندما تراعى الأقدمية في جلوس الأعضاء.

-تقيد الأساتذة أعضاء اللجنة بمجموعة من الضوابط أثناء المناقشة أهمها:

+يفضل إجابة الباحث المناقش على أسئلة العضو المناقش عند الإنتهاء من المناقشة لتخطي الإحراج الناشئ عن عدم استعداده للإجابة عن بعض الأسئلة.

+المناقشة ليست محاكمة للباحث بل هي حوار علمي جاد لذلك فلا سبيل من الخوف من المناقشة ، فالباحث عندما يصل إلى هذه المرحلة يكون أو على الأقل يفترض أن يكون أكبر المتخصصين في بحثه.

-حينما ينتهي أعضاء اللجنة من المناقشة يعطي رئيس اللجنة الكلمة للباحث في إطار حق الرد إن لم يكن قد أجاب على كل واحد عند الإنتهاء مباشرة من مناقشته.

–يخبر رئيس اللجنة عن انتهاء المناقشة ويرفع الجلسة للتداول بين أعضاء اللجنة في مكان معد لهذه الغاية وتعود اللجنة للإنعقاد مرة ثانية من أجل إعلان النتيجة وفقا للفصل 14 من مرسوم 19 فبراير 1997 ، يعلن رئيس اللجنة عن قبول البحث أو الأطروحة أو التأجيل بعد مداولة اللجنة ويحرر رئيس اللجنة تقريرا عن المناقشة يوقع من قبل جميع أعضائها ويبلغ شفويا إلى المرشح الباحث فور انتهاء مداولة اللجنة ويعلن عن النجاح مع إحدى الميزتين، مشرف أو مشرف جدا.

أما بالنسبة لدبلوم الدراسات العليا المعمقة أو المتخصصة أو الماستر فإنه بعد المداولة تعلن النتائج فورا من طرف اللجنة حيث يعتبر الطالب الحاصل على نقطة تساوي أو تفوق 10 على 20 ناجح.

وفي حالة العكس يمكن للمسئول عن وحدة التكوين والبحث برمجة مناقشة استدراكية بناء على اقتراح اللجنة.

ونشير في الأخير على أن هناك أجزاء مكملة للبحث خاصة البحث القانوني ومن بينها نجد:

-**ملاحق البحث العلمي** (النصوص المنظمة لموضوع البحث، جمع الأحكام القضائية المرتبطة بموضوع البحث ، جمع الإحصائيات والبيانات التي يحصل عليها الباحث من الجهات المختصة).

ومدى اعتبار الملاحق ضرورية يعود إلى تقدير الباحث نفسه وطبيعة الموضوع، وما يصلح أن يكون ملحقا لا بد أن يتصف بصفتين: الأولى أن يكون تكميليا ومساعدا بحيث لا يمكن إدماجه في المتن، والثانية، أن يكون طويلا بحيث لا يمكن إدراجه في الهامش[1].

-**قائمة المراجع** ، تتيح عملية ترتيب وتصنيف المراجع فرصة الإطلاع على كافة المراجع المكونة لموضوع البحث والدراسة وذلك بطريقة منظمة ومرتبة وممنهجة ومنطقية[2].

وأكثر الطرق شيوعا لتقسيم المراجع هو تقسيمها إلى مجموعات حسب شكل المرجع[1]:

---

[1]- علي ضوي ، مرجع سابق، ص، 97.
[2]-عمار عوابدي، مرجع سابق، ص، 125.

-الكتب

-المقالات

-رسائل جامعية

-الوثائق والنصوص

وترتب المراجع في كل قسم ألفبائيا حسب أسماء مؤلفيها، وبالطبع فإن الوثائق والنصوص التي لا مؤلف لها تقتضي ترتيبها حسب عنوانها أو حسب الهيئة الصادرة عنها.

ويتعين على الباحث أيضا تقسيم قائمة المراجع حسب اللغة المستعملة في بحثه كالمراجع باللغة العربية والمراجع باللغة الفرنسية، ومراعاة التسلسل الأبجدي لأسماء المؤلفين باللغتين العربية والفرنسية.

-أما **كتابة الفهرس** فهي عملية تتضمن قائمة بمواد البحث، كالعناوين المدرجة في البحث من أقسام وأبواب وفصول ومطالب

[1]- علي ضوي ، مرجع سابق، ص، 96.

وتقسيمات جزئية وفرعية مقرونة بذكر رقم الصفحة المقابلة لكل عنوان وكتابة صفحات المقدمة والخاتمة والملاحق والمراجع والفهرس ....إلخ.

إضافة إلى بعض البيانات الإضافية ، وهي مجرد تعبير شخصي للباحث ، وتتميز جميعها بأنها توضع في البداية قبل النص الرئيسي، وهي الاهداء والاستشهاد (قرآن كريم، حديث شريف...)، والشكر ، وجميعها ليست ضرورية.

خاتمة

لقد حاولنا أن نعطي نظرة عن مناهج البحث العلمي ممهدين ذلك بدراسة المفاهيم الأساسية لها مثل تعريف المنهج وعلم المناهج ، وتعريف العلم ، وتعريف البحث العلمي ، إضافة إلى أنواع المناهج، وارتأينا أنها ضرورية للطلبة الذين هم في طور إعداد مذكرات وأبحاث أو مقبلين على إعدادها وتحضيرها.

ثم أن مشكلات البحث لا تقتصر على القواعد المنهجية الشكلية والموضوعية للأبحاث خاصة القانونية، بل تتسع لتشمل أدوات ووسائل البحث من مصادر ومراجع، وبسبب أهمية تلك الأدوات وما لوحظ بأن عدم الإلمام بها كان في أحيان كثيرة عائقا دون إخراج البحث الموضوعي إلى الوجود.

وعليه، تعتبر القواعد المنهجية للبحث مهمة وأساسية في عملية البحث العلمي وفق خطوات البحث المتتابعة وعلى أساس القواعد التي يتعين على الباحث الالتزام بها في بحثه وتكون أكثر صرامة وحزما في الأبحاث الجامعية الأكاديمية كالرسائل الجامعية.

قائمة المراجع

-القرآن الكريم

-الكتب العامة

-أحمد مصطفى خاطر وعدلي علي طاحون: بناء النظرية الإجتماعية، مدخل نظري وواقعي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1995 .

-أحميدوش مدني : الوجيز في القانون الجبائي على ضوء آخر التعديلات (2008) دار القلم، الرباط، 2008.

-إدريس الفاخوري: المدخل لدراسة القانون ، نظرية القانون والحق، مطبعة دار النشر الجسور بوجدة 2002.

-جلال السعيد : مدخل لدراسة القانون ، دار الأمان بالرباط ، طبعة 1993،ص، 130

-محمد وقيدي، العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، بيروت 1983.

-الكتب المتخصصة

-أحمد بدري: أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة الخامسة ، وكالة المطبوعات بالكويت، 1979 .

-إبراهيم أبراش: البحث الإجتماعي ، قضاياه ، مناهجه، إجراءاته، منشورات كلية الحقوق مراكش ، سلسلة الكتب العدد 10 – 1994.

-إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى 1982، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان.

-حسن الساعتي: تصميم البحوث الإجتماعية، نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية، بيروت 1982،

-زين بدر فراج: أصول البحث القانوني ، دار النهضة العربية بالقاهرة 1993.

-محمد عمار عوابدي: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر 1987.

-طلعت همام : سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، دار عمار ، عمان الأردن الطبعة الأولى 1984 .

-مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت 1993 .

-محمد شفيق، البحث العلمي، مع تطبيقات في الدراسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2005،

-محمد العروصي: المختصر في المنهجية القانونية، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات حول قانون الأعمال والمقاولات بكلية الحقوق السويسي، الرباط، الطبعة الثانية 2011 .

-ليلى عبد الوهاب: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، أصول ومقدمات ، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة ، الإسكندرية ط 2000.

-ليلى الصباغ: دراسة في منهجية البحث التاريخي، مطبعة خالد بن الوليد ، دمشق، جامعة دمشق 1978-1979.

-عبد الواحد شعير: منهجية القراءة القانونية، مطبعة النجاح الجديدة ، البيضاء، 1993،

- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الإجتماعي، القاهرة ، مكتبة وهبة 1977 .

-عبد الرحيم صدقي، مبادئ منهج البحث الأولية في العلوم الانسانية ، الطبعة الثالثة، دار الثقافة العربية 1988 .

-علي ضوي، منهجية البحث القانوني، منشورات كلية القانون ، جامعة ناصر، الطبعة الثانية، 1993 .

-عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني ، الطبعة الأولى، 1999 .

-عبد الواحد الناصر: مفاتيح المنهجية مطبعة إليت بالرباط ، 1995.

-سيد أحمد محمود: منهج البحث في الأحكام والتعليق عليها، 1990،

-فوزية غرابية وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، عمان: الجامعة الأردنية،1977 .

-المعاجم والقواميس

-المنجد في اللغة والإعلام طبعة 37، منشورات دار المشرق، بيروت، لبنان 1998 .

-الكتب باللغة الفرنسية

-Dreyfus Simone : La thèse et le mémoire de doctorat en droit , Paris ,Ciyas , 1983, 2EME édition.

-Adrienne Odoul-Boulat,Driss Qasmi, comment préparer un mémoire, Les éditions Toubkal, imprimerie ,Fedala 1988 .

-Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, 11eme éditions Dalloz, 2001.

الفهرس

مقدمة.....4

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمناهج وتصنيفاتها.....10

المبحث الأول: ماهية مناهج البحث العملي.....11

المطلب الأول: تعريف مصطلح مناهج وعلم المناهج.....11

الفرع الأول: تعريف مصطلح مناهج.....11

الفرع الثاني : تعريف علم المناهج 13

المطلب الثاني: ماهية البحث العلمي.....15

الفرع الأول: تعريف مصطلح البحث.....15

الفرع الثاني : تعريف مصطلح العلم.....18

الفرع الثالث: أنواع المعارف وخصائصها.....21

الفقرة الأولى: أنواع المعارف.....21

أولا–المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية.....22

ثانيا–المعرفة الحسية والمعرفة غير الحسية.....23

الفقرة الثانية : سمات وخصائص المعرفة العلمية.....26

الفرع الرابع: أنواع البحث العلمي.....30

الفرع الخامس: حدود المنهج العلمي في دراسة الظاهرة الاجتماعية.....33

الفقرة الأولى: طبيعة وخصوصية الظاهرة الاجتماعية.....34

الفقرة الثانية: مدى موضوعية الباحث من موضوع بحثه.....38

المبحث الثاني: أنواع مناهج البحث العلمي.....39

المطلب الأول: المنهج الوصفي.....39

الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي.....40

الفرع الثاني: أنواع المنهج الوصفي.....40

المطلب الثاني: المنهج التاريخي.....42

الفرع الأول : تعريف المنهج التاريخي.....42

الفرع الثاني: مصادر وخطوات المنهج التاريخي.....43

الفقرة الأولى: مصادر المنهج التاريخي.....44

الفقرة الثانية: خطوات المنهج التاريخي.....46

المطلب الثالث: المنهج التجريبي أو الاستقرائي.....47

الفرع الأول: تعريف المنهج التجريبي.....47

الفرع الثاني: خطوات المنهج التجريبي.....50

المطلب الرابع: المنهج الاستنباطي أو الاستدلالي.....51

الفرع الأول: تعريف المنهج الاستنباطي أو الاستدلالي.....51

الفرع الثاني: أدوات المنهج الاستنباطي أو الاستدلالي.....53

المطلب الخامس: المنهج المقارن.....53

الفرع الأول: تعريف المنهج المقارن.....54

الفرع الثاني: أهم مجالات تطبيق المنهج.....56

المطلب السادس: المنهج الوظيفي.....57

الفرع الأول: تعريف المنهج الوظيفي.....57

الفرع الثاني: الموجبات العامة للمنهج الوظيفي.....59

المطلب السابع: المنهج البنيوي.....61

الفرع الأول: تعريف المنهج البنيوي.....62

الفرع الثاني: خصائص المنهج البنيوي.....63

الفصل الثاني: كيفية إعداد وتحضير البحث العلمي.....66

المبحث الأول: اختيار موضوع البحث ومشكلته وصياغة التصميم.....67

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث وتحديد المفاهيم.....68

الفرع الأول: الشروط الواجب توفرها في اختيار موضوع البحث.....69

الفرع الثاني: الشروط المرتبطة بالباحث.....76

الفرع الثالث: تحديد المفاهيم.....83

المطلب الثاني: صياغة التصميم.....86

الفرع الأول: قيمة التصميم في البحث.....86

الفرع الثاني: خصائص التصميم.....89

الفرع الثالث : هيكلة التصميم وأنواعه.....91

الفقرة الأولى: أهمية هيكلة التصميم.....92

الفقرة الثانية: أنواع التصاميم.....93

المبحث الثاني: أدوات ووسائل البحث العلمي.....97

المطلب الأول: كيفية الاستفادة من المراجع العلمية.....98

الفرع الأول: أهمية القراءة.....98

الفرع الثاني: كيفية جمع المعلومات وتدوينها.....101

المطلب الثاني: أنواع المراجع أو المصادر المعتمدة في البحث.....110

الفرع الأول: المصادر أو المراجع العامة.....111

الفرع الثاني: المراجع الخاصة.....112

الفرع الثالث : الأبحاث الجامعية.....113

الفرع الرابع: المقالات.....114

الفرع الخامس: المصادر القانونية.....119

الفرع السادس : الفقه والقضاء.....121

الفرع السابع: المعاجم والموسوعات.....125

الفرع الثامن : المصادر الميدانية والإنترنيت.....130

الفقرة الأولى: المصادر الميدانية..... 130

البند الأول: المقابلة.....131

البند الثاني: الإستمارة الإستبيانية.....139

البند الثالث: الإنترنيت.....143

المبحث الثالث: توثيق وتركيب المعلومات في البحوث العلمية.....146

المطلب الأول: تحديد المنهج المعتمد من طرف الباحث...146

المطلب الثاني : تحديد الأركان الرئيسية للبحث (العنوان، المقدمة، العرض والخاتمة).....147

الفقرة الأولى: عنوان البحث.....148

الفقرة الثانية: المقدمة.....150

الفقرة الثالثة: العرض أو صلب الموضوع.....153

الفقرة الرابعة : الخاتمة.....154

المطلب الثالث: الشروط الفنية في كتابة الأبحاث العلمية..156

المطلب الرابع : الإقتباس.....158

الفرع الأول: تعريف الاقتباس.....159

الفرع الثاني: أنواع الإقتباس.....160

الفقرة الأولى: الإقتباس الحرفي.....160

الفقرة الثانية: الإقتباس غير الحرفي.....161

المطلب الخامس: شكليات كتابة أو تحرير البحث العلمي..162

الفرع الأول: اختيار الأسلوب.....162

الفرع الثاني : الهوامش..... 165

الفقرة الأولى: تعريف الهوامش.....166

الفقرة الثانية: أنواع الهوامش.....167

الفقرة الثالثة: شكليات كتابة الهوامش.....169

المطلب السادس: عمليات المراجعة والطبع والمناقشة.....179

الفرع الأول: المراجعة.....179

الفرع الثاني: عملية الطبع..... 180

الفرع الثالث: عملية المناقشة العلنية للبحث.....182

خاتمة.....192

قائمة المراجع.....193

الفهرس.....198